



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي آفلو



مجلة:

الدراسات الأكاديمية

مجلة دورية علمية دولية محكمة



العدد : 04
ديسمبر 2019

ISSN2676-1521

مجلة: الدراسات الأكاديمية

مجلة دورية علمية دولية محكمة تهتم بنشر البحوث
والدراسات العلمية في ميدان الحقوق والعلوم السياسية،
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العلوم
الإنسانية والاجتماعية الآداب واللغات.

تصدر عن المركز الجامعي آفلو- الجمهورية الجزائرية

الترقيم الدولي: ISSN2676-1521

العدد: 04 ديسمبر 2019

مدير المجلة:

الدكتور: عبد الكريم طهاري

مدير المركز الجامعي

رئيس التحرير:

الدكتور: الجيلالي جقال

العنوان والمراسلات:

المركز الجامعي آفلو ص.ب 306

الهاتف: 029.16.11.76

البريد الإلكتروني للمجلة:

Academic.studies.aflou@gmail.com

الموقع الإلكتروني للمجلة: www.cu-aflou.dz

مجلة: الدراسات الأكاديمية

مجلة دورية دولية علمية محكمة نصف سنوية

متعددة التخصصات: تصدر عن المركز الجامعي آفلو

الترقيم الدولي: ISSN2676-1521

مدير المجلة:

الدكتور طهاري عبد الكريم - مدير المركز الجامعي

رئيس التحرير:

الدكتور الجيلالي جقال

هيئة التحرير:

الدكتور أبو بكر بوسالم

الأستاذة إيمان حمودي

الدكتورة آسيا براهيم

الدكتور محمد الحبيب منادي

الدكتور عثماني بولرباح

الدكتور مصطفى شطة

الهيئة العلمية والاستشارية للمجلة:

من داخل الوطن:

الدكتور طهاري عبد الكريم.....المركز الجامعي آفلو
الأستاذ الدكتور الطاهر برأيك.....جامعة الأغواط
الأستاذ الدكتور الهادي خضراوي.....جامعة الأغواط
الأستاذ الدكتور عبد الوهاب مخلوفي.....جامعة باتنة 1
الأستاذ الدكتور بن طاهر التجانيجامعة الأغواط
الأستاذ الدكتور محمود علاليجامعة الأغواط
الأستاذ الدكتور رزق الله العربي بن محمدي.....جامعة الأغواط
الأستاذ الدكتور لخضر زازة.....جامعة الأغواط
الأستاذ الدكتور مقدم عبيراتجامعة الأغواط
الأستاذ الدكتور لعلا رمضانجامعة الأغواط
الأستاذ الدكتور زويير عياش.....جامعة أم البواقي
الدكتور محمد حدوارةجامعة تيارت
الدكتور الوكال زراققةالمركز الجامعي آفلو
الدكتور عبد المنعم بن أحمد.....جامعة الجلفة
الدكتور عثمانى بولرباحجامعة الأغواط
الدكتور محمد لخضاريالمركز الجامعي آفلو
الدكتور عيسى جعيرنالمركز الجامعي آفلو
الدكتورة قسوري فهمةجامعة باتنة 1
الدكتور شوقي النذيرالمركز الجامعي تمنراست
الدكتورة فاطمة الزهراء غريبي.....جامعة الأغواط
الدكتور لزهرة عبد العزيزجامعة الأغواط
الدكتور الأمين سويقاتجامعة ورقلة
الدكتور ميلق عبد القادرالمركز الجامعي آفلو
الدكتور حمزة بوجملالمركز الجامعي آفلو

الدكتورة فضيلة بلعالمالمركز الجامعي آفلو
الدكتور فيصل قريشيالمركز الجامعي آفلو
الدكتور شلالى لخضرالمركز الجامعي آفلو
الدكتورة مريم سعداويالمركز الجامعي آفلو
الدكتور كمال محمد الأمين.....جامعة تيارت
الدكتور فتحي مولودالمركز الجامعي آفلو
الدكتور عمار البشيرالمركز الجامعي آفلو
الدكتور قطاف عبد القادرالمركز الجامعي آفلو
الدكتور أعمار شادليالمركز الجامعي آفلو
الدكتورة أسيا براهمي.....المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان
الدكتور عبد الباسط بن معمر.....جامعة تلمسان
الدكتور الدر محمدالمركز الجامعي آفلو
الدكتور عمر حدوارةجامعة تيارت
الدكتور بحدوي المجدوب.....جامعة بشار
الدكتور محسن بن الحبيب.....جامعة ورقلة
الدكتور خنفوسي عبد العزيز.....جامعة سعيدة
الدكتور عطا الله بوسالمى.....المركز الجامعي آفلو
الدكتور قروج بوالفحة.....المركز الجامعي آفلو
الأستاذ أمحميدة بن الساسي.....المركز الجامعي آفلو
الدكتور عيسى الزاوي.....المركز الجامعي آفلو
الأستاذ الدكتور كزاي عبد اللطيف.....جامعة تلمسان

من خارج الوطن:

الأستاذ الدكتور عامر الكبيسيالمملكة العربية السعودية
الدكتور فارس مناحي سعود المطيري.....الكويت
لطيفة حميد محمدالإمارات العربية المتحدة

الدكتور مشاري خليفة عبد الله العيفانالكويت
الدكتور بدر محمد عادلالبحرين
الدكتور محمد الهيتي.....البحرين

شروط وقواعد النشر:

* تُرحب مجلة «الدراسات الأكاديمية» بجميع مشاركات الأساتذة والباحثين الجامعيين في حقول الحقوق والعلوم السياسية، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الآداب واللغات قصد نشر بحوثهم ودراساتهم وفق الشروط المحددة على النحو الآتي:

- يجب أن يتسم المقال بالجدية والأصالة والإسهام العلمي مُتبعًا صاحبه الخطوات المنهجية والعلمية المتعارف عليها في عملية تحريره للمقال، ولم يسبق نشره أو إرساله إلى مجلة أخرى وألا يكون المقال مقتطع من رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه وذلك بتقديم تعهد كتابي.

- أن يُرسل صاحب المقال سيرته الذاتية باختصار تتضمن اسمه ولقبه ودرجته العلمية والجهة العلمية المنتسب إليها ورقم هاتفه والبريد الإلكتروني، مع إرفاق المقال بمخلص باللغة العربية وآخر بلغة أجنبية على ألا يتجاوز الملخص خمسة أسطر.

- أن يكون المقال محرر بآلة الكمبيوتر على صيغة ((Word نوع الخط Traditional Arabic حجم 18 باللغة العربية والهوامش خط Times New Roman حجم 12 باللغة العربية وحجم 10 بالنسبة للغة الفرنسية وتحرير المقال باللغة الفرنسية يكون بنوع خط Times New Roman حجم 14. مع احترام حواف الصفحة (أعلى 2 سم). (أسفل 2 سم). (اليمين 3 سم). (اليسار 2 سم) مع اعتماد (01 سم) ما بين الأسطر على ألا يتجاوز عدد صفحات المقال 25 صفحة بما في ذلك المصادر والمراجع والجداول والملاحق وألا يقل عن 15 صفحة.

- هوامش المقال تكون في أسفل كل صفحة وترتب المصادر والمراجع في آخر المقال وفق القواعد المنهجية المتعارف عليها.

- يتم إرسال المقال الكترونياً عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة أو يُقدّم البحث مطبوعاً في شكل ثلاث نسخ ورقية مرفوقة بقرص مضغوط cd إلى رئيس تحرير المجلة.

- تخضع جميع المقالات الواردة إلى المجلة للتقييم والتحكيم السري من قبل الهيئة العلمية للمجلة.

- لا يحق للباحث طلب عدم نشر المقال بعد إجازته وقبوله للنشر من قبل المحكمين.

- كل مقال مُرسل إلى المجلة ولم يحترم قواعد وشروط النشر لا يتم نشره.

المراسلات:

توجه جميع المراسلات باسم السيد رئيس تحرير مجلة الدراسات الأكاديمية.
على عنوان البريد الإلكتروني الآتي:

Academic.studies.aflou@gmail.com

ملاحظة:

- تخضع عملية ترتيب المقالات لاعتبارات فنية.
- المقالات المرسلة للمجلة تُعبّر عن آراء أصحابها ولا تُعبّر عن رأي المجلة أو هيئة التحرير



بسم الله الرحمن الرحيم؛ الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد وعلى آل البيت الطاهرين وعلى أصحابه الميامين الطيبين الكرام، أما بعد:

قراءؤنا المحترمون؛ التزاما منا بالنشر الدوري المنتظم لمجلة "الدراسات الأكاديمية"، يشرفنا لقيامكم في العدد الرابع لسنة 2019 ، على أمل أن يستمر النشر للسنوات اللاحقة وهذا بفضل جهود الجميع في اتمامه وبفضل الله عز وجل ومنه علينا، تميز هذا العدد بعدة مواضيع ذات الصلة باهتمامات المجلة، التي نأمل ان يجد الجميع ضالتهم سواء كانوا أساتذة ام طلبة دراسات عليا ام غيرهم، كما لاحظنا أن مجلتنا أصبحت محل اهتمام العديد من الباحثين من داخل الوطن وخارجه الذين شرفونا بنشر أعمالهم ضمن صفحات المجلة، حيث تناولت إشكالياتهم جل المواضيع الراهنة في مجالات العلوم الانسانية، الاجتماعية، الاقتصادية والقانونية التي تمت مناقشتها نظريا و تطبيقيا بل وحتى قياسيا، مما يتوقع ان ستزيد من مقروئية صفحاتها. وبدليل ذلك، وإلى غاية كتابة هذه الأسطر، مازالت أمانة المجلة تستقبل المقالات للعدد القادم ، على أمل أن تجد لنفسها مكانة مرموقة بين المجلات ذات الصيت العالمي.

يتقدم رئيس تحرير المجلة باسمه الخاص وباسم جميع الاسرة العلمية للمجلة الشكر الجزيل لكل المخلصين الذي يعملون بجهد وأداء راقى من اجل إنجازهما، كما يشكر كل الباحثين الأوفياء الذي جعلوا من مجلتنا مقصدا علميا يتطلع للكثير.

كما نجدد دعوتنا لجميع الباحثين للإسهام بأوراقهم البحثية، والعمل الدؤوب من أجل ترقية مستوى البحث العلمي والنهوض به تحقيقا لآمال الأمة وطموحها.

أعضاء رئاسة التحرير

محتويات العدد الرابع ديسمبر 2019

الصفحة	عنوان المقال	اسم المؤلف (المؤلفين)
30-01	فاعلية برنامج إرشاد أسري سلوكي معرفي في تنمية الكفايات الوالدية أمهات الأطفال ذوي المشكلات السلوكية	د.نبيل عتروس جامعة باجي مختار عنابة
45-31	تدني الوقف كآلية بديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-	د. أوبوكر بوسالم أ.محمد أمين قبور أ. أحمد دعاس جامعة البيض م.ج عبد الحفيظ بالصوف ميلة جامعة قسنطينة-3
69-46	واقع وتقييم القطاع الصناعي في الجزائر.	د.بن يمينه خيرة ط.د.زادي أحمد جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت
85-70	الطاقات المتجددة كرهان استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر في ظل أزمة انهيار أسعار النفط.	د. عبد الرؤوف بن الشيب، د. مختاري عبد الجبار، ط. د. رجحي سارة، جامعة عبد الحفيظ بالصوف ميلة جامعة عمار ثليجي الأغواط جامعة عبد الحفيظ بالصوف ميلة
96-86	التفكك الاسري في المجتمعات الجزائرية	ط.د. شاتي نجا ، جامعة محمد بن أحمد وهران 2
117-97	دور إدارة الموارد البشرية في تحقيق الأداء التنظيمي للمؤسسة	د. جريبي السبتي، د. بوخذة آمنة، ط. د. براهيمي عدلان جامعة 08 ماي 1945 قالمة جامعة سكيكدة جامعة عمار ثليجي الأغواط
139-118	اتفاقات الإضرار بالمنافسين من خلال الأسعار وفقا لأحكام قانون المنافسة.	د. بعوش دليلة ، جامعة ميلة
153-140	التعليم الإلكتروني كمدخل لإصلاح قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر	د. علي سايح جبور، جامعة حسنية بن بوعلوي بالشلف
170-154	De l'indépendance de la banque d'Algérie vers une bonne gouvernance	Dr MESBAHI Fatima Zohra Dr MOHAMMEDI Fatima Zohra Dr HABI Abdellatif Université de TLEMCEM

فاعلية برنامج إرشاد أسري سلوكي معرفي في تنمية الكفايات الوالدية
لأمهات الأطفال ذوي المشكلات السلوكية

The effectiveness of a cognitive behavioral counseling family program to
develop parental competencies for mothers of children with behavioral
problems

د. نبيل عتروس، جامعة باجي مختار عنابة

nabilatrous@yahoo.fr

ملخص:

هدفت الدراسة معرفة أثر برنامج إرشاد أسري سلوكي معرفي لتنمية الكفايات الوالدية لأمهات الأطفال ذوي المشكلات السلوكية. اعتمد المنهج التجريبي، وتكونت عينة الدراسة من (14) أما للأطفال المنتسبين إلى المدرسة التحضيرية "المقاومة" بولاية عنابة، كما استخدم في الدراسة مقياس الكفايات الوالدية والبرنامج الإرشادي المقترح. وأظهرت النتائج وجود أثر إيجابي وفعال للبرنامج الإرشادي، وتفوق أمهات المجموعة التجريبية في القياس البعدي والتبقي على أمهات المجموعة الضابطة في تنمية كفاياتهن في خفض مشكلات أطفالهن السلوكية. وقد ختمت الدراسة في ظل ما أسفرت عنه من نتائج بمجموعة من التوصيات والبحوث المقترحة.

الكلمات المفتاحية: الكفايات الوالدية، المشكلات السلوكية، الإرشاد الأسري، الإرشاد السلوكي المعرفي.

Abstract:

The study aimed to know the effectiveness of a cognitive behavioral counseling program to develop parental competencies for mothers of children with behavioral problems. The sample of the study consisted of (14) mothers for the children affiliated to the preparatory school "Elmoukawama" in the state of Annaba. We used in the study Parenting competency scale and counseling program. The results showed a positive and effective impact of the indicative program, and the experimental group mothers were superior to the control group mothers in the post and consecutive measurement. The study concluded with a set of recommendations in the light of what has resulted from the results.

Key words : Parental competencies, Behavioral problems, Family counseling, Cognitive behavioral counseling.

*المؤلف المراسل: نبيل عتروس الإيميل: nabilatrous@yahoo.f

1 - التعريف بالبحث

1-1 المقدمة

تولي الدراسات والبحوث النفسية والتربوية الحديثة اهتماما خاصا بموضوع الطفولة لكونها تمثل مرحلة جوهرية في حياة الإنسان، حيث تتشكل فيها ملامح شخصيته - حسب الدراسات النفسية التحليلية-، وتظهر أهم قدراته واستعداداته، وترسم الخطوط الكبرى لما سيكون عليه في المستقبل؛ إذ دلت الأبحاث على أن ما يكتسبه الفرد من مكونات شخصيته في الطفولة المبكرة يميل إلى الثبات النسبي الذي يجعل عملية تغييره فيما بعد عملية صعبة. وقد بينت الملاحظات التي أجريت على الأطفال في معهد أبحاث (فلس) أن عددا من سمات الشخصية تتأسس وتستقر عند بلوغ الطفل عامه الخامس، بل قد تدوم وتبقى خلال فترة المراهقة والرشد¹؛ مما يجعل الحاجة إلى توفير بيئة صحية للنمو أمرا لازما وضروريا. ويأتي في مقدمة ذلك البيئة الأسرية وعلى رأسها الوالدان، اللذان يتحتم عليهما اكتساب مجموعة من المهارات والكفايات الوالدية، للتمكن من إتقان فنون التربية الأسرية، والتعامل مع مشكلات الأطفال المختلفة بكفاءة واقتدار. وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى بسطه وتفصيله.

1-2 مشكلة البحث

تنبثق مشكلة الدراسة من الدور المحوري الذي تلعبه الأسرة في تربية وتنشئة أفرادها من خلال الأدوار والوظائف العديدة التي تقوم بها، وما يكون لذلك من أثر على الأفراد سلبا أو إيجابا، بحسب طبيعة التربية التي يتلقونها داخل أسرهم.

وقد أكدت دراسات كثيرة اعتبار الأسرة سياقًا باعثًا على ظهور مشكلات سلوكية لدى أطفالها، وبينت أن تلك المشكلات والصعوبات السلوكية والوجدانية التي يعاني منها الأطفال، ما هي إلا تجليات للتناقض بين نمط التربية الأسرية السائد، وبين ما يجب أن يكون عليه مسار الرعاية النفسية والتربوية للأطفال في بيئات متميزة ثقافيا. وبالتالي فإن وضع إستراتيجية تربوية في شكل تصميم برنامج إرشادي إجرائي في ضوء المعطى التربوي للأسرة الجزائرية وما يجب أن تكون عليه، هو ما يواجهنا كمشكلة إرشادية تربوية في هذا البحث. بحيث يساعدنا على حل التناقض الناشئ والوصول إلى نموذج معياري إستراتيجي يمكن الأسرة من تجاوز تلك الصعوبات والمشكلات التي يعاني منها أطفالها والعائدة إلى نمطها في التنشئة.

¹ منيرة الغصون، السلوك العدواني لدى أطفال ما قبل المدرسة وعلاقته بأساليب التنشئة الوالدية والذكاء بمدينة الرياض، رسالة دكتوراه، كلية التربية للبنات، الرياض، 1992، ص2.

وهو ما دفع إلى التفكير في اقتراح برنامج إرشادي لتنمية كفايات الأمهات الوالدية، وتحسين أدائهن في مواجهة تلك المشكلات؛ لاسيما أمام ضعف الشعور بالمسؤولية لدى بعض الآباء، والانتكال في استدراك ما يرونه من نقص واعوجاج في تربية أبنائهم على المؤسسات المجتمعية الأخرى كالمدرسة، والظن بأن هذه المؤسسة أو تلك تكفي بمفردها للقيام بهذه المهمة. إلى جانب ضعف الثقافة الأسرية، وانصراف الوالدين عن التعلم والتدريب لقيادة أسرهم بشكل منهجي صحيح، قائم على معرفة تقنيات من يربونهم وحاجاتهم المتنوعة بتنوع جنسهم وعمرهم.

ومن ثم، فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما مدى فاعلية برنامج إرشاد أسري سلوكي معرفي مقترح في تنمية الكفايات الوالدية لدى أمهات أطفال ذوي المشكلات السلوكية؟

3-1 أسئلة البحث

يتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة التالية:

- ما طبيعة المشكلات السلوكية لدى الأطفال؟
- ما هي معايير مقياس الكفاية الوالدية في خفض المشكلات السلوكية لدى الأطفال؟
- ما طبيعة البرنامج الإرشادي السلوكي المعرفي المقترح؟
- ما مدى فاعلية البرنامج الإرشادي السلوكي المعرفي المقترح في تنمية الكفايات الوالدية للأمهات وخفض المشكلات السلوكية لدى أطفالهن؟

4-1 أهداف البحث

يهدف البحث إلى ما يلي:

- التعرف على طبيعة المشكلات السلوكية لدى الأطفال.
- تصميم مقياس للتعرف على درجة امتلاك الأمهات للكفايات الوالدية.
- توظيف استراتيجيات نظرية الإرشاد السلوكي المعرفي في تصميم برنامج إرشادي نفسي لتنمية الكفايات الوالدية للأمهات وخفض المشكلات السلوكية لدى أطفالهن.

5-1 أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة من الناحيتين النظرية في تركيزها على معرفة المشكلات السلوكية المنتشرة على الصعيد المحلي بين الأطفال، والإحاطة بأسبابها ودواعيها وآثارها. إلى جانب توظيف الإرشاد الأسري الذي أثبتت كثير من الدراسات فعالية برامجها في خفض كثير من الاضطرابات والمشكلات السلوكية والنفسية، وتبصير الآباء بقواعد التربية السليمة.

أما من الناحية التطبيقية، فتتجلى الأهمية في إعداد مقياس يمكن الاستفادة منه لقياس درجة الكفاية الوالدية للأمهات في تربية أطفالهن وخفض مشكلاتهم السلوكية. وكذا بناء برنامج إرشاد جمعي أسري يتناسب مع طبيعة المشكلات السلوكية الأكثر انتشارا بين الأطفال. مع إمكانية الإفادة من أدوات الدراسة بالنسبة للعاملين بالحقل النفسي والتربوي في المؤسسات والمراكز المختلفة.

1-6 مصطلحات البحث الإجرائية

- الإرشاد الأسري السلوكي المعرفي: هو أحد النظريات التي تنتمي إلى الإرشاد الأسري، والذي يوظف مجموعة من الأساليب والفنيات المستمدة من النظرية السلوكية المعرفية؛ وذلك من خلال جلسات جماعية موجهة إلى أمهات الأطفال ذوي المشكلات السلوكية من عينة الدراسة.

- المشكلات السلوكية

هي أنماط من التصرفات غير السوية التي تظهر على سلوك الطفل بصفة متكررة أثناء تفاعله مع البيئة والمدرسة، ولا تتفق مع معايير السلوك السوي المتعارف عليه في البيئة الاجتماعية، ولا تناسب مرحلة نمو الطفل وعمره، كما تسبب حرجا وإرهاقا لأسرته.

- الكفاية الوالدية

هي إدراك الأم لمدى قدرتها على تربية طفلها بشكل إيجابي وفاعل، وممارسة ذلك فعليا. ويقاس بالدرجة التي تنالها الأم على مقياس الكفاية الوالدية المعد في هذه الدراسة.

2- الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 - الأسرة ومشكلات الطفل السلوكية

أكدت الدراسات النفسية والتربوية أهمية الأسرة باعتبارها بيئة خصبة يتعلم فيها الطفل العادات واللغة والقيم والسلوك، ويتأثر بالجو السائد فيها، والذي يؤثر بدوره على توافقه النفسي. كما أن الخبرات المؤلمة والناجمة

عن أساليب خاطئة في التنشئة تلازم الطفل حتى يكبر وتؤدي به إلى اضطرابات وأمراض نفسية تبعده عن حالة الأسوياء¹.

إن التنشئة الاجتماعية الخاطئة، وجهل الآباء بقواعد التربية السليمة، له آثار سيئة على شخصية الأطفال، ومن ذلك بروز صعوبات سلوكية ووجدانية مختلفة لديهم، سواء كانوا في مرحلة ما قبل المدرسة، أو في المرحلة الابتدائية أو في المرحلة المتوسطة. ويتضح ذلك في أغلب الدراسات التي أجريت على مشكلات الأطفال سواء في المجتمعات الأجنبية أو في البيئة العربية. فقد أظهرت نتائج بعض هذه الدراسات أن المشكلات السلوكية حصلت على أعلى التقديرات من قبل المعلمين وأولياء الأمور من بين مجالات عديدة للمشكلات النفسية عند الأطفال².

ويقصد بالمشكلات السلوكية ذلك النوع من السلوك غير المرغوب فيه الذي يصدر عن الطفل، ويسبب إزعاجا وقلقا للمحيطين به، ويؤثر على تقديره لذاته وعلاقته بالآخرين. ويأخذ هذا السلوك طابع الثبات، ويظهر بشكل متكرر في المواقف المتشابهة، ولا يمكن للوالدين أو المدرسين علاج هذه المشكلات دون مساعدة من متخصصين في مجال العلاج والإرشاد النفسي³.

إن المشكلات السلوكية التي تحدث للطفل لا تحدث من العدم أو من الطفل وحده، بل هي نتيجة للتفاعل الذي يحدث بين الطفل والبيئة المحيطة به. أي أن مشكلات الطفل السلوكية هي في معظمها رد فعل لما يعانیه في بيئته من نقص وحرمان لبعض حاجاته النمائية التي يلجأ في مقابلها إلى أنواع من السلوك تتلخص في محاولة التغلب على حرمانه، وإرغام من حوله على إشباع حاجاته الأساسية المختلفة، الأمر الذي يجعل الطفل يسلك بالطريقة التي يعتقد أنها ستمكّنه من الحصول على ما يريد، حتى لو لم ينل هذا السلوك الاستحسان، أو حتى لو كان سلوكه هذا مؤذ لغيره.

وفي هذا السياق، فإن المشكلات السلوكية والاضطرابات الانفعالية التي تصيب الطفل داخل أسرته تعكس وجود علاقات أسرية مضطربة، تخفي وراءها مجموعة من المشكلات تعد جذورا لما يعانیه الطفل. ومادامت

¹ محمد عبد المؤمن حسين، مشكلات الطفل النفسية، دار الفكر، القاهرة، 1980، ط 1، ص 19-20.

² صلاح أبو ناهية، بناء قائمة المشكلات السلوكية لدى الأطفال في البيئة الفلسطينية، قطاع غزة، مجلة التقويم والقياس النفسي والتربوي، غزة، 1993، عدد 1، ص 7.

³ راشد السهل، استخدام الإرشاد السلوكي الجمعي مع الأمهات اللاتي لديهن أطفال يعانون من مشكلات سلوكية في الروضة، المجلة المصرية للدراسات النفسية، القاهرة، 1999، العدد 23، المجلد 9، ص 64.

الأسرة ضالعة في نشأة اضطراب الفرد، فإن النتيجة تقضي بأن تكون أيضا حاضرة ومشاركة في عملية الإرشاد والعلاج، حتى يحدث في بنائها وفي أساليب تفاعلها التغيير المطلوب في الاتجاه السوي لتواكب وتعزز التحسن الذي يفترض أن يحدث عند عضو الأسرة؛ ذلك أن أي عمليات تقويم للأسرة ينبغي أن تنصب على عمليات التفاعل داخل النسق الأسري وجعلها تسير في الخط الصحيح والسوي¹.

2.2 - التدخلات الإرشادية القائمة على تنمية الكفاية الوالدية

تركز التدخلات الإرشادية الموجهة للآباء والأمهات لخفض مشكلات أطفالهم السلوكية على تدريبهم على مجموعة من الكفايات والمهارات الوالدية وتحسين أدائهم في ذلك؛ حيث تشير الدراسات مثل دراسة "اميل اسحاق"² والتي أجريت على الآباء والأمهات الذين يخضعون للتدريب على المهارات الوالدية إلى جدوى مثل تلك البرامج التدريبية وفعاليتها.

1.2.2 مفهوم الكفاية الوالدية

تعد الكفاية الوالدية من العوامل التي تلعب دورا مهما في تحديد مخرجات التربية الأسرية، حيث تشير الكفاية إلى اعتقاد الأم والأب بأنهما قادران على التأثير إيجابيا في سلوك أبنائهم³. وتظهر التربية الأسرية الفعالة من خلال مجموعة من الممارسات السلوكية اليومية التي يمارسها الآباء أثناء تفاعلهم اليومي مع أطفالهم داخل وخارج المنزل. ومن الطبيعي أن تتأثر هذه الممارسات بالناحية المعرفية التي يمتلكها الآباء عن أطفالهم.

2.2.2 مكونات الكفاية الوالدية لبناء برنامج إرشادي سلوكي معرفي

تركز النظريات المنضوية تحت هذا الاتجاه على إدخال العقل والمنطق في الإرشاد والعلاج النفسي وتغيير الأفكار الخاطئة أو اللامنطقية التي تبناها المسترشد. على أساس أن سبب المشكلات والاضطرابات النفسية يرجع إلى تلك الأفكار والمعتقدات الخاطئة. كما يرى هذا الاتجاه أن الاضطراب النفسي عندما يحدث لا يشمل جانبا

¹ علاء الدين كفاي، الإرشاد والعلاج النفسي الأسري، المنظور النسقي الاتصالي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ط1، ص 136.

² إميل إسحاق عبد السيد، فاعلية برنامج إرشادي لتحسين بعض المهارات الوالدية في خفض المشكلات السلوكية لدى الأطفال، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003.

³ - Gutman L, Sameroff A, & Cole R: **Academic growth curve trajectories from 1st to 12th grade, effects of multiple social risk factors and preschool child factors.**

Developmental psychology, 2003, 39, pp777-790.

واحدا من الشخصية فحسب، بل يمتد ليشمل أربعة جوانب هي: السلوك الظاهر (الأفعال الخارجية)، والانفعال (التغيرات الفسيولوجية)، والتفكير (طرق التفكير والقيم)، والتفاعل الاجتماعي (العلاقات بالآخرين)¹. ويقوم الإرشاد الأسري السلوكي المعرفي على افتراض أساسي هو أن السلوكات والإدراكات المرضية أو المشكلة متعلمة، وتستمر من خلال تكرار أنماط من التفاعل والتي تشتمل: التقليد، والإشراف الإجرائي، والإشراف الكلاسيكي، أو اشتراك هذه الأنماط معا.

وتعد الأسرة ذات خلل وظيفي عندما ينخرط أفرادها بأنماط سلبية من التفاعل والسلوكيات فيما بينهم، كما يسود وجود الإدراكات والأبنية المعرفية السلبية، حيث يتم الاختبار السلبي للمواقف. ويتضمن وجود أنماط خاصة من التوقعات والعزو والافتراضات ومعايير متعلقة بالعلاقات الأسرية، والتي تعمل على استمرارية أنماط السلوكات السلبية في الأسرة. كما يظهر في هذه الأسر الأبنية المعرفية السلبية المرتبطة بالانتباه الانتقائي للنقاط السلبية لدى الآخرين، والقيام بالعزو الشخصي للسلوكيات السلبية. ويعزى السلوك الإيجابي للمواقف الخارجية، أي أن الفرد مسؤول عن السلوك السلبي، والسلوك الإيجابي هو ناتج عن الموقف نفسه، وليس عن سلوك الفرد الإيجابي. إلى جانب تبني توقعات سلبية حول أفراد الأسرة الآخرين، ووضع افتراضات حول كيفية جعل العلاقات الأسرية متناسب معهم، ووضع معايير حول طريقة جعل العلاقات في الأسرة متناسبة قد لا يوافق عليها أفراد آخرون في الأسرة².

بناء على ما تقدم، فقد اعتمدت الدراسة الحالية تقسيم الكفايات الوالدية إلى ثلاثة جوانب هي: كفايات الجانب المعرفي، وكفايات الجانب السلوكي، وكفايات التعامل مع الضغوط الأسرية والحياتية المختلفة. وفيما يلي بسط لذلك:

أولا: كفايات الجانب المعرفي

وتتضمن جانبين أساسيين هما:

أ- تصحيح معتقدات الآباء الخاطئة المرتبطة بالوالدية

وذلك من خلال مساعدتهم على امتلاك أفكار أكثر عقلانية. ويتم بـ:

- تحديد الأفكار اللاعقلانية المرتبطة بالوالدية.

¹ عادل عبد الله محمد ، العلاج المعرفي السلوكي، أسس وتطبيقات، دار الرشاد، د ت، مصر، ص59.

² المجلس الوطني لشؤون الأسرة، الإرشاد الأسري، عمان ، 2010، ط1، ص251.

- شرح العلاقة بين أفكارنا ومشاعرنا وسلوكنا والتأكيد على دور الأفكار في تحديد مشاعرنا وسلوكنا.
- استبدال الأفكار اللاعقلانية بأخرى أكثر نفعاً وفائدة¹.

وقد أكدت "إيمان الخطيب"² في دراستها إلى وجود أثر لتغيير المفاهيم الوالدية الخاطئة في تحسين الكفاية الوالدية لدى الأمهات المسيئات لأطفالهن وخفض الإحساس بالتهديد لديهم.

ب- تبصير الوالدين بخصائص ومتطلبات المرحلة النمائية لأطفالهم

تعتبر معرفة الآباء بمراحل النمو ومتطلباتها النمائية من أهم العوامل التي تساعدهم في فهم سلوك أطفالهم وتقبلهم؛ لأنها تساعدهم في فهم التغيرات الجسدية والمعرفية والانفعالية والاجتماعية التي تحدث عند أطفالهم، وتفسير التغيرات السلوكية والتنبؤ بها، وبالتالي ضبطها والسيطرة عليها. كما أنها تساعد الآباء في فهم الفروق الفردية لدى الأطفال وتبني توقعات تتناسب وقدرة الأطفال الفعلية، وبالتالي ممارسة أنماط سلوكية تعبر عن تربية أسرية إيجابية؛ الأمر الذي سيزيد من قدرة الأطفال على التكيف والنمو³.

ج- مهارة حل المشكلات

وتعتبر مهارة حل المشكلات من المهارات الأساسية في التفكير العقلي المنظم، وتشكل هذه المهارة المحور الأساسي في برامج الإرشاد الأسري المختلفة؛ لأنها تهدف إلى مساعدة الأسرة في تحديد المشاكل وإيجاد البدائل والتفكير في نتائج الحلول الممكنة، واختيار الحل الأمثل، ثم تنفيذه، وتقييم الأمور بعد ذلك للتأكد من أن المشكلة قد حلت فعلاً، وكذا تطبيق عملية حل المشكلات من جديد على أي مشكلات متبقية⁴.

وقد أكدت فاعلية هذه المهارات نتائج دراسة "توميسون" وآخرون (Thompson & All)⁵ حيث أشارت إلى تحسن مستوى الوالدين في التفاعل مع الأبناء من خلال تعلم مهارات حل المشكلات، وانخفاض مستوى التوتر في العلاقات الأسرية، وتحسن وجهات نظر الوالدين في إدراك طبيعة السلوكات المشككة لأبنائهم.

¹ المرجع السابق، ص 21.

² إيمان عبد الله عمر الخطيب، أثر تغيير المفاهيم الوالدية الخاطئة في تحسين الكفاءة الوالدية للأمهات المسيئات إلى أبنائهن وخفض الإحساس بالتهديد لديهم، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن، 2010.

³ سامي ملحم، مشكلات طفل الروضة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 32.

⁴ محمد السيد عبد الرحمن ومنى خليفة علي حسن، تدريب الأطفال ذوي الاضطرابات السلوكية على المهارات النمائية، دليل الآباء و المعالجين، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003، ط 1، ص 105.

⁵ -Thompson. R, Grow. C, & Ruma, (1993): Evaluation of pratical parenting program with middle and low- income families, family relation , 42, 21-25.

ثانيا: كفايات الجانب السلوكي

يعد تقديم السلوكيات الإيجابية البديلة عن أنماط السلوك المحافظ على استمرارية المشكلة التي ألفتها الأسرة واعتادت على ممارستها أمرا ضروريا، خاصة بالنسبة للأسر التي تعاني من مشكلات سلوكية متوكزة حول الطفل، أو مشكلات انفعالية عاطفية.

ويتم التركيز خلال التدخل الإرشادي على معرفة النمط الوالدي الذي يمثله المسترشد، ونوع الأسلوب الذي يتعامل به مع الطفل، وبيان أثر ذلك من الناحية السلوكية والانفعالية والاجتماعية. وهو ما يستدعي منه بعد ذلك تصحيح مساره ووضعه ليكون أبا ومربيا فاعلا، وذلك من خلال التدريب على مهارات الاتصال الفعال، ومهارة المشاركة وبناء العلاقة الإيجابية، ومهارة تعديل السلوك.

ومن الدراسات التي تدعم فاعلية هذه الكفايات دراسة " نيلسون وليفنت " (Nelson & Levant¹) التي أشارت نتائجها إلى تحسن مستوى العلاقات الأسرية والرضا الأسري عن طريق التواصل والتفاعل بين أفراد الأسرة. كذلك أشارت التقارير التي قدمها الآباء إلى تحسن طبيعة العلاقة بينهم وبين أبنائهم، وانخفاض مستوى الحساسية والتوتر داخل الأسرة، وازدياد مستوى التماسك الأسري لصالح المجموعة التجريبية. كما أشارت دراسة "كيفن ماك دونالد" (Macdonald, K)² إلى أن آباء الأولاد المهملين أقل مشاركة في لعب بدني مثير للانفعالات مع أبنائهم مقارنة بآباء الأولاد المحبوبين، كما أشارت النتائج إلى أهمية تنظيم الانفعال للجدارة الاجتماعية. وكذا دراسة "وفاء أبو عواد"³ التي خلصت إلى فاعلية البرنامج التدريبي في تعديل السلوك في زيادة مهارات الأمهات في حل مشكلات أطفالهن السلوكية داخل المنزل، وانعكاس ذلك بشكل إيجابي على تقليل عدد وشدة مشكلات أطفالهن السلوكية.

ثالثا: كفايات التعامل مع الضغوط الأسرية والحياتية

¹Nelson. B, & Levant. E, **The problem of communication and interaction of family.** Journal of family, 2001, 2, pp33-44.

² - Forehand Rex, **The efficacy of parent training with martially distressed and non distressed mothers**, A multimethod assessment, behavioral research therapy, 1985 , vol 23 pp,291-296.

³ وفاء خليل يوسف أبو عواد ، فاعلية برنامج تدريبي في تعديل السلوك في زيادة مهارات الأمهات في حل مشكلات أطفالهن السلوكية داخل المنزل، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية ، عمان، الأردن، 1995.

حظي موضوع كيفية مواجهة الضغوط أو التعايش معها بالكثير من اهتمام العلماء. ويشير لازاروس (Lazarus, R)¹ إلى مفهوم المواجهة بأنه "المجهودات التي يبذلها الفرد في تعامله مع الأحداث سواء أكانت هذه المجهودات موجهة نحو الانفعال أو موجهة نحو المشكلة". ويعرفها "الطفي عبد الباسط"² بأنها مجموعة من النشاطات أو الاستراتيجيات الدينامية - سلوكية أو معرفية- يسعى من خلالها الفرد لمواجهة الموقف الضاغط أو لحل المشكلة أو لتخفيف التوتر الانفعالي المترتب عنها. وقد أشارت الدراسات إلى وجود نوعين من استراتيجيات المواجهة والتكيف مع الضغوط هما: أولاً: الأساليب الذاتية، وتتضمن التفكير في المواقف الضاغطة، وذلك لتغيير إدراك الفرد نحو الموقف، أو إيجاد حل لذلك الموقف. إلى جانب الاسترخاء الفكري والعضلي الذي يساعد على ضبط الانفعالات والتحرر من المشاعر المصاحبة للتوتر والقلق.

ثانياً: أساليب خارجية المصدر، وتتمثل في الدعم الاجتماعي الوارد من أشخاص خارج الأسرة، كالأصدقاء والجيران والأخصائيين والمرشدين.

ومن الدراسات التجريبية التي اهتمت بخفض مستوى ضغوط الوالدين، دراسة جيمس هاسلي (1995): James, Haessly)³ التي هدفت إلى مقارنة فاعلية كل من برنامج تدريب الآباء على تعديل السلوك المعرفي - السلوكي وبرنامج تدريب الآباء على التعديل السلوكي في خفض ضغوط الوالدين والمشكلات السلوكية لدى الأطفال. وأسفرت النتائج عن فاعلية كلا البرنامجين في تحقيق ذلك.

3 - منهج البحث وإجراءاته الميدانية

3-1 فروض البحث

¹ - Lazarus. R, **Toward better research on stress and coping**, journal of american psychologist, 2000, 55, 6, pp 665-673.

² لطفي عبد الباسط، عمليات تحمل الضغوط في علاقتها بعدد من المتغيرات النفسية، مجلة مركز البحوث التربوية - جامعة قطر، 1994 العدد (5) يناير، ص105.

³ - James E Haessly, An evaluation of the effectiveness of two programs for reducing parent stress and child conduct problems. Diss.Abst.Inter.VOL5, n.11(B),p5060.

طبقا لما أثير في التعريف بالدراسة من أسئلة، واستنادا لما أسفرت عنه نتائج البحوث والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، تمكن الباحث من استنتاج إجابات محتملة، صيغت في ثلاثة فروض رئيسية، سوف يعمل الباحث على تحليلها وتفسيرها للتحقق من صحتها. وهذه الفروض هي:

أ - توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات أمهات أطفال المجموعة التجريبية ومتوسطات درجات أمهات المجموعة الضابطة على مقياس الكفايات الوالدية، بعد تطبيق البرنامج لصالح المجموعة التجريبية.

ب - لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات أمهات المجموعة التجريبية بين القياسين البعدي والتبعي لمقياس الكفايات الوالدية.

2-3 منهج البحث

تستخدم هذه الدراسة المنهج التجريبي، وذلك لتحديد فاعلية برنامج إرشاد جمعي سلوكي معرفي في خفض المشكلات السلوكية لدى الأطفال من خلال تنمية الكفايات الوالدية لأمهاتهم ضمن مجموعتهن التجريبية.

3-3 أدوات البحث

1.3.3. مقياس الكفايات الوالدية (إعداد الباحث)

مر إعداد المقياس بمرحلتين:

المرحلة الأولى: إعداد الصورة الأولية للمقياس

وتضمنت هذه المرحلة الخطوات التالية:

أ- الاطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة قام الباحث بتصميم مقياس الكفاية الوالدية استنادا إلى الأدب التربوي وكذا إلى المقاييس والاستبانات التي استخدمت في عدد من الدراسات التي سعت إلى معرفة مستوى كفاية وأهلية الوالدين في تربية أطفالهم وخفض مشكلاتهم السلوكية. ومن هذه المقاييس: مقياس الشعور الوالدي بالكفاية (Parenting sense of competence scale (PSOC) من إعداد جيباود ولستون ووندريمان (Gibaud wallsto & wandersman, 1978). ومقياس المهارة في حل مشكلات الأطفال السلوكية البيئية، من إعداد وفاء خليل أبو عواد (1995). ومقياس التعامل مع صغار الأطفال، من إعداد منال فايز حسن (1995)¹.. وغيرها.

¹ منال فايز يحي حسن، فاعلية برنامج تدريبي منظم للأمهات لزيادة مهارتهن في التعامل مع أوجه النمو المختلفة لصغار الأطفال، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1995.

ب- جمع عبارات المقياس

وبعد مراجعة الأدب التربوي والمقاييس السابقة وتجميعها وتحديد المشترك منها، توصل الباحث إلى الصورة الأولية لمقياس الكفاية الوالدية والمجالات الرئيسية التي يتكون منها، والتي تندرج في ثلاث مجالات هي: كفايات المجال المعرفي: ويقاس المعتقدات المتعلقة بالأنماط الوالدية والأساليب المتبعة في تربية الأطفال، والمعتقدات المتعلقة بالخصائص والحاجات النمائية لهم، كما يقاس مدى امتلاك مهارة حل المشكلات. وكفايات المجال السلوكي: ويقاس مهارات الاتصال، ومهارات المشاركة وبناء العلاقة الإيجابية مع الطفل، ومهارات تعديل السلوك. وكفايات التعامل مع الضغوط الأسرية والحياتية المختلفة. وقد تكون المقياس في صورته الأولية من (90) فقرة، وهو مقياس خماسي الخيارات والاستجابات: وهي: أوافق بشدة، أوافق، محايدة، لا أوافق، لا أوافق بشدة.

المرحلة الثانية: تقنين المقياس

للقوف على مدى ملاءمة المقياس، ووضوح عباراته، ومعرفة خصائصه السيكو مترية، قام الباحث بالتحقق من صلاحيته للاستخدام في الدراسة الأساسية، بحساب صدقه وثباته بالطرق الإحصائية الملائمة.

أولاً: صدق المقياس

استخدم الباحث لذلك طريقتين هما:

أ - صدق المحتوى أو صدق المحكمين

تم عرض المقياس في صورته المبدئية على مجموعة من المحكمين من الأساتذة المتخصصين في مجال علم النفس والصحة النفسية والتربية، من العاملين ببعض الجامعات الجزائرية والعربية وعددهم (05). وبناء على التوجيهات التي أدلى بها الأساتذة المحكمون تم تعديل وحذف وإضافة بعض الفقرات ليصير عدد بنود المقياس في صورته النهائية (85) فقرة؛ حيث تضمنت كفايات الجانب المعرفي: (33) عبارة، وكفايات الجانب السلوكي: (36) عبارة، وكفايات التعامل مع الضغوط الأسرية والحياتية المختلفة: (16) عبارة.

ب. صدق الاتساق الداخلي

استخدم الباحث لذلك حساب الارتباط بين فقرات الأداة كل على حدة، ودرجات الأبعاد الفرعية التي تنتمي إليها، حيث حققت أكثر الفقرات ارتباطات دالة إحصائية مع الدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه عند

مستوى دلالة أقل من 0,01، في حين حققت كفايات الجانب المعرفي 0,868 مع الدرجة الكلية، وكفايات الجانب السلوكي 0,918، وكفايات التعامل مع الضغوط الحياتية 0,571.

ثانيا- ثبات المقياس

استخدم الباحث لحساب ثباته طريقتين:

أ - طريقة التجزئة النصفية: حيث تراوحت معاملات ثبات المجالات الفرعية للمقياس والمحسوبة بطريقة التجزئة النصفية باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين (0,56-0,91)، كما أن قيمة معامل الارتباط للدرجة الكلية للمقياس قد بلغ (0,90)، وذلك قبل التعديل، فيما ارتفعت هذه المعاملات بصورة معتبرة بعد تطبيق معادلة سيبرمان- براون التنبؤية لتعديل طول الاختبار، بحيث تراوحت بين (0,71-0,95)، مما يدل على تمتع المقياس بدرجة عالية من الثبات.

ب - طريقة ألفا كرونباخ: حيث تراوحت معاملات ألفا لتقدير ثبات المقياس للأبعاد الفرعية بين (0,57-0,87) وهي معاملات مقبولة، كما أن معامل ثبات المقياس كله بلغ 0,89، وهي قيمة مرتفعة تشير إلى درجة عالية من الثبات.

2.3.3. البرنامج الإرشادي

1.2.3.3. السند النظري

استند برنامج الإرشاد الجمعي المستخدم في الدراسة إلى نظرية الإرشاد الأسري السلوكي المعرفي، حيث ركزت نشاطات البرنامج وواجباته لدى فئة الأمهات على زيادة وعيهم، وتغيير أنماط التفكير لديهم، - والتي تعد الأساس في ممارستهم مع أطفالهم-؛ وذلك باتباع أفكار جديدة تؤدي بهم إلى ممارسة مهارات جديدة تنعكس بشكل إيجابي على تربية أطفالهم، كما تم الاستفادة من التحليل الوظيفي للسلوك، -وهو إجراء سلوكي - في مساعدة الأمهات على بيان كيفية تأثير سلوكياتهم بالظروف المحيطة بهم، ومعرفة الأسباب التي تقف وراءها. بالإضافة إلى ذلك فإن المعالجات السلوكية - المعرفية تمتلك قاعدة واسعة في طبيعتها وهدفها، كما أنها تتناسب مع العمر الزمني لأفراد عينة الدراسة؛ إذ يعد الإرشاد السلوكي المعرفي محاولة هادفة للمحافظة على كفايات تعديل السلوك باستخدام الأنشطة المعرفية للفرد من أجل التعامل مع السلوك، وأن العلاج والإرشاد السلوكي المعرفي يمثل

"السلوكية المنهجية" "Behaviorism"Methodological " التي تتمثل بالتطورات الحديثة في علم النفس التجريبي، وهي تتضمن الأساليب المعرفية والسلوكية معا.

2.2.3.3. مصادر إعداد البرنامج

اعتمد الباحث في بناء البرنامج على العديد من الأعمال ذات العلاقة بالمشكلات السلوكية وطرق علاجها والحد منها، إلى جانب البرامج الموجهة لتدريب الوالدين وتحسين كفاياتهم ومهاراتهم الوالدية، وكذا تلك التي عنيت بتنمية المهارات الاجتماعية لدى الأطفال. ومن هذه البرامج: برنامج تدريب الوالدين لجلاسر (Parent Involvement Program Glasser)، والبرنامج التدريبي المنظم للأمهات (Systematic training for Effective Parenting) STEP

وهو برنامج يستند في جوهره إلى التربية الأدلرية، والذي طوره دريكورز Dreikurs. والبرامج التدريبية لباترسون ورايد (Patterson & Reid 1972) وفينسن وجويل (Vincent & Joel 1985)، وغيرها من الدراسات التجريبية الكثيرة مثل دراسة توفيق صالح الخولي (1999)¹ ودراسة عبد اللطيف مؤمن (2007)². إلى جانب الدراسات التي مزجت في طرحها بين الإطار النظري وتقديم الحلول العملية لمشكلات الأطفال النمائية، والموجهة للآباء وأطفالهم وخاصة مرجعي محمد السيد عبد الرحمن ومنى خليفة حسن (2003) وشارلز شيفر وهوارد ميلمان (2001)³.

3.2.3.3. تحكيم البرنامج

للتحقق من صدق برنامج الإرشاد الجمعي في صورته الأولية ثم عرض تفاصيله على مجموعة من المحكمين بلغ عددهم (05) من المختصين في الإرشاد النفسي من أساتذة وحملة شهادة الدكتوراه، لتحديد مدى مناسبه للأهداف التي وضع من أجلها؛ حيث أبدى المحكمون ملاحظاتهم التي ركزت على ضرورة مضاعفة عدد الجلسات

¹ توفيق صالح الخولي، أثر برنامج إرشادي جمعي في التدريب على المهارات الاجتماعية على الخجل ومفهوم الذات، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 1999.

² عبد اللطيف عبد الكريم مومني، فاعلية برنامج تدريبي مقترح في المهارات الاجتماعية على تنمية مهارة المبادأة لدى أطفال ما قبل المدرسة، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 8، العدد 2، يونيو (141-165)، عمان، الأردن، 2007.

³ شارلز شيفر وهوارد ميلمان، مشكلات الأطفال والمراهقين وأساليب المساعدة فيها، ترجمة نسيمه داود ونزيه حمدي، الجامعة الأردنية، عمان، ط 2، 2001.

الخاصة ببرنامج الأمهات وزيادة المدة الزمنية الخاصة بكل جلسة، والتركيز على تبادل الخبرات بدلا من استخدام أسلوب المحاضرة.

وقد أخذ الباحث هذه الملاحظات بعين الاعتبار، وقام بتعديل ما ينبغي تعديله، ليصبح البرنامج بعد ذلك جاهزا للتطبيق في صورته النهائية.

4.2.3.3. الإطار العام للبرنامج

أ- أهداف البرنامج

- خفض المشكلات السلوكية (العدوان، العناد، الغضب، الخجل) لدى الأطفال.
- تحسين الكفاية الوالدية لأمهات الأطفال ذوي المشكلات السلوكية.

ب- فنيات وأساليب عرض وتنفيذ البرنامج

وقد اعتمد ما يلي:

- 1- أسلوب المحاضرة، حيث يزود الباحث الأمهات بمجموعة من المعارف والمعلومات حول موضوعات مختلفة سواء ما تعلق منها بجلسات البرنامج أو تلك التي تكون من خلال الأسئلة التي يوجهنها.
- 2- أسلوب المناقشة: وهو الغالب على جلسات البرنامج، حيث يتم تبادل الأفكار، والتحاور حول مختلف الموضوعات قصد تصحيح التصورات والمعتقدات الخاطئة، وإقناع الأمهات ببدائلها التي ينبغي تبنيها وترجمتها بعد ذلك إلى سلوكيات.
- 3- أسلوب عرض المواقف: حيث يتم تقديم مجموعة من المواقف الافتراضية المستمدة من الواقع المعيش، والتي تصور أحداثا مختلفة لما يكون بين الطفل وأمه، والتركيز على التصرفات المشككة التي يمارسها الطفل وكيفية استجابة الأم لها.. وغير ذلك من المواقف المرتبطة بأهداف كل جلسة، مع التركيز على تبادل الخبرات، وعرض كل أم لتجاربها السابقة في مثل تلك المواقف، ومدى موافقتها لما ينبغي ممارسته من السلوكيات الصحيحة والفاعلة.
- 4- أسلوب أوراق العمل: والتي تعد المادة الخام التي ينطلق ويدور النقاش حولها في بعض الجلسات، والمستمدة هي بدورها من الأطر النظرية والأدب النفسي المتعلق بالموضوع الذي يراد ترسيخه لدى الأمهات، مع اعتماد المناقشة والحوار واستنباط الأفكار الرئيسية من تلك الأوراق.

5- أسلوب لعب الدور: من خلال قيام الأمهات بتمثيل أدوار بعض المواقف المعروضة، والتي يتم مناقشتها خلال الجلسة، وذلك قصد التنفيس الانفعالي عن المشاعر المصاحبة لتلك المواقف، وإدراك الأمهات لما يشعر به أطفالهن تجاه استجاباتهن السلبية.

6- أسلوب الواجبات المنزلية: حيث يتم تكليف الأمهات في نهاية كل جلسة بواجب منزلي لترجمة ما تم تعلمه خلال الجلسة إلى ممارسات فعلية مع الطفل المشكل أو الزوج أو سائر أفراد الأسرة أحيانا، لإحراز تقدم وتحسن في اكتساب الكفايات والمهارات الوالدية، مع تصحيح تلك الممارسات الأسبوعية في بداية الجلسة القادمة.

ج- مراحل تطبيق البرنامج

ويتكون من أربعة مراحل:

- المرحلة الأولى: مرحلة التعارف وبناء العلاقة الإرشادية (الجلسة الأولى) وتم خلالها التعارف بين المرشد والأمهات المشاركات، وتوطيد العلاقة بين جميع الأعضاء، وهي مرحلة بناء الثقة بين أعضاء المجموعة.

- المرحلة الثانية: مرحلة الانتقال، وقد خصص لها الجلسة (2-3-4) وتمثلت في كيفية تعلم الأعضاء التفاعل مع المشكلة، من خلال التعرف على ماهية المشكلات السلوكية والعوامل المسببة لها. والتركيز على الأسباب التي لها علاقة بالأسرة. إلى جانب التعرف على حاجات وخصائص المرحلة النمائية لطفل الروضة، وعلاقة ذلك بظهور المشكلات السلوكية لديه. كما ركزت هذه المرحلة على تقييم كل أم لأسرتها، من خلال توضيح الأفكار غير العقلانية المرتبطة بالوالدية، وبالخصائص النمائية للطفل، وسبل حل المشكلات الأسرية، وطبيعة التفاعلات الأسرية بين أفراد الأسرة، وخاصة الطفل المشكل وذلك بتقييم مستوى العلاقة التي تربط الأم به، وكذا مدى طبيعة الأساليب المتبعة في تربيته، مع تشخيص الضغوطات الأسرية والحياتية المختلفة التي تحيط بكل أم، وتأثير ذلك على العلاقة مع الطفل.

- المرحلة الثالثة: مرحلة العمل البناء وقد خصص لها الجلسة (من 5 إلى 14) وتمثلت في التفاعل الواضح بين أعضاء المجموعة، والمشاركة في الحوار ووضع الحلول والبدائل للمشكلات التي تعترضهم، وذلك بالتدريب على بعض الكفايات الوالدية المتعلقة بالجانب المعرفي كتبني أفكار ومعتقدات صحيحة حول الوالدية، وكذا الخصائص والحاجات التي تتطلبها المرحلة التي يمر بها الطفل، والتدريب على أسلوب حل المشكلات بطريقة علمية من خلال استعراض نماذج لمشكلات ومواقف حياتية وأسرية مختلفة. كما تم التدريب على كفايات الجانب السلوكي

من خلال تعلم طرق الاتصال الفعال، وسبل بناء العلاقة الإيجابية مع الطفل، وكذا أساليب تعديل السلوك المرغوب فيه أو غير المرغوب فيه، وذلك بطرق عملية تساهم فيها الأمهات بقدر كبير، إلى جانب التدريب على بعض استراتيجيات مواجهة الضغوط المختلفة بطرق بناءة وإيجابية. وقد تم ربط جميع هذه المهارات بواجبات بيتية تكلف المشاركات بممارستها أثناء الأسبوع من خلال أنشطة ومواقف مختلفة، لترسيخ وتثبيت ما تم التدريب عليه خلال الجلسات.

- المرحلة الرابعة: مرحلة الإنهاء: وقد خصص لها الجلسة (15-16)، وتم خلالها بلورة الأهداف التي تحققت، وتقييم خبرات الأمهات، وتثبيت قراراتهن حول السلوكات الجديدة التي تعلمنها، ومدى انتقالها إلى حياتهن.

د- الحدود الإجرائية للبرنامج

يعمل البرنامج مع أمهات الأطفال ذوي المشكلات السلوكية. وقد اختيرت المدرسة التحضيرية " المقاومة " الواقعة بولاية عنابة مكانا لإجراء الدراسة الميدانية وتطبيق البرنامج الإرشادي. ويستغرق البرنامج اثنا عشر أسبوعا، بواقع جلسة أو جلستين أسبوعيا، مدتها ساعتين. وبلغ عدد جلساته ست عشرة جلسة. وكان محتوى الجلسات كما يلي:

- 1- التعارف وبناء العلاقة الإرشادية
- 2- الخصائص والحاجات النمائية للأطفال
- 3- المشكلات السلوكية
- 4- الأسرة وعلاقتها بالمشكلات السلوكية
- 5- الضغوط الحياتية وسبل التحكم فيها
- 6- ضغوط العلاقة الزوجية وسبل التحكم فيها
- 7- اختبار الأفكار وتغييرها
- 8- الأفكار اللاعقلانية ومشكلات الطفل السلوكية
- 9- التفاعلات الأسرية
- 10- حل المشكلات الأسرية
- 11- أساليب التربية الوالدية الخاطئة
- 12- المشاركة الوالدية الفاعلة

13- أساليب زيادة السلوكيات المرغوبة

14- أساليب الحد من السلوكيات غير المرغوبة

15- التقييم

16- إنهاء البرنامج

هـ - تقويم البرنامج

اعتمد الباحث في تقويم البرنامج على الطرق التالية:

1- الاختبارات القبلية والبعديّة والتبعية لمقياس الكفاية الوالدية، قصد معرفة التحسن الطارئ لدى أطفال المجموعة التجريبية.

2- التقارير المقدمة من الأمهات الأطفال حول ملاحظاتهم لسلوكيات أبنائهم، وهو ما يمثل تغذية راجعة تستثمر في حينها.

3- ملاحظة الباحث المباشرة أثناء جلسات البرنامج لمدى تجاوب العينة وتفاعلها، والتحسين الطارئ في أدائها.

3-4 مجتمع وعينة البحث الأساسية

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أمهات الأطفال ذوي المشكلات السلوكية القاطنين بولاية عنابة.

أما عينة الأمهات فقد تم اختيارها عندما قام الباحث بنشر إعلان بالمدرسة التحضيرية (المقاومة) لحضور دورة تدريبية، حيث استجابت ثلاثون أما ممن يتمدرس أحد أطفالها بالمدرسة. وقد طبق عليهن مقياس الكفاية الوالدية، ليتم على إثرها اختيار أربع عشرة أما كعينة للدراسة. وقد تمت المجانسة بينهن في:

أ - المستوى الأكاديمي: جميعهن حاصلات على المستوى الثالث ثانوي كأدنى حد.

ب- المستوى الاقتصادي والاجتماعي: متوسط.

ج- الوظيفة: جميعهن عاملات.

د- متوسط عدد الأبناء (2).

هـ- نقص الكفايات الوالدية لديهن، حيث تراوحت درجاتهن على مقياس الكفاية الوالدية الذي طبق عليهن بين (253-310)، وهو ما يعني أن درجاتهن متوسطة، وبالتالي فهن بحاجة إلى تدريب لتنميتها. وقد تم تقسيمهن إلى مجموعتين بطريقة عشوائية، إحداها تجريبية، والأخرى ضابطة، قوام كل منهما (07) أمهات.

4 - عرض ومناقشة النتائج

العدد 04 ديسمبر 2019 - مجلة علمية متعددة التخصصات

Academic.studies.aflou@gmail.com

4-1- عرض النتائج

4-1-1- عرض نتائج الفرض الأول، ونصه:

" توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات أمهات أطفال المجموعة التجريبية ومتوسطات درجات أمهات المجموعة الضابطة على مقياس المهارات الوالدية، بعد تطبيق البرنامج لصالح المجموعة التجريبية".

قام الباحث بإجراء المقارنة بين المجموعتين التجريبية والضابطة في مقياس الكفاية الوالدية. وقد تمت المقارنة باستخدام اختبار مان- ويتني U لعينتين مستقلتين نظرا لصغر حجم العينة في كل مجموعة، وذلك للتعرف على الفروق بين متوسط ترتيب المجموعات المستقلة قليلة العدد، ويوضح الجدول التالي ذلك.

جدول (1)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد المجموعتين التجريبية والضابطة في أدائهم البعدي على مقياس الكفاية الوالدية

المجالات	الأبعاد الفرعية	المجموعة التجريبية		المجموعة الضابطة	
		م	ع	م	ع
المجال المعرفي	المعتقدات	66,285	0,644	49,285	2,757
	المعرفة بالخصائص النمائية	22	0,654	16,428	0,782
	حل المشكلات	51	1,573	43	1,175
الدرجة الكلية لكفايات الجانب المعرفي		139,285	2,597	108,714	3,889
المجال السلوكي	الاتصال	50,714	2,157	41,285	0,944
	المشاركة وبناء العلاقة	43,714	1,248	37,571	0,996
	تعديل السلوك	58,857	1,993	45	0,816
الدرجة الكلية لكفايات الجانب السلوكي		153,285	4,080	123,857	2,282
الدرجة الكلية لكفايات التعامل مع الضغوط		65,714	1,267	53,714	0,778
الدرجة الكلية للمقياس		358,285	7,019	286,285	5,330

م = المتوسط ع = الانحراف المعياري

يتبين من الجدول (1) أن الدرجة الكلية للمتوسطات الحسابية للمقياس للمجموعة التجريبية بلغت (358,28)؛ في حين بلغت للمجموعة الضابطة (286,28)، كما بلغ الانحراف المعياري للمجموعة التجريبية (7,019) في حين كان للمجموعة الضابطة (5,330). وهو ما يشير إلى وجود فرق بين المجموعتين. جدول (2)

الفروق بين المجموعتين التجريبية والضابطة في القياس البعدي في مقياس الكفاية الوالدية باستخدام اختبار مان-ويتني U

المجالات	الأبعاد الفرعية	المجموعة	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة U	قيمة Z	مستوى الدلالة
المجال المعرفي	المعتقدات	تجريبية	11	77	0,000	3,144	0,002
		ضابطة	4	28	-	-	
	المعرفة بالخصائص النمائية	تجريبية	11	77	0,000	3,155	0,002
		ضابطة	4	28	-	-	
	حل المشكلات	تجريبية	10,93	76,50	0,500	3,080	0,002
		ضابطة	4,07	28,50	-	-	
الدرجة الكلية لكفايات المجال المعرفي	تجريبية	11	77	0,000	3,130	0,002	
	ضابطة	4	28	-	-		
المجال السلوكي	الاتصال	تجريبية	10,93	76,50	0,500	3,073	0,002
		ضابطة	4,07	28,50	-	-	
	المشاركة وبناء العلاقة	تجريبية	10,64	74,50	2,500	2,827	0,005
		ضابطة	4,36	30,50	-	-	

0,002	3,134	0,000	77	11	تجريبية	تعديل السلوك
			28	4	ضابطة	
0,002	3,134	0,000	77	11	تجريبية	الدرجة الكلية لكفايات المجال السلوكي
			28	4	ضابطة	
0,002	3,141	0,000	77	11	تجريبية	الدرجة الكلية لكفايات التعامل مع الضغوط
			28	4	ضابطة	
0,002	3,134	0,000	77	11	تجريبية	الدرجة الكلية للمقياس
			28	4	ضابطة	

يتبين من الجدول (2) أن قيم U للدرجات الكلية لمجالات المقياس الثلاثة وكذا للدرجة الكلية للمقياس جاءت مساوية لـ 0,000، وبالنظر إلى قيمة U الجدولية عند $n=1$ و $n=2$ و $n=7$ ومستوى دلالة الطرفين 0,05 فإنها تساوي (15)، وبالتالي فإن جميع قيم U المحسوبة أصغر من قيمة U الجدولية، وهي بذلك دالة إحصائياً. وهو ما يؤكد وجود فروق واضحة في درجات المجموعتين لصالح المجموعة التجريبية التي ارتفعت درجاتها بعد تلقيها البرنامج الإرشادي. كما يلاحظ أن قيم Z للدرجة الكلية للمقياس هي 3,134، وهي أكبر من قيمة Z النظرية والتي تساوي 1,96 عند مستوى 0,01، وهو ما يؤكد أيضاً وجود فروق بين درجات المجموعتين التجريبية والضابطة لصالح المجموعة التجريبية.

4-1-2- عرض نتائج الفرض الثاني، ونصه:

لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات أمهات المجموعة التجريبية بين القياسين البعدي والتتبعي لمقياس الكفاية الوالدية.

قام الباحث بإجراء المقارنة بين متوسطات رتب درجات أفراد المجموعة التجريبية ($n=07$) في كل من القياسين البعدي والتتبعي، بعد ثلاثة أسابيع من تاريخ التطبيق الأول لمقياس الكفاية الوالدية، وذلك باستخدام اختبار ويلكوكسون Wilcoxon للفروق بين متوسطات رتب المجموعات المرتبطة قليلة العدد، ويوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات درجات أفراد المجموعة التجريبية في كل من القياسين البعدي والتتبعي لمقياس الكفاية الوالدية.

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد المجموعة التجريبية في القياسين البعدي والتبعي على مقياس الكفاية الوالدية

المجموعه التجريبية		الأبعاد الفرعية		المجالات
تبعي	بعدي			
66,714	66,285	م	المعتقدات	المجال المعرفي
0,746	0.644	ع		
22,428	22	م	المعرفة بالخصائص النمائية	
0,571	0,654	ع		
51,142	51	م	حل المشكلات	
1,639	1.573	ع		
140,285	139,285	م	الدرجة الكلية لكفايات المجال المعرفي	
2,757	2.597	ع		
50	50.714	م	الاتصال	المجال السلوكي
2,126	2.157	ع		
43,857	43,714	م	المشاركة وبناء العلاقة	
1,142	1,248	ع		
58,428	58,857	م	تعديل السلوك	
1,937	1,993	ع		
152,285	153,285	م	الدرجة الكلية لكفايات المجال السلوكي	
4,357	4,080	ع		
65,857	65,714	م	الدرجة الكلية لكفايات التعامل مع الضغوط	

1,387	1,267	ع	
358,428	358,285	م	الدرجة الكلية للمقياس
7,605	7,019	ع	

يتبين من الجدول (3) عدم وجود فروق بين متوسطات درجات المجموعة التجريبية في القياس البعدي

والتبعية، حيث ظلت درجات المجموعة التجريبية ثابتة تقريبا في القياس التبعي؛ حيث بلغت في الدرجة الكلية للمقياس (358,42)، وقد كانت في القياس البعدي: (358,28). كما يلاحظ وجود استقرار في الدرجات في جميع أبعاد المجالات الثلاثة للمقياس.

جدول رقم (4) الفروق بين القياسين البعدي والتبعي للمجموعة التجريبية على مقياس الكفاية الوالدية باستخدام اختبار ويلكوكسن W

المجالات	الأبعاد الفرعية	الرتب	العدد	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة Z	مستوى الدلالة
المجال المعرفي	المعتقدات	السالبة	0	0,00	0,00	-1,732	0,083
		الموجبة	3	2,00	6,00		
		المتساوية	4				
		المجموع	7				
	المعرفة بالخصائص النمائية	السالبة	1	3,00	3,00	-1,342	0,180
		الموجبة	4	3,00	12,00		
		المتساوية	2				
		المجموع	7				
حل المشكلات		السالبة	1	2,00	2,00	-0,577	0,564
		الموجبة	2	2,00	4,00		

				4	المتساوية		
				7	المجموع		
0,066	-1,841	0,00	0,00	0	السالبة	الدرجة الكلية لكفايات المجال المعرفي	
		10,00	2,50	4	الموجبة		
				3	المتساوية		
				7	المجموع		
0,861	-0,175	15,00	3,75	4	السالبة	الاتصال	
		13,00	4,33	3	الموجبة		
				0	المتساوية		
				7	المجموع		
0,655	-0,447	1,00	1,00	1	السالبة	المشاركة وبناء العلاقة الإيجابية	المجال السلوكي
		2,00	2,00	1	الموجبة		
				5	المتساوية		
				7	المجموع		
0,317	-1,000	15,00	3,75	4	السالبة	تعديل السلوك	
		6,00	3,00	2	الموجبة		
				1	المتساوية		
				7	المجموع		
		20,00	4,00	5	السالبة		

0,293	-1,052	8,00	4,00	2	الموجبة	الدرجة الكلية لكفايات المجال السلوكي
				0	المتساوية	
				7	المجموع	
0,792	-0,264	12,50	4,17	3	السالبة	الدرجة الكلية لكفايات التعامل مع الضغوط
		15,50	3,88	4	الموجبة	
				0	المتساوية	
				7	المجموع	
0,445	-0,763	18,50	3,70	5	السالبة	الدرجة الكلية للمقياس
		9,50	4,75	2	الموجبة	
				0	المتساوية	
				7	المجموع	

يتبين من الجدول (4) أن قيمة $1T$ وهي مجموع الرتب الموجبة للدرجة الكلية للمجالات الفرعية للمقياس (المعرفي، السلوكي، التعامل مع الضغوط) وللدرجة الكلية للمقياس على التوالي: 10، 8، 15، 9,50، و $2T$ وهي مجموع الرتب السالبة للمجالات الفرعية للمقياس وللدرجة الكلية للمقياس على التوالي: 0,000، 15، 12,00، 18,50، وبأخذ قيمة T الصغرى وهي على التوالي: 0,00، 8، 12,50، 9,50، نجد أن T المحسوبة في مجملها أكبر من T الجدولية التي تساوي 2 عندما $n=07$ ، وعند مستوى دلالة 0,05 في اختبار ذي النهايتين؛ مما يدل على عدم وجود فروق بين القياسين البعدي والتبعي، إذ ظلت درجات المجموعة التجريبية كما هي تقريبا بعد مضي ثلاثة أسابيع من تاريخ التطبيق الأول. كما يلاحظ أن قيمة Z للدرجة الكلية بلغت 0,763، وهي قيمة أصغر من قيمة Z النظرية وهي 1,96 ومن تم فهي غير دالة، مما يؤكد عدم وجود فروق بين درجات المجموعة التجريبية في القياس التبعي مقارنة بدرجات القياس البعدي.

4-2- مناقشة النتائج وتفسيرها

أظهرت دراسة النتائج وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات أمهات المجموعة التجريبية ومتوسطات درجات أمهات المجموعة الضابطة على مقياس الكفاية الوالدية لصالح المجموعة التجريبية بعد تطبيق البرنامج الإرشادي، وهو ما يؤكد التطور الحاصل في أدائهن، والتحسن الواضح في مستوى كفايتهن الوالدية، وأثر البرنامج الإرشادي في تحقيق ذلك؛ حيث استمر هذا التأثير بعد انتهاء البرنامج، ولم تظهر أي فروق دالة في متوسطات درجات المجموعة التجريبية في القياس التبعي مقارنة بمتوسطات درجاتها في القياس البعدي. وتفسير هذه النتيجة يرجع إلى التنوع الذي تميز به البرنامج الإرشادي، فقد اشتملت موضوعاته على العديد من القضايا الهامة المرتبطة بالكفاية الوالدية، حيث تم تزويد الأمهات بالمعلومات والمعارف التي كانت خافية عنهن، وتصحيح بعض معتقداتهن الخاطئة، مع ربط كل ذلك بالمواقف المختلفة التي يتعرضن لها. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة إيمان الخطيب (2010) التي أشارت إلى وجود أثر لتغيير المفاهيم الوالدية الخاطئة في تحسين الكفاية الوالدية لدى الأمهات المسيئات لأطفالهن.

كما تفسر هذه النتائج أيضا بتحسين كفاية الأمهات في الجانب السلوكي من خلال تدريهن على مهارة الاتصال الفعال كالإصغاء الجيد، وعكس المشاعر والسلوك غير اللفظي الذي مكنهن من التفاعل بشكل إيجابي مع أطفالهن، وزيادة مشاركتهن وبناء علاقتهن الإيجابية معهم، حيث صرن يقضين أوقاتا أطول معهم، ويشاركنهم خلالها بعض هواياتهم وألعابهم. إلى جانب تدريهن على مهارة تعديل السلوك التي كن يفتقدنها بشكل كبير، إذ كان جل اعتمادهن في ذلك على استخدام أسلوب العقاب والصراخ وغيره من الأساليب الخاطئة التي تم استبدالها بالأساليب العلمية الفاعلة، كالتعزيز، والتجاهل، والعزل، الذي مكنهن من ضبط سلوك أطفالهن بشكل ملاحظ، مما أدى إلى شعورهن بزيادة مقدرتهن على توجيه أطفالهن. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة بكار علي بكار (2006) ودراسة وفاء أبو عواد (1995).

وتفسر هذه النتائج أيضا بتحسين كفاية الأمهات في مجال التعامل مع الضغوط الأسرية والحياتية المختلفة إلى تدريهن على بعض أساليب المواجهة البناءة في التعامل مع الضغوط كأسلوب الاسترخاء وممارسة بعض الأنشطة الرياضية والترفيه عن النفس من خلال الزيارات والرحلات وتغيير الروتين اليومي بما يضفي على الحياة تجديدا ونشاطا، إلى جانب تقوية الجانب الروحي وتوثيق الصلة بالله سبحانه وتعالى؛ مما يساعد على تحقيق الاستقرار

والطمأنينة النفسية. وتتفق هذه النتيجة مع دراستي لافونتان (Lafontaine:1987)¹ وجيمس هاسلي (James)، Haessly:1995) التي أشارت إلى أثر البرنامج الذي تعرضت له المجموعة التجريبية في خفض الضغوط الوالدية ومشكلات الأطفال السلوكية.

من جهة أخرى، فإن الأساليب الإرشادية المتنوعة المعتمدة في البرنامج كان لها أثر في تحقيق هذه النتائج؛ حيث ساهمت الفنيات السلوكية والمعرفية المختلفة في تحقيق ذلك، مثل فنية الحوار والمناقشة الجماعية، وفنية التخييل العقلائي، وفنية التنفيس الانفعالي، وفنية لعب، وفنية الواجبات المنزلية التي ساهمت في مساعدة الأمهات على الاستفادة من تطبيق المهارات والخبرات اللاتي تعلمنها في الجلسات الإرشادية في المواقف الأسرية والحياتية المختلفة خارج إطار الجماعة الإرشادية.

كما يعزو الباحث هذه النتائج إلى الدور الحاسم للبيئة الإرشادية الآمنة والعلاقة الإرشادية التي سعى إلى بنائها مع الأمهات خلال البرنامج الإرشادي على مدار ثلاثة أشهر متتالية من خلال استراتيجيات الاهتمام، والتقبل غير المشروط، والاحترام، والحضور، وتنمية ثقتهن بالمرشد، وتنميتها فيما بينهن، والتعاطف معهن، مما مكن المرشد من تفعيل عمليات المجموعة الإرشادية ودينامياتها التي تعد حجر الأساس لحدوث التغيير في أعضاء المجموعة.

5 - خاتمة

5-1- الاستنتاجات

- حقق برنامج تحسين الكفاية الوالدية أثرا إيجابيا في أداء أمهات المجموعة التجريبية، والذي انعكس بدوره على خفض مشكلات أطفالهن السلوكية.
- تفوقت أمهات المجموعة التجريبية في القياس البعدي والتتبعي على أمهات المجموعة الضابطة في تحسين كفاياتهن الوالدية وخفض مشكلات أطفالهن السلوكية.

5-2- التوصيات

¹ Lafountain, R.M (1987): **The efficacy of parent conseling and support groups on stress levels, self esteem and degree of coping of parent of developmentally delayed or handicapped infants involved in an infant intervention program**, ed, D,1987, dissertation, the college of William and Mary, United States, Virginia. Retrieved December 27, 2009, from dissertation & theses, full text(publication n° AAT 8803971).

يوصي الباحث في خاتمة هذه الدراسة بما يلي:

- 1 - تكثيف خدمات الإرشاد الأسري للآباء والأمهات وبخاصة تلك التي تركز على البرامج التدريبية المختلفة، سواء تلك التي تهدف إلى تحقيق الجوانب النمائية والوقائية من جهة، أو تلك التي تهدف إلى تحقيق الجوانب العلاجية من جهة أخرى، وذلك من خلال فتح المراكز والمؤسسات التي تعنى بتقديم هذه الخدمات؛ لأن وجود هذه المراكز يساعد الآباء والأمهات على التعامل مع المشكلات الزوجية والأسرية المختلفة.
- 2 - التأكيد على ضرورة إشراك الآباء مع الأمهات في برامج التدريب لما لذلك من أثر فعال.
- 3 - إجراء دورات تدريبية للأزواج الحديثين كبرنامج تأهيلي ووقائي، بحيث يتم تدريبهم على مهامهم الوالدية قبل أن يصبحوا آباء، ولزيادة وعيهم بما سيواجهونه من مشكلات الأطفال السلوكية، وتأهيلهم للتعامل معها بفاعلية أكثر.
- 4 - إعداد الكوادر الكافية في مجال الإرشاد الأسري والزواجي من خلال طرح برنامج تخصص الإرشاد الأسري والزواجي على مستوى الدراسات العليا في الجامعة، يؤهل هذه الكوادر للتعامل مع الأزواج والأسر المختلفة.

قائمة المراجع

- المجلس الوطني لشؤون الأسرة، الإرشاد الأسري، ط1، عمان، 2010.
- إميل إسحاق عبد السيد، فاعلية برنامج إرشادي لتحسين بعض المهارات الوالدية في خفض المشكلات السلوكية لدى الأطفال، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003.
- إيمان عبد الله عمر الخطيب، أثر تغيير المفاهيم الوالدية الخاطئة في تحسين الكفاءة الوالدية للأمهات المسيئات إلى أبنائهن وخفض الإحساس بالتهديد لديهن، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن، 2010.
- توفيق صالح الخولي، أثر برنامج إرشادي جمعي في التدريب على المهارات الاجتماعية على الحجل ومفهوم الذات، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 1999.
- راشد السهل، استخدام الإرشاد السلوكي الجمعي مع الأمهات اللاتي لديهن أطفال يعانون من مشكلات سلوكية في الروضة، المجلة المصرية للدراسات النفسية، القاهرة، 1999، العدد 23، المجلد 9.
- سامي ملح، مشكلات طفل الروضة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- شارلز شيفر وهوارد ميلمان، مشكلات الأطفال والمراهقين وأساليب المساعدة فيها، ترجمة نسيم داود ونزيه حمدي، الجامعة الأردنية، ط 2، عمان، 2001.

- صلاح أبو ناهية، بناء قائمة المشكلات السلوكية لدى الأطفال في البيئة الفلسطينية، قطاع غزة، مجلة التقويم والقياس النفسي والتربوي، غزة، 1993، عدد 1.
- عادل عبد الله محمد، العلاج المعرفي السلوكي، أسس وتطبيقات، دار الرشاد، د ت، مصر.
- عبد اللطيف عبد الكريم مومني فاعلية برنامج تدريبي مقترح في المهارات الاجتماعية على تنمية مهارة المبادأة لدى أطفال ما قبل المدرسة، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 8، العدد 2، يونيو، عمان، الأردن، 2007.
- لطفي عبد الباسط، عمليات تحمل الضغوط في علاقتها بعدد من المتغيرات النفسية، مجلة مركز البحوث التربوية جامعة قطر، العدد (5) يناير، 1994.
- محمد السيد عبد الرحمن ومنى خليفة علي حسن، تدريب الأطفال ذوي الاضطرابات السلوكية على المهارات النمائية، دليل الآباء والمعالجين، دار الفكر العربي، ط 1، القاهرة، 2003.
- محمد عبد المؤمن حسين، مشكلات الطفل النفسية، دار الفكر، القاهرة، 1980، ط 1.
- منال فايز يحي حسن، فاعلية برنامج تدريبي منظم للأمهات لزيادة مهارتهن في التعامل مع أوجه النمو المختلفة لصغار الأطفال، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1995.
- منيرة الغصون، السلوك العدواني لدى أطفال ما قبل المدرسة وعلاقته بأساليب التنشئة الوالدية والذكاء بمدينة الرياض، رسالة دكتوراه، كلية التربية للبنات، الرياض، 1992.
- وفاء خليل يوسف أبو عواد، فاعلية برنامج تدريبي في تعديل السلوك في زيادة مهارات الأمهات في حل مشكلات أطفالهن السلوكية داخل المنزل، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- علاء الدين كفاي، الإرشاد والعلاج النفسي الأسري، المنظور النسقي الاتصالي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1، 1999.
- Forehand Rex, **The efficacy of parent training with martially distressed and 41 non distressed mothers**, A multimethod assessment, behavioral research therapy, 1985 , vol 23.
- Gutman L, Sameroff A, & Cole R (): **Academic growth curve trajectories from 26 1st to 12 th grade, effects of multiple social risk factors and preschool child factors**. Developmental psychology, 2003, 39.
- Haessly, James E, An evaluation of the effectiveness of two parent training programs for reducing parent stress and child conduct problems. Diss.Abst. Inter.VOL5, n.11(B), 1995.

- Lafountain, R.M, **The efficacy of parent conseling and support groups on stress levels, self esteem and degree of coping of parent of developmentally delayed or handicapped infants involved in an infant intervention program**, ed, D,1987, dissertation, the college of William and Mary, United States, Virginia. Retrieved December 27, 2009, from dissertation & theses, full text (publication n° AAT 8803971).
- Lazarus. R, **Toward better research on stress and coping**, journal of american psychologist, 2000, 55, 6.
- Nelson. B, & Levant. E, **The problem of communication and interaction of family**. Journal of family, 2001, 2.

تبني الوقف كآلية بديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة
-دراسة حالة الجزائر-

Adopting the endowment as an alternative mechanism to finance economic
development and achieve sustainable development

Case study of Algeria

د. أبوبكر بوسالم¹، أ. محمد أمين قمبرور²، أ. أحمد دعاس³

1. جامعة البيض، bakeur87@yahoo.fr

2. المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصفوف ميلة، m.guembour@centre-univ-mila.dz

3. جامعة قسنطينة-3، ahmeddass@gmail.com

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة الدور الذي يلعبه الوقف في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تمويله للتنمية الاقتصادية عن طريق مساهمته في تخفيف النفقات التي تتقل خزينة الدولة لاسيما الاجتماعية منها من خلال القضاء على ظاهري البطالة والفقر في المجتمع، وفي الأخير الوقوف على الدور التنموي للوقف في الجزائر ومساهمته في تمويل النفقات العامة، كمورد مالي بديل في ظل شح الموارد الضرورية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية

.الكلمات المفتاحية: الوقف، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التنمية المستدامة

Abstract :

This research aims at study the role of Endowment in achieving sustainable development through its financing for economic development through its contribution to the alleviation of expenditures that weigh the state treasury, especially social ones, by eliminating the phenomena of unemployment and poverty in the society, in addition to the development role of the Endowment in Algeria and its contribution In the financing of public expenditures, as an alternative financial resource in the absence of the necessary resources to finance economic and social development.

Keywords : endowment, economic development, social development, sustainable .development

المؤلف المرسل: أ. محمد أمين قمبرور، الإيميل: m.guembour@centre-univ-mila.dz

1. مقدمة :

يعد القطاع الوقفي مؤسسة مالية طوعية تعنى بتلبية الحاجات العامة لأفراد المجتمع الإسلامي، وذلك من خلال ما يوفره الوقف من موارد مالية ثابتة ودائمة لتلبية حاجات المجتمع في جميع المجالات (دينية، تربوية، غذائية، صحية، وأمنية)، وبالتالي فهو يعمل على دعم عجلة التنمية وتمويل المشاريع الاجتماعية والاقتصادية في ضل قصور المؤسسات المالية والمصرفية عن سد احتياجاتها التمويلية، لاعتبار أن الجانب التمويلي عامل هام في نجاح أو فشل برامج ومشاريع التنمية.

يحتل الوقف الجزائري المرتبة الثالثة عربيا، من حيث حجم الثروة الوقفية، وكذا تنوع الوعاء الاقتصادي للأوقاف، فهو يضم الأراضي الفلاحية، الأراضي البيضاء، المحلات التجارية والبساتين المثمرة، كما تمتد الأملاك الوقفية إلى المشاريع الاستثمارية، وهو ما جعل من الوقف كمورد يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، لاسيما في الوقت الراهن التي تشهد فيه الجزائر انخفاض في الموارد اللازمة لتمويل النفقات العامة.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق ارتأينا طرح الإشكالية التالية والمتمثلة في التساؤل التالي:

— إلى أي مدى يمكن للوقف أن يساهم في تمويل التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- التعريف بالوقف كأداة من الأدوات المالية للاقتصاد الإسلامي،
- الوقوف على متطلبات التنمية المستدامة ومدى تحقيق الوقف لأبعادها،
- عرض واقع الوقف في الجزائر والدور الذي يمكن أن يلعبه في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المنهج المتبع:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي حين تناول الجوانب التأصيلية لمعنى الوقف وكذا مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة وهذا بعد التطرق.

هيكل البحث:

للإجابة على التساؤل السابق وحل الإشكال المطروح، ارتأينا تقديم البحث من خلال المحاور التالية:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للوقف،
- المحور الثاني: مساهمة الوقف في تحقيق التنمية المستدامة،
- المحور الثالث: واقع القطاع الوقفي في الجزائر.

2. الإطار المفاهيمي للوقف

الوقف ملك لجماعة المسلمين، يتكون من صدقات المحسنين ليعم نفعه على ذوي الحاجة حسب متطلبات المجتمع، قد كان المسجد الذي بناه الرسول صلى الله عليه وسلم أول وقف في الإسلام، واقتضى الصحابة والمسلمون من بعده على تغذية هذه المؤسسة التي عمت خدماتها وشملت ما قصر من دونه بيت المال، فكان ما يقدمه المحسنون لمؤسسة الوقف مكملًا ومعضدًا لما يقوم به بيت المال المسلمين، وقد اقتضى تعاضم أملاك الوقف، واتساع مجالات خدماتها، إلى أن تنشأ لها إدارة خاصة بها تعمل تحت نظر الدولة، ولكنها في نفس الوقت مستقلة عنها.

إذا كان الوقف العام قد بدأ ببناء المساجد، فإنه اتسع فيما بعد ليمول النشاط العلمي والدراسي سواء في المساجد أو في المدارس التي أنشأت حولها لاستقبال العلماء والطلبة، وحبس المحسنون عقاراتهم على الخدمات العلمية مثل نسخ الكتب وإنشاء المكتبات العامة، وعلى الخدمات الغذائية والصحية للطلبة والفقراء والمساكين وأبناء السبيل، ثم توسع الوقف ليشمل المستشفيات ومراكز البحث العلمي بمختلف فروعها.

1.2 مفهوم الوقف:

لغة:

الوقف في اللغة: هو الحبس، ويرادفه: التحبب والتسبيل، وهما لفظان يعبر بهما الفقهاء عن مدلول واحد، وإن كان الفقهاء المالكية يؤثرون إطلاق كلمة الحبس على كلمة الوقف، فهي أكثر شيوعًا واستعمالًا. (ذياب، صفحة 06)

اصطلاحًا:

هو حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح، ويقصد بقطع التصرف فيه أنه لا يجوز للواقف أو ناظر الوقف بيعه أو هبته كما أنه لا يورث عن الواقف. (والاقواف، 2015) في تعريف آخر: الوقف هو «حسب العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة»، ويقصد بعين الوقف أو رقبته أصله وهو الشيء الذي وقفه الواقف كأن يكون دارًا أو بستانًا.

يُعرف الوقف من خلال المادة رقم 31 من القانون رقم 25/90 المؤرخ في 18/08/1990 المتعلق بالتوجيه العقاري على أنه: "الأموال الوقفية هي الأملاك التي حبسها صاحبها بمحض إرادته ليجعل التمتع بها دائمًا تنتفع به جمعية خيرية أو جمعية ذات منفعة عامة أو مسجد أو مدرسة، سواء كان التمتع فورًا أو عند وفات الموصين الوستاء الذين يعينهم المالك المذكور".

2.2 أركان الوقف وشروطه

للوقف أربعة أركان: الصيغة، الواقف، الموقوف عليه والموقوف.

- **الصيغة:** وهي اللفظ الدال على إرادة الوقف وينقسم إلى قسمين: صريح وكناية. أما الصريح فكأن يقول الواقف: وقفت أو حبست أو سبلت. أما الكناية فهي التي تحتمل معنى الوقف وغيره ومثاله: الصدقة، وجعلت المال للفقراء أو في سبيل الله ونحوها، ولا ينعقد الوقف بألفاظ الكناية إلا إذا قرنها الواقف بما يدل على انه يريد بها الوقف. (والاقواف، 2015)

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الوقف كما ينعقد باللفظ ينعقد بالفعل كأن يبني مسجدا ويأذن للناس في الصلاة فيه، أو مقبرة ويأذن في الدفن فيها، فيصير المسجد والمقبرة وقفا بالقرينة الدالة على إرادة الوقف. يشترط في صيغة الوقف الجزم: بأن تكون صيغة الوقف جازمة لا تحتمل عدم إرادة الواقف فلا ينعقد الوقف بالوعد، ويشترط فيها التنجيز ويقصد به عدم تعليق الوقف على شرط كتعليق الوقف على قدوم شخص. ويشترط في الصيغة كذلك التأييد بأن تدل الصيغة على استمرار الوقف دون تقييد بزمن فلا يصح تأقيت الوقف بمدة معينة وهو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء، وقال المالكية بجواز تأقيته. ويقصد بالتأقيت تعيين مدة زمنية ينتهي الوقف بمضيها.

- **الواقف:** يشترط في الواقف أن يكون أهلا للتبرع بأن يكون عاقلا، بالغاً، غير محجور عليه مختاراً غير مكره، مالكا للعين التي يريد وقفها.

- **الموقوف عليه:** وهي الجهة التي تنتفع بريع الوقف ويشترط فيها أن تكون جهة بر وليست جهة معصية وأن تكون غير منقطعة بمعنى ألا تعود منفعة الواقف بأن يقف على نفسه، ومن الفقهاء من أجازته، كما ذهب جمهور الفقهاء إلى اشتراط أن تكون الجهة مما يصح أن تملك فلا يصح الوقف عن الجنين.

- **الموقوف:** ويشترط فيه أن يكون مالا يجوز الانتفاع به شرعا فلا يصح وقف الخمر مثلا ويشترط فيه أن يكون مالا معلوما ملكا للواقف ويشترط دوام الانتفاع فيه وليس من المستهلكات التي يزول عينها كالأطعمة.

3.2 أنواع الوقف:

تعدد أنواع الوقف بتعدد الاعتبارات التي ينظر إليها، فمنها حسب غرض الوقف، وحسب محل الوقف، وهي كالتالي:

❖ حسب غرض الوقف: (والاقواف، 2015)

- **الوقف الأهلي:** هو الذي يوقف في ابتداء الأمر على نفس الواقف أو أي شخص أو أشخاص، ولو جعل آخره لجهة أخرى.
- **الوقف الخيري:** وهو ما وقف ابتداء على أعمال الخير العامة لمصالح المسلمين.
- **الوقف المشترك:** وهو الذي يجمع بين الوقف الأهلي والوقف الخيري، فيخصص الواقف جزءاً من خيراته لأقاربه وذريته أو نفسه ويجعل جزءاً آخر لوجه البر عامة.

❖ حسب محل الوقف:

- **الأصول الثابتة:** كالأراضي الزراعية وغير الزراعية.
- **العقارات:** التي تستعمل مباشرة للأغراض الوقفية مثل المساجد والمدارس والمستشفيات.
- **الأصول المنقولة:** مثل الكتب للمكتبات والحافلات والمساجد للمساجد والمصاحف وغيرها من المنقولات.

4.2 أهمية الوقف:

يمكن إبراز أهمية الوقف في النقاط التالية: (بخالد، 2012، صفحة 05)

- يعد الوقف مصدر تمويل دائم يحقق مصالح خاصة ومنافع عامة، حيث يمكن وصف الوقف على أنه وعاء يصب فيه خيرات العباد، ومنبع يفيض بالخيرات على البلاد والعباد، تتحقق به مصالح خاصة ومنافع عامة،
- أن الوقف أوسع أبواب الترابط الاجتماعي بما ينسجه داخل المجتمع الإسلامي من خيوط محكمة في التشابك، وعلاقات قوية للترابط، يغذي بعضها بعضاً، تبعث الروح في خلايا المجتمع حتى يصير كالجسد الواحد،
- استمرارية الأجر والثواب وتكفير الذنوب لأن أجر الوقف لا ينقطع،
- استمرار الانتفاع بالوقف في أوجه الخير، وعدم انقطاع ذلك بانتقال الملكية،

- البقاء والمحافظة على المال الذي هو عصب الحياة، ما يؤمن أجزاء من المال لتوزيع على الأجيال القادمة،

- توفر مؤسسة الوقف المناخ الملائم لتطوير نظام المالية العامة في الإسلام.

3. مساهمة الوقف في تحقيق التنمية المستدامة

1.3. مفهوم التنمية المستدامة

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة، يجب توضيح ماهية الاستدامة كنقطة أولية، حيث يعود أصل الاستدامة إلى علم الايكولوجيا، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية، التي تعرضت إلى تغيرات هيكلية، تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها، وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الايكولوجي. (غنيم، 2007، صفحة 35)

• التنمية المستدامة: **développement durable** هو ترجمة لا تستجيب للمصطلح الإنجليزي sustainable development الذي يمكن ترجمته أيضا بالتنمية (القابلة للإدامة) أو (الموصولة)، ولقد تم اختيار مصطلح (مستدامة) لأنه المصطلح الذي يوفق بين المعنى والقواعد النحوية.

• كما يعرفها Edward barbier: وهو أول من استخدم تعبير التنمية المستدامة «بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح ذلك بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي. (عمار، 2008، صفحة 04)

• ولقد توصل تقرير بورتلاند نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج الوزيرة الأولى السابقة، السيدة برونند طلاند عام 1987 إلى تعريف التنمية المستدامة كالآتي " التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبى آماني وحاجات الحاضر، دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر. (دوجلاس، 2000، صفحة 63)

2.3. متطلبات التنمية المستدامة

يمكن إدراج المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بما يأتي:

- الاقتصاد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية: حصر الثروات الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما هو يكفي من الموارد للأجيال المستقبلية؛
- سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك: التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية وأولوياتها؛
- العناية بالتنمية البشرية في المجتمع: العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية وتوفير المعلومات وسبل التعلم وتشجيع الابتكار وتوظيف الملامات المحلية؛
- التنمية الاقتصادية الرشيدة: تبني برامج اقتصادية رشيدة مبنية على المعرفة؛
- الحفاظ على البيئة والاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة: صيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة بأن صلاح البيئة يؤثر على البيئة بالشكل الإيجابي؛
- الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية: توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج بداية بمناطق ذات الطبيعة المتشابهة.

3.3 مساهمة الوقف في تحقيق التنمية المستدامة

تشارك التنمية المستدامة مع الوقف في أن كليهما يهتم بأبعاد كثيرة تتعلق بحياة الإنسان مثل البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد الإنساني وغيرها، كما أن جميع الأبعاد متشابكة ومتداخلة ومن الصعب فصلها عن بعضها البعض، ويمكن إبراز مساهمة الوقف في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة من خلال النقاط التالية:

➤ دور الوقف في دعم التنمية الاقتصادية:

- يركز مفهوم التنمية الاقتصادية على المتغيرات الاقتصادية كالنمو وتوزيع الدخل والاستثمار وغيرها، ويتمثل دور الوقف في الجانب الاقتصادي من خلال النواحي التالية: (نوال، 2014، صفحة 157)
- يعمل الوقف على دعم الميزانية العامة من خلال تمويله لجزء من النفقات التي تثقل كاهل الدولة، وتعد في الوقت نفسه من أهم العوامل التي ترقى بالأمة إلى ركب الحضارة والتطور؛
- يسهم الوقف في العملية الإنتاجية وفي تمويل التنمية وتوفير فرص العمل والتخفيف من عجز الميزانية العامة وتنشيط التجارة الداخلية؛

- يعمل الوقف على إيجاد مصادر دخل للفقراء والمساكين والعاجزين عن العمل والأرامل والأيتام وغيرهم من المحتاجين، مما يسمح بتحسين مستوى المعيشة لهذه الفئات من المجتمع.

➤ دور الوقف في دعم التنمية الاجتماعية:

يجعل النظام الإسلامي من الوقف إخراجاً لجزء من الثروة الإنتاجية في المجتمع من دائرة المنفعة الشخصية ومن دائرة القرار الحكومي معاً، وتخصيص ذلك الجزء لأنشطة الخدمة الاجتماعية العامة، برا بالأمة وإحساناً لأجيالها القادمة، وبذلك يسهم الوقف في إعادة ترتيب علاقات المجتمع، ويظهر تأثير الوقف في التنمية الاجتماعية من خلال عدة مجالات ولعل أهمها ما يلي:

- الحد من مشكلة البطالة: يساهم الوقف في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحويل البطالين ذوي التأهيل العلمي أو المهني إلى أصحاب مشاريع، ومن ثم توظيف يد عاملة جديدة كانت تعاني من البطالة، أو توظيف العاطلين عن العمل في المؤسسات الوقفية نفسها سواء في الإنتاج أو التوزيع أو الإدارة بحسب طبيعة المشروع الوقفي (شعبان، 2013، صفحة 101)

- الحد من الفقر: وذلك من خلال المساعدة في توفير الحاجات الأساسية للفقراء والمساكين والمشردين والمعوقين، ورفع مستواهم الصحي والتعليمي والمعيشي وتوفير بعض ما فقدوه أو لم ينالوه من رعاية، وبالتالي فإن رصد الموارد والإمكانات وتسييل منافعها على الفئات والجهات المحتاجة ساهم في الحد من الحد من انتشار الفقر واحتواء آثاره السلبية. (بوضياف، 2017، صفحة 171)

➤ دور الوقف في مجالات التنمية الأخرى:

تبرز مساهمة الوقف في مجالات تنمية عديدة ولعل أهم هذه المساهمات ما يلي:

- توفير الرعاية الصحية لأفراد المجتمع من خلال إقامة المستشفيات والإنفاق عليها؛
- توفير التعليم المجاني بجميع مراحلها لعموم الناس من خلال المدارس والكليات التي أوقف لها الواقفين أموالاً كثيرة؛
- إعادة توزيع الثروة والدخل وتقليل التفاوت بين طبقات المجتمع؛
- المساهمة في تطوير العمل الخيري في المجتمع من خلال العمل المؤسسي للجمعيات والمؤسسات الوقفية وزيادة قنوات المساعدة والعون في المجتمع.

فقد أصبح هناك قطاع أكبر من قطاعات الاقتصاد الوطني يساهم بكل أساسي في تلبية احتياجات أفراد المجتمع الذين تعجز مواردهم الذاتية عن توفير متطلباتهم.

4. واقع تسيير الأوقاف في الجزائر

يلعب القطاع الوقفي دورا هاما من خلال إسهاماته في تمويل النفقات، ولا يختلف أحد على ذلك الدور الذي يقوم به، وإذا أردنا توضيح العلاقة بين الوقف، وتمويل النفقات، فإنها تتضح من خلال إسهاماته عبر التاريخ الإسلامي في تمويل مؤسسات المجتمع الدينية، والعلمية، والاقتصادية، والاجتماعية.

1.4 الأملاك الوقفية في الجزائر:

الجدير أن استرجاع الأوقاف وتسوية وضعيتها القانونية والشروع في استثمارها عرف تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة بفضل الجهود الكبيرة المبذولة من طرف الوزارة الشؤون الدينية والأوقاف وكذا العاملين عليها، والجدول التالي يوضح الأملاك الوقفية في الجزائر وتصنيفها.

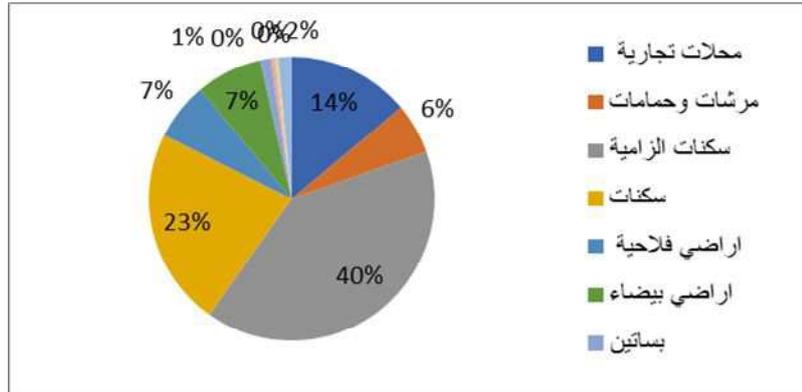
الجدول 1: تصنيف الأملاك الوقفية في الجزائر

العدد	نوع الملك	العدد	نوع الملك
28	أشجار ونخيل	1388	محلات تجارية
118	بساتين	571	مرشات وحمامات
37	مكاتب	4020	سكنات إلزامية
3	مكتبات	2266	سكنات
22	حظائر	656	أراضي فلاحية
25	مستودعات و مخازن	750	أراضي بيضاء
78	أخرى	1	أراضي غابية
9967	المجموع	4	أراضي مشجرة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

يمكن توضيح معطيات الجدول من خلال الشكل التالي

الشكل 1: أنواع الأملاك الوقفية في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم (01).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أين تحتل السكنات الإلزامية ما نسبته 40%، حيث بلغ عددها 4020 مسكن، ثم تليها السكنات العادية والتي قدرت هي الأخرى بـ 2266 مسكن أي بنسبة 23%، إلا أنه في مجال الاستثمار فقد بلغت المحلات التجارية ما عدده 1388 وهي الأخرى احتلت ما نسبته 14%.

قد تسابق أهل الجزائر كإخوانهم في بقية البلاد الإسلامية إلى المساهمة في أعمال البر، فكان لعائدات الأوقاف أهمية بالغة في الحياة الاجتماعية والثقافية، حتى أصبحت الأوقاف مصدر الرزق للرباطات والزوايا والمساجد والمدارس والكتاتيب، كما قام الوقف بدور بارز في عملية التضامن الاجتماعي وتوزيع الثروات ليستفيد منها الفقراء والعجزة والمرضى والأيتام ... الخ.

2.4 الاستثمار الوقفي :

يعرف مجال الاستثمار في القطاع الوقفي في الجزائر تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة وهذا يعتبر محصلة مجموعة من المراحل التي عرفتها الأملاك الوقفية ابتداء من حصرها والبحث عنها واسترجاعها إلى غاية تسوية وضعيتها القانونية بإعداد سندات رسمية لها وقد تم تعديل قانون الأوقاف رقم 10/91 بموجب القانون رقم 07/01 المؤرخ في 28 صفر 1422 الموافق لـ 22 ماي 2001 وذلك لفتح المجال لتنمية واستثمار الأملاك الوقفية سواء بتمويل ذاتي من حساب الأوقاف (خاصة بعد ارتفاع مداخيل الأوقاف)، أو بتمويل وطني عن طريق تحويل الأموال الم جمعة إلى استثمارات منتجة باستعمال مختلف أساليب التوظيف الحديثة. وقد عملت الوزارة على بعث مشاريع وقفية نذكر من بينها: (والاقواف، 2015)

◀ مشروع بناء مركز تجاري وثقافي بوهران:

يتم تمويله من طرف مستثمر خاص على أرض وقفية، ويشتمل المشروع على مرش به أربعين غرفة -مركز تجاري - مركز ثقافي إسلامي-موقف للسيارات وبلغت نسبة الانجاز به نسبة 90 %.

◀ مشروع بناء 42 محلا تجاريا بولاية تيارت:

يدخل هذا المشروع في إطار عملية استغلال الجيوب العقارية الواقعة بالمحيط العمراني بكل الولايات ولصالح فئة الشباب، وقد تم تمويله من صندوق الأوقاف.

◀ مشاريع استثمارية بسيدي يحيى ولاية الجزائر:

تتمثل في انجاز مراكز تجارية وإدارية على ارض وقفية ممولة كلها من طرف مستثمرين خواص بصيغة الامتياز (Concession) مقابل مبالغ مالية قدرها الخبير العقاري المعتمد المختص،

◀ مشروع استثماري بحى الكرام (مكايسي) ولاية الجزائر:

يعتبر نموذجا للاستثمار الوقفي، لما تميز به من مرافق اجتماعية وخدمات تتمثل في:

مسجد، 150 سكن، 170 محلا تجاريا، عيادة متعددة التخصصات، فندق، بنك، دار الأيتام، زيادة على المساحات الخضراء.

تجري هذه الأعمال طبقا لتوجيهات فخامة السيد رئيس الجمهورية المنبثقة من حرصه على بعث مؤسسة الأوقاف من جديد لتؤدي دورها المنوط بها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

◀ مشروع شركة طاكسي وقف:

الذي انطلق منذ ثمانية (08) أشهر بـ 30 سيارة سمح بتشغيل 40 مواطنا والدراسة جارية بغرض توسعته لولايات أخرى.

3.4 مساهمة الوقف في دعم التنمية الاجتماعية:

تعد الأنشطة التي تعالجها الدولة متعددة، بحيث ترهق كاهلها وخاصة من المتعلقة بالناحية الاجتماعية، فالدولة في هذا العصر التي أصبحت تحتاج إلى أموال طائلة للرعاية الاجتماعية لا مناص من العودة إلى القادرين على تقديم المزيد من العطاءات التطوعية، (أمنة، 2018) نتيجة للنفقات المتزايدة المتعلقة بالإعانات الاجتماعية والتي تحتل نسبة كبيرة من إجمالي النفقات العامة.

إن المتتبع لنظام الوقف عبر التاريخ الإسلامي، يدرك ماله من دور فعال في تخفيف الأعباء المالية للدولة الإسلامية، حيث سجل التاريخ نماذج رائعة من الأوقاف، يصعب تكرارها في أية حضارة إنسانية أخرى، والإنفاق الاجتماعي في الجزائر لم يتمكن من تحقيق الأداء المنتظر منه اجتماعيا، وهذا يعني أنه بحاجة إلى دعم وإسناد من طرف المؤسسات الوقفية التي لها ما يميزها في هذا المجال.

حيث نلاحظ القطاع الوقفي في الجزائر أصبح يهتم ويدعم الفئات الهشة من المجتمع وذلك بالتكفل ببعض الانشغالات، كتمويل بعض المشاريع لمساعدة العائلات الفقيرة.

كذلك يسهم الوقف في مجال التنمية الاجتماعية بتوفيره المدارس والمحاضن الخاصة بالأيتام، وكفالة الفقراء والمساكين والأرامل وأبناء السبيل وغيرهم، حيث يساعد نظام الوقف على تقليص الطبقة في المجتمع، وانتقال الأفراد من طبقة اجتماعية لطبقة اجتماعية أعلى، فمثلا، تعليم الفقراء يساعد على رفع مستوى حياتهم الاقتصادية. (أمنة، 2018، صفحة 22)

4.4 استخدامات الوقف كصكوك العقارات المؤجرة:

نص قرار مجمع الفقه الإسلامي على أن " صك الإجارة لا يمثل مبلغا محددًا من النقود، ولا هو دين على جهة معينة، سواء كانت شخصية طبيعية أم اعتبارية، وإنما هو ورقة مالية تمثل جزءا شائعا من ملكية عين استعمالية، كعقار، أو طائرة أو باخرة، أو مجموعة من الأعيان الاستعمالية إذا كانت مؤجرة، تدر عائدا محددًا بعقد الإجارة". (ذياب، صفحة 21)

يمكن إبراز استخدامات الوقف في الجزائر كصكوك العقارات المؤجرة من خلال الجدول التالي:

الجدول 2: حوصلة للأملك الوقفية المؤجرة وغير المؤجرة إلى غاية 2014

الأملك الوقفية			البيان السنوات
الشاغرة	سكنات وظيفية	بإيجار	
1639	4020	4308	2014

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

من خلال الجدول رقم 02 أعلاه نلاحظ أن صكوك العقارات المؤجرة كاستخدام من استخدامات الوقف في الجزائر قد تمحورت في السكنات بإيجار، سكنات وظيفية والسكنات الشاغرة، إلا أنه احتلت السكنات بإيجار النسبة الأكبر من إجمالي العقارات.

5. خاتمة:

نظرا لما للوقف من آثار تنموية كبيرة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فإنه أصبح من الحاجة الدعوة للنهوض بالوقف وتثمين الأموال الوقفية في الجزائر، ومن خلال ما سبق يمكننا استنتاج ما يلي:

النتائج:

- ◀ يترتب على تمويل الوقف للمشاريع آثار إيجابية في التنمية الاقتصادية، وفي إعادة توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع، وفي تقليل عجز الميزانية العامة،
- ◀ يعتبر المورد المالي الوقفي أحد مصادر التمويل البديلة التي يمكن للأفراد توفيرها لإنجاز المشروعات التنموية،
- ◀ يخفف القطاع الوقفي عن الدولة قسطا كبيرا من الأعباء العامة، مما يحتم على السلطات الوصية الاتجاه نحو تطوير قطاع الأوقاف في الجزائر وتنمية موارده،
- ◀ امتلاك الجزائر لقاعدة وقفية هائلة وهذا ما يؤهلها إلى أن تستخدمه في تمويل النفقات الاجتماعية بصفة خاصة تخفيض النفقات العامة بصفة عامة.

التوصيات:

- ✓ العمل على إحياء الوقف في نفوس الناس ليظهر بعد ذلك على شكل مؤسسات تلبي الحاجات العامة،
- ✓ التأكيد على توسيع المشاركة الشعبية وتفعيلها في تحريك ودعم وتمويل التنمية من خلال الوقف،
- ✓ توسيع نطاق الاستثمار الوقفي في الجزائر بهدف الحصول على أعلى عائد ممكن من الأرباح خاصة في ظل تمتع الجزائر بامتلاكها ثروة وقفية هائلة،
- ✓ انتهاز أساليب أكثر حداثة في استثمار أموال الوقف ومنها الصكوك الوقفية والصناديق الوقفية التي أثبتت التجارب نجاحته في زيادة رأس المال الوقفي.

قائمة المراجع

- أحمد ذياب. ماذا يمكن للوقف أن يقدم للموازنة العامة في الجزائر- الأسس والمحددات. مجلة الشريعة والاقتصاد (العدد10)، 06.
- أحمد يوزينة أمانة. (2018). دور القطاع الخيري في تمويل مشاريع التنمية- الوقف نموذجا. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد07 (العدد04)، 22.

جمال بن دعاس، رضا شعبان. (2013). دور الوقف في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مجلة الاحياء ، العدد 16، 101.

العدد 04 ديسمبر 2019 - مجلة علمية متعددة التخصصات

Academic.studies.aflou@gmail.com

دلال بن سمينة، جهاد بوضياف. دور نظام الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، العدد الاقتصادي (34)02،،
171.

دلال بن سمينة، جهاد بوضياف. (2017). دور نظام الوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، العدد الاقتصادي
(34)02،، 171.

ربيعة بن زيد، عائشة بخالد. (2012). دور الصكوك الوقفية في تمويل التنمية المستدامة. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (02)، 05.

صالح صالحن، بنى عمارة نوال. (2014). الوقف الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة-عرض للتجربة الجزائرية في تسيير الأوقاف-. المجلة
الجزائرية للتنمية الاقتصادية (العدد02)، 157.

عمار عماري. (2008). إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها. المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ،
(صفحة 04). جامعة سطيف.

ماجدة احمد أبو زنت، عثمان محمد غنيم. (2007). التنمية المستدامة وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

موسشين دوجلاس. (2000). مبادئ التنمية المستدامة. (ترجمة بهاء شاهين، المترجمون) مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

وزارة الشؤون الدينية والأوقاف. (2015). وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، مديرية الشؤون الدينية والأوقاف، واقع وآفاق. تاريخ الاسترداد 05 18،
2019، من -28-16-16-02-2010-105-23-20-13-24-03-2015 http://www.marw.dz/index.php/19.html

واقع وتقييم القطاع الصناعي في الجزائر.

ط.د. زادي أحمد
جامعة بلحاج بوشعيب
عين تموشنت

د. بن يمينة خيرة
جامعة بلحاج بوشعيب
عين تموشنت

مخبر البحث: الأسواق، التشغيل، التشريع والمحاكاة في الدول المغاربية.

benyamina1984@hotmail.com

Zadiahmed2@gmail.com

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع القطاع الصناعي الجزائري، في محاولة لتوضيح مكانة هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد الوطني، وهذا بالتطرق لخصائصه، وإبراز أهم العوامل التي تعيق تطوره ومعرفة سبب فشل إستراتيجيات التصنيع التي تبنتها الدولة منذ الاستقلال لمعالجة تلك العقبات التي مست هذا القطاع، ومعرفة دور وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية بالقطاع الصناعي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي الجزائري، الاقتصاد الوطني إستراتيجيات التصنيع، عجلة التنمية.

Summary:

This study aims at shedding light on the reality of the Algerian industrial sector to clarify the position of this sector in relation to the national economy by addressing its characteristics and highlighting the most important factors that hinder its development and know why the industrialization strategies adopted by the state since independence failed to address these obstacles. And the role of small and medium enterprises in advancing the development of the Algerian industrial sector.

المقدمة:

يعتبر القطاع الصناعي أحد أهم الموضوعات التي يهتم بها الخبراء والباحثين الاقتصاديين، وذلك لكونه يعتبر من أبرز العوامل المساهمة في رفع مستوى اقتصاد أي بلد، حيث أنه يمثل الدافع الحقيقي لتحقيق التنمية وذلك من خلال إتاحة فرص للشغل واكتساب المهارات وإنتاج السلع قابلة للتصدير، مما يعزز الفرص بالحصول على العملة الصعبة وتحقيق الفائض في الميزان التجاري كما أن له دور بالغ الأهمية في تنمية قطاعات أخرى كالزراعة والنقل و البناء.... إلخ وتعد الجزائر من بين الدول النامية التي تسعى منذ استقلالها إلى تطوير هذا القطاع الحساس وتنميته، بالتركيز على جملة من الإصلاحات المتتالية لتنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، حيث سعت إلى جعل مناطق صناعية ببعض الولايات لكنها لم تحقق الأهداف المرجوة.

وعليه يمكن طرح التساؤل التالي: ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية القطاع الصناعي الجزائري؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بمعالجة الموضوع من خلال الأسئلة التالية:

1. ما هي خصائص القطاع الصناعي الجزائري؟
2. ما هي مميزات القطاع الصناعي الجزائري؟
3. ما هو واقع القطاع الصناعي الجزائري؟
4. ما هي نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي الجزائري؟
5. ما هي سبل تطوير هذا القطاع؟

أولا: خصائص القطاع الصناعي الجزائري:

يتسم التصنيع في الجزائر بجملة من الخصائص تتعلق بالعملية التصنيعية، ومنها بعض الصفات التي رافقت عملية التصنيع منذ بدايتها فأصبحت وكأنها من ضمن الخصائص التي تتميز بها الصناعة في الجزائر وتتجلى هذه الخصائص في:

1- ضعف الإنتاج الصناعي: لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي، وتأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات والتجارة، إضافة

إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح لها بان تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة لم تستطع التخصص فيها وإنتاجها بكميات كبيرة وأذواق متطورة وجودة متميزة.¹

2-إرتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالتنوع: تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها من مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية، وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية، وتعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الجزائرية إلى عدة أسباب أهمها:

- ✓ . عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى اقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية.
- ✓ . اختيار أحجام غير ملائمة للمؤسسات الصناعية بخاصة في القطاع العام.
- ✓ . الإنتاجية الضعيفة للعمالة.
- ✓ . الارتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلة في العملية الصناعية نتيجة سياسة الأسعار

3- الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة:

لقد أجرت الثورة التكنولوجية تغييرا جذريا في عالم الصناعة ، فأدخلت عليها أساليب حديثة في عملية الإنتاج و الإدارة و التسويق ولا يقتصر دور التكنولوجيا في إحداث تغييرات بنيوية و اجتماعية فحسب ، بل تغييرات أخرى تمس الأفراد و علاقاتهم الإنسانية و أسلوب عملهم و ما يهم هو ما أحدثته و تحدته التكنولوجيا في عالم الصناعة من تغييرات جذرية ، وبذلك فان تقدم الصناعة مرتبط بل مرهون بتقدم التكنولوجيا ، وما يرتبط بها من معرفة و بحث علمي ، لكن الصناعة في البلدان النامية مدينة إلى عملية نقل التكنولوجيا و المطبقة في البلدان الصناعية ، التي أخضعت عمليات نقلها الى قنوات مختلفة تستطيع عن طريقها استغلال هذه التكنولوجيا للحصول على عوائد و مكاسب عديدة و مكلفة جدا للبلدان المستوردة التي تنقل التكنولوجيا عن طريق الحصول على الآلات و المعدات و التجهيزات الحديثة أو وثائق براءة الاختراع و العلامات التجارية و النماذج الصناعية وبذلك بقيت الصناعة مرهونة بكل تطور تجريه أو حتى عملية الاستبدال والصيانة للتكنولوجيات المستوردة.²

4-الحماية و ضعف القدرة على المنافسة : لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، و انحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، و عملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية، و فقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية و التعرف على طبيعتها، و خير ما يعكس هذه المشاكل و غيرها تزايد مستوردات القطاع العام الصناعي، و انخفاض حجم صادراته، و زيادة حدة المنافسة في السوق المحلية و العالمية أظهر بعض السلبيات غير المشجعة مثل توقف بعض المؤسسات عن الإنتاج و إجراء تخفيض إرادي لمستوى استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة، و المطالبة باستمرار الحماية للإنتاج المحلي من قبل بعض المنتجين، كل ذلك يؤكد ضعف القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية و عدم قدرتها على الصمود و الاستمرار في مواجهة المنافسة الخارجية.³

ثانيا: مميزات القطاع الصناعي الجزائري : منذ سنوات كان الإنتاج الصناعي الجزائري موجه للسوق المحلية فقط ، لكن مع إنتهاج الدولة لسياسة تحررية أعطت للقطاع الخاص الجزائري دور في التنمية الإقتصادية عبر مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية دفعت هذا القطاع للولوج بقوة في الإقتصاد الوطني مما ساهم و بشكل كبير في إعطاء دفع قوي للقطاع الصناعي وكانت الصناعية الجزائرية تتميز بـ:

- قدرات إنتاج هائلة بدون إستغلال نتيجة لعوامل عدة من بينها عوامل الإنتاج الضعيفة و عدم كفاءة و نجاعة تقنيات التسيير و إدارة الأعمال. مما ساهم في ضعف الأداء و إنخفاض الإنتاجية الصناعية
- ضعف معدلات النمو مرده بشكل كبير إلى ضعف تنافسية القطاع نتيجة لسياسة الحماية الشبه مطلقة المعتمدة سابقا و إنحصار عملها بشكل أساسي في تلبية الطلب المحلي.
- ساهمت التكنولوجيا المستوردة و الغير حديثة إلى إرتفاع تكلفة الإنتاج في هذا القطاع مما ساهم في ضعف نوعية منتوجاته.
- تقادم معدات الإنتاج لكثير من المصانع الجزائرية.
- عدم الإهتمام بمستوى جودة المنتوجات و بتحقيق جودة الأداء.
- ضعف مستوى الكفاءة و الخبرة في التعامل مع حاجات المستهلكين و متطلبات السوق.⁴

ثالثا: واقع أداء القطاع الصناعي الجزائري: يعتبر أداء القطاع الصناعي الجزائري محدودا بالمقارنة مع الإمكانيات التي تمتلكها الدولة، حيث أنه يعتمد على الصناعات الخفيفة، كما أن الجزائر تواجه عدة تحديات للنهوض بهذا القطاع. يضم القطاع الصناعي الجزائري الصناعات الغذائية و الكيميائية و صناعة البلاستيك و الزجاج و الألمنيوم و المشروبات و صناعات معدنية أخرى، وكلها عبارة عن صناعات خفيفة، و تعتمد الجزائر على الاستيراد من الخارج حيث تمثل نسبة الصادرات من مجموع الصادرات. خارج قطاع المحروقات سوى 4% و يتركز القطاع الصناعي العمومي على بعض الصناعات الالكترونية و الكهربائية و الميكانيكية و البلاستيك و المطاط، أما القطاع الخاص فهو يتركز على الصناعات الغذائية و صناعة النسيج و الألبسة الجاهزة، و تمثل المحروقات أساس الصادرات و المنتجات خارج قطاع المحروقات تمثل نسبة قليلة جدا و تعتبر صناعات هامشية بالنسبة للاحتياجات الحقيقية.⁵

ورغم الأهمية التي يملها القطاع الصناعي في الإقتصاد الجزائري إلا أنه شهد فترة تراجع خلال عقد التسعينيات بسبب إنعكاسات الإصلاحات الإقتصادية و تحلي الدولة على العديد من المؤسسات العمومية التابعة لهذا القطاع و محدودية إستثمارات القطاع الخاص فيه و الملاحظ أن مسار هذا القطاع و النتائج المحققة أن هذا الأخير يواجه بعض المعوقات بالنظر لعدم صراحة الإصلاحات الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية، والتي خصت الواقع المتردي الذي نتج خاصة بعد الأزمة البترولية سنة 1986 والتي أدت إلى إنخفاض معدلات الدخل و بالتالي تقليص في مستويات التبادل و لما كان النموذج التنموي الذي إعتدته الجزائر كبديل إستراتيجي و تنمية و تطوير البنية التحتية الصناعية بالخصوص، فإنه يعتمد على الموارد المالية المتأتية من الإيرادات النفطية، و بالتالي فإن أي أزمة تصيب قطاع المحروقات يؤثر سلبا على نمو و تقدم الصناعة.⁶

عرض أهم الإصلاحات المطبقة على القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الجزائر :

1 - إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية (1980):

مباشرة بعد السنوات الأولى التي أعقبت نيل الجزائر لاستقلالها الوطني و من أجل نهوضها بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية تبنت الجزائر إستراتيجية للتنمية مبنية على نموذج الصناعات المصنعة ، هذه الإستراتيجية سمحت بخلق قاعدة صناعية و تشكيل نسيج من الشركات الوطنية الكبرى التي أوكلت لها مهمة استرجاع الثروات الوطنية و

تنمية الفروع الإستراتيجية للاقتصاد الوطني، غير أن تكيف أشكال تنظيم هذه المؤسسات العمومية في التنمية التوسعية للاقتصاد قد أدى إلى تركيز معلن عنه في الهياكل، كما أن تداخل دور الدولة و دور المؤسسة العمومية أدى بهذه الأخيرة إلى تطوير نشاطات اجتماعية كالنقل، الصحة، نشاطات رياضية... الخ، ترجم بثقل في تسيير المؤسسات و الاقتصاد في مجمله، الأمر الذي جعل تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات و تطور اللامركزية و تنمية المبادرات أكثر صعوبة.

2- إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية:

بموجب المرسوم رقم 80-24 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980 المتعلق بتنفيذ إعادة هيكلة المؤسسات ، تم تطبيق العملية الأولى لإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية ، هذا التدبير الإداري 66 شركة وطنية التي كانت في السابق تشكل المفخرة بالنسبة للجزائر إلى 574 قسم وحدة للإنتاج و التوزيع، و على سبيل المثال تم تقسيم شركة سوناطراك التي كانت تشكل مزهرية قطاع الدولة إلى 13 وحدة مستقلة، في حين أن الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية قد تم تفكيكها إلى ستة وحدات ، إلى جانب هذه المؤسسات الصغرى الصناعية و التجارية، يضاف إليها تنظيم مؤسسات البناء و الأشغال العمومية و الخدمات إلى مؤسسات عمومية محلية، و قد بلغ عدد المؤسسات العمومية المحلية في سنوات الثمانينيات 700 وحدة على مستوى الولايات أخرى و حوالي 1000 أخرى على مستوى البلديات.

3- إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية:

و تطبيقا للمرسوم رقم 80-242 المؤرخ في 08 أكتوبر 1980 المتعلق بتنفيذ إعادة الهيكلة للمؤسسات فقد تم الإنطلاق في عملية إعادة الهيكلة المالية لمؤسسات بكثافة ابتداء من 1983، وقبل نهاية الخماسي 1980-1984 فقد تم إعادة هيكلة حوالي 300 مؤسسة عمومية كانت موضوع إعادة الهيكلة .

4- القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية (استقلالية المؤسسات العمومية) 1988 :

لقد كان القطاع العمومي في الاقتصاد الجزائري هو المهيمن دائما ، و عرقل النظام الثلاثي للدولة التي تعتبر في الاقتصاد مالكة مسيرة و قوة عمومية عمل المؤسسة العمومية كشركة تجارية و كمؤسسة اقتصادية حقيقية، لأجل

ذلك فقد اقترح الإصلاح المتضمن في القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الإقتصادية بصفة أساسية

تحرير المؤسسة العمومية بإخضاعها جوهريا إلى قوانين السوق و بالتالي فالهدف من وراء عملية استقلالية المؤسسات العمومية ماليا و إداريا بموجب هذا القانون هو إجراء قطيعة مع مرحلة التسيير الإداري لهذه المؤسسات التي تميز بها الاقتصاد الوطني في الفترات السابقة، و قد أدى منح الاستقلالية للمؤسسات إلى إسقاط أحد أهم حجري الزاوية الاقتصادية للاشتراكية الجزائرية و إهمال التسيير الاشتراكي للمؤسسات لسنة 1971 و النظام العام للعمال.⁷

5- قانون الخوصصة : انطلقا من سنة 1980 و قبل الوصول إلى مسألة خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر بالعديد من التجارب مثل إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية، استقلالية المؤسسات، الشركات القابضة العمومية، و كل هذه التجارب لم تمكن من جعل الجهاز الإنتاجي الصناعي العمومي فعلا قادرا على إنتاج الثروة، كما أنها لم تمكنه من المساهمة في جعل العرض الكلي أقل صلابة. إن العلم الاقتصادي و التسيير لم يتوصلا بعد إلى إنتاج قواعد و مبادئ التي تسمح بتسيير بصفة فعالة القطاع العمومي الواسع (المسيطر) مع ميكانيزمات السوق ، و تحديدا حتى لا يكون القطاع العمومي مسيطرا فإنه يمثل من 15 إلى 35 بالمائة من القيمة المضافة بالنسبة للناتج الداخلي الخام.⁸

6- وضعية النشاط الصناعي في الجزائر إلى غاية سنة 2010:

إن الإصلاحات المطبقة على المؤسسات العمومية إنطلاقا من 1980 وإلى غاية 2010 لم تؤدي إلى بناء اقتصاد السوق، كما أن هذه الإصلاحات لم تتمكن من جعل العرض الكلي مرنا، فتحليل ميزان السلع والخدمات اعتمادا على التقرير الصادر عن بنك الجزائر سنة 2005 حول التطور الاقتصادي و النقدي يظهر لنا حقيقة ضعف الآلة الإنتاجية الجزائرية، و أكثر من ذلك أن المؤسسة الجزائرية فقدت حصتها من السوق، فقد أصبحت الجزائر تستورد المواد و السلع التي يمكن تصنيعها محليا (منتجات غذائية، منتجات صيدلانية، مواد بناء، تجهيزات و خدمات النقل، تأمينات، هندسة... الخ)، و لا تصدر الكثير خارج قطاع المحروقات، كما أن تغطية واردات الجزائر بصادراتها خارج قطاع المحروقات هي ضعيفة جدا، إن حصة القيمة المضافة المنتجة من طرف الصناعة الجزائرية خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام هي ضعيفة و بالرغم من ذلك فلم تتوقف عن التراجع.⁹

والجدول رقم (01) : يوضح قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات بين سنتي 2000 إلى غاية 2015:

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	مواد غذائية		مواد أولية		مواد نصف مصنعة		تجهيزات فلاحية		تجهيزات صناعية		سلع استهلاكية	
	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة
2000	5.08	30	7.12	42	75.76	447	2.03	12	7.46	44	15	2.54
2001	5.36	30	9.96	39	73.75	413	3.93	22	7.50	42	14	2.50
2002	5.92	35	9.48	56	68.19	403	3.38	20	8.46	50	27	4.57
2003	9.85	47	10.27	49	66.25	316	0.21	1	6.08	29	35	7.34
2004	10.00	66	14.70	97	65.45	432	0.00	0	7.58	50	15	2.27
2005	8.55	67	17.35	136	67.09	526	0.00	0	4.59	36	19	2.42
2006	6.51	73	17.38	159	68.18	765	0.09	1	3.92	44	44	3.92
2007	8.98	88	17.35	170	65.31	640	0.10	1	4.69	46	35	3.57
2008	8.58	119	24.98	334	60.13	834	0.07	1	4.83	67	32	2.31
2009	14.75	113	22.06	169	51.31	393	0.00	0	5.48	42	49	6.40
2010	32.54	315	9.71	94	51.45	498	0.10	1	3.10	30	30	3.10
2011	28.93	355	13.12	161	53.79	660	0.00	0	2.85	35	16	1.30
2012	27.34	315	14.58	168	53.65	618	0.00	0	2.78	32	19	1.65
2013	38.48	404	10.38	109	46.86	492	0.00	0	2.76	29	16	1.52
2014	19.77	323	6.73	110	71.79	1173	0.06	1	0.98	16	11	0.67
2015	11.62	239	5.10	105	81.94	1685	0.00	0	0.83	17	11	0.53

المصدر : التقارير السنوية لبنك الجزائر www.bank-of-algerian.dz/html/rapport.htm

فمن خلال الجدول نجد أن المنتجات النصف مصنعة تحتل المرتبة الأولى من حيث المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات وذلك ب 63.80% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000 - 2015 تتمثل هذه المنتجات أساسا في الزيوت ومشتقاتها الأخرى، وهو أمر طبيعي بحكم اعتماد الجزائر على المحروقات. بينما احتلت التجهيزات الصناعية المرتبة الرابعة بنسبة 4.62% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة، وتمثلت منتجاتها في التجهيزات والوسائل المستعملة في البناء والصحة، الأشغال العمومية و الميكانيك. وقد عرفت تفهقرا ملحوظا خاصة في السنوات الأخيرة بحيث انخفضت من 44 مليون دولار سنة 2000 إلى

العدد 04 ديسمبر 2019 - مجلة علمية متعددة التخصصات

Academic.studies.aflou@gmail.com

17 مليون دولار سنة 2015 بسبب نقص الاستثمارات الخارجية المباشرة ، وحل بعض المؤسسات الوطنية كالمؤسسة الوطنية للفلين ، ومؤسسات النسيج والجلود ... الخ ، وضعف تنافسية الصادرات الجزائرية. إجمالاً تعاني الصناعات التحويلية من التراجع المستمر منذ بداية الثمانينات ، وهو ما يظهر من خلال نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالية و التي لم تتجاوز 15%، خلال منتصف عقد الثمانينات لتتخفف إلى 6% في سنة 2000 ثم إلى 5% في سنة 2010، لتصل إلى 4% فقط في سنة 2014، الأمر الذي يدل على مساهمتها الضعيفة في الناتج وهذا التراجع في النسبة من سنة إلى أخرى يرجع إلى ضعف الاستثمارات في هذه الصناعة وتقدم التجهيزات ومن هنا يتضح جلياً أن الصناعة في الجزائر تهيمن عليها الصناعة الاستخراجية ، وهو توجه يخالف تماماً توجه الدول الصناعية المتقدمة.¹⁰

ويوضح الجدولان التاليان معدل النمو للقطاع الصناعي الجزائري العمومي وكذا قطاع الخواص لسنتي 2015 و2016.

الجدول رقم (02): يلخص معدلات النمو للقطاع الصناعي (العمومي الوطني) في الجزائر بين سنتي 2015 و2016. الأساس والمرجع 1989:100

النوعين	مؤشرات القطاعات*		معدل النمو %
	2016	2015	
القطاعات	2016	2015	
الطاقة	453.7	442.9	2.4
الهيدروكربونات	127.9	127.5	0.3
المناجم والمخاجر	128.8	132.9	-3.1
مواد بناء	111.3	52.3	5.2
الصناعة الكيماوية	55	52	5.7
الصناعة الغذائية	138.5	37.8	1.9
الصناعة النسيجية	14.4	14	2.9
الصناعة الجلدية والأحذية	5.6	6.1	-7.4
الصناعات الخشبية و الورق	17.1	12.9	33.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

*مؤشرات القطاعات هي عبارة عن سلم تنقيطي يقدمه الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

يتضح من خلال الجدول يظهر جليا أن القطاع الصناعي بالجزائر قطاع هش ، وعديم التنوع في الإنتاج ، فهو يعتمد على الصناعات التحويلية بشكل كبير جدا ، وعلى الرغم من توافر البيئة الخصبة لنجاحها ، مع ذلك نلاحظ إختلالا في بعض الصناعات ، وهذا بسبب عدم التمكن من التكنولوجيا الحديثة من جانب ، وقلة الروح الإنتاجية للسياسة التصنيعية.

الجدول رقم (03): يلخص معدلات النمو للقطاع الصناعي (القطاع الخاص) في الجزائر بين سنتي 2012 و 2013

الأساس والمرجع 1989:100

التعيين القطاعات	مؤشرات القطاعات *		معدل النمو %
	2012	2013	
المناجم والمقالع	887.6	887.6	0.0
الصناعات الحديدية والمعدنية	483.8	485.3	0.3
مواد بناء	300.2	300.5	0.1
المواد الكيميائية المطاطية والبلاستيكية	469.9	469.9	0.0
الصناعات الغذائية والفلاحية	682.8	697.0	2.1
الصناعة النسيجية	278.1	279.0	0.3
الصناعة الجلدية والأحذية	236.0	236.0	0.0
الصناعات الخشبية و الفلين والورق	797.1	797.1	0.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

يتضح من خلال الجدول يظهر أن القطاع الصناعي الخاص بالجزائر ، لم يسجل نموا بارزا في مختلف الصناعات بين سنتي 2012 و 2013 رغم سياسة السوق التي إعتمدتها الجزائر ويعود هذا ربما لنقص التمويل والخبرة اللازمين والتكنولوجيا المتطورة.

الجدول رقم (04): يمثل توزيع المشتغلون حسب قطاع النشاط - أبريل 2016

الوحدة: بالآلاف

المشتغلون	النسبة المئوية %
949	8.7
1415	13.0
1813	16.6

العدد 04 ديسمبر 2019 - مجلة علمية متعددة التخصصات

Academic.studies.aflou@gmail.com

61.7	6718	- تجارة، خدمات، إدارة
100	10895	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، المعطيات الإحصائية رقم: 748.

من خلال الجدول يتضح أن قطاع الصناعة يمثل 13% من مجموع مساهمة القطاعات الأخرى وهي نسبة ضئيلة جدا، وهذا يعود للأسباب السالفة الذكر.

رابعا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي :

- تعريف المؤسسة الصغيرة :

هي عبارة عن مشروع صغير هو الذي لا يقل عدد العاملين فيه عن 100 عامل ، وهو المشروع الذي يمتلكه ويديره صاحبه وحجمه محدود داخل الصناعة التي يعمل فيها وعدد الموظفين فيه لا يزيد عن 100 موظف. وهناك من يعرفها على أنها مؤسسات في قطاع الصناعات الحرفية حيث تمارس داخل منشآت صغيرة يعمل بكل منها تسعة 09 مشغولين فأقل وتقوم بنشاط من الأنشطة الصناعية المختلفة لحسابها أو تقدمها كخدمة صناعية للغير ، وهي تابعة للقطاع الخاص ويغلب عليها الطابع الفردي ولا يمسك أغلبها دفاتر أو حسابات منتظم ويمكن تعريفها على أنها المشروع الذي يخلق عملا بدرجة مخاطرة عالية أو عدم تأكد عالي لغرض تحقيق الربحية عن طريق التعرف على الفرص المتاحة وتجميع الموارد الضرورية لإنشاء المشروع وهناك من يعرفها على أنها تلك المؤسسات التي تمتاز بمحدودية رأس المال وقلة العمال و محدودية التكنولوجيا المستخدمة و بساطة في التنظيم الإداري و تعتمد على تمويل ذاتي حيث رأس المال يتراوح بين 5 إلى 65 ألف دولار و عدد العمال أقل من 10.

- تعريف المؤسسة المتوسطة:

هناك من يعرف المؤسسات المتوسطة بأنها كل وحدة إنتاج أو وحدة خدمات صناعية ذات الحجم الصغير و تتمتع بالتسيير المستقل وتأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو مؤسسة عامة و هذه الأخيرة هي مؤسسات محلية (بلدية وولائية)، والبعض الآخر يرى أن المؤسسة المتوسطة هي منظمة مملوكة من طرف عدد أكبر من الأفراد قياسا للمنظمة الصغيرة ، تدار من قبل إدارة مهنية و يعمل فيها عدد أكبر من العاملين، ويرى البعض الآخر أن المؤسسة متوسطة الحجم تمثل مرحلة وسيطية بين الحجم الصغير و الحجم الكبير و الانطلاق إلى ممارسة الأعمال على صعيد البيئة العالمية¹¹.

- تعريف الجزائر: شهد هذا القطاع عدة محاولات لتعريفه، نظرا لغياب التعريف الرسمي إلا غاية إصدار القانون. رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و الذي يعتبره التعريف القانوني والرسمي للجزائر فحسب المادة الرابعة منه تعرف المؤسسة الصغيرة و ،المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات التي
- ✓ تشغل من 1 إلى 250 شخص.
 - ✓ رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج أو أن إيراداتها السنوية أقل من 500 مليون دج
 - ✓ تستوفي معايير الاستقلالية.
 - ✓ و بالنسبة لهذا القانون معيار الاستقلالية يعني أن 25% من رأس مالها على الأكثر مملوك من قبل مؤسسة أو مؤسسات أخرى.
- كما أشارت المادة الخامسة من نفس القانون إلى تعريف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عامل و يكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و 2 مليار دينار أو ،تكون إيراداتها ما بين 100 و 500 دج .
- أما المادة السادسة من ذات القانون فتعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية 100 مليون دج .
- و أخيرا تعرضت المادة السابعة من القانون السالف الذكر إلى تعريف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال و تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع إيراداتها السنوية عشرة ملايين دج.¹²
- وقد حينت الجزائر هذا القانون (01-18)، حيث سنت قانون توجيهي جديد في 22 جانفي 2017، لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وقد تم تغيير قيمة رقم الأعمال حيث :
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 مليار دينار أو حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.
- إن اختلاف التعريفين يكمن في رفع سقف رقم الأعمال من جهة، بالإضافة الى اعتماده بعد التشغيل، والهدف من هو تشجيع خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتحسين التنافسية ، تحديث القانون 01-18 واستبداله بالقانون 02-17

هو تشجيع خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين التنافسية وقدرتها على التصدير، وكذلك تحسين نسبة الإدماج الوطني وترقية نشاطها الصناعي، ويتضمن النص، عدة اجراءات لدعم هذا الصنف من المؤسسات، لاسيما ما يتعلق بإنشائها، والبحث والتطوير، الابتكار.¹³

1 - المميزات الخاصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

1.1 - انخفاض مستويات معامل رأس المال:

حيث تتخصص المؤسسات الصغيرة و على وجه الخصوص الصناعية منها ، في عدد محدود من القطاعات ، مما يسمح لها استخدام تكنولوجيا أقل كثافة في رأس المال ، و يؤدي هذا بدوره إلى انخفاض مستويات معامل "رأس المال/العمل" نسبيا في المؤسسات الصناعية الصغيرة ، و هو ما يؤدي إلى زيادة قدرة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على استيعاب فائض اليد العاملة ، كما أن استخدامها تكنولوجيا أقل تعقيدا أو أقل كثافة رأسمالية يقوم بتيسير عمليات التدريب على استخدامها و يؤدي إلى تخفيض نفقات تكاليف الصيانة و من ثم الإقلال من مشكلات التوقفات التقنية في هذه المؤسسات.¹⁴

2.1 - انخفاض القدرات الذاتية على التوسع و التطوير و التحديث:

تنجم خاصية انخفاض القدرات الذاتية على التوسع و التطوير و التحديث عن الانخفاض في الطاقات الإنتاجية و القدرات التنظيمية و التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وهو ما يلقي بأعباء كبيرة على عاتق الأجهزة المسؤولة عن التنمية الاقتصادية ، و تتعاضد هذه المسؤوليات باستمرار لاسيما مع ازدياد المتطلبات المالية و الفنية للعمليات الصناعية مع التقدم الفني و التطور التكنولوجي.

3.1 - انخفاض وفورات الحجم و أهمية الاستفادة من وفورات التجمع:

الصغيرة بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة ، نتيجة انخفاض الطاقات الإنتاجية و حجم الإنتاج ، و يتطلب تعويض هذا الانخفاض ضرورة استفادة المؤسسات الصغيرة من نوع آخر من الوفورات ، من بينها وفورات التجمع .وهو ما يؤكد أفضلية إقامة المؤسسات الصناعية الصغيرة في مناطق تجمعات صناعية، و الذي يطلق على هذه التجمعات بالعناقيد الصناعية.

4.1 - عدم إقبال رأس المال الأجنبي على الاستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة :

و ذلك إما لعدم تفضيل الأجانب لطرق و مجالات المؤسسات الصغيرة ، و إما لعدم تفضيل أصحاب المؤسسات لهذه المشاركة نظرا لطبيعة ملكية هذه المؤسسات ، كما يرجع ضعف مشاركة رأس المال الأجنبي في مجال المؤسسات الصغيرة إلى أسباب أخرى عديدة و التي من بينها :

- عدم نضج التنظيمات القانونية و المؤسسية لهذه المؤسسات.
- اقتصار معظمها على الأشكال العائلية للملكية و العمل.
- ارتفاع درجة المخاطرة نظرا لصغر حجم رأس المال.
- ضعف الروابط الخلفية و الأمامية لمعظم هذه المؤسسات و اتصافها بالطابع التقليدي.
- الميل إلى استخدام فنون إنتاجية محلية.

5.1 - ارتفاع كثافة العمل : تعتمد المؤسسات الصغيرة على استخدام تقنيات بسيطة تعتمد على كثافة تشغيل

عنصر العمل و مهارته، خاصة في القطاع الصناعي، لذلك يتم الربط بين التوسع في المؤسسات الصغيرة و توفير فرص عمل بتكلفة مناسبة حيث يعتمد قطاع المؤسسات الصغيرة على العمالة كأحد أهم عناصر الإنتاج في هذه المؤسسات.

6.1 - الاعتماد على شخص واحد لإدارتها : و هو ما يثير عدة مشاكل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

حيث أن هذا الشخص قد لا تكون لديه المهارات و الكفاءات اللازمة لإدارة النشاط ، فمثلا قد لا يكون مدركا لأهمية تنظيم بيانات محاسبية و أنظمة الرقابة المالية و انشغاله بالعمليات اليومية للنشاط قد يمنعه من التخطيط للمستقبل ، و قد لا تتوافر لديه الدرجة العالية من التدريب الإداري و الخبرة و بالتالي إدارته تكون شخصية لا منهجية بل قد تصل إلى الارتجالية ما بين المؤسسة و مالكها أو مديرها و بالإضافة إلى تداخل الذمم المالية أحيانا هو ما يؤدي لصعوبة قياس و تحليل الكفاءة المالية للمؤسسة.¹⁵

7.1 - العلاقة بين الملكية والإدارة : تشير هذه الخاصية إلى أن المؤسسات الصغيرة تكون أكثر جاذبية لصغار

المدخرين الذين لا يميلون إلى أنماط الاستثمار و التوظيف التي تحرمهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم ، و

من هنا يمكن القول بأن إقامة المؤسسات الصناعية و الخدمية الصغيرة تمثل نمطا للاستثمار أكثر اتفاقا مع تفضيلات المستثمرين في الدول النامية.¹⁶

2- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

في السنوات الأخيرة، لاحظ العام و الخاص طفرة كبيرة شهدتها الجزائر في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، خاصة سنة 2011، و هذا راجع لأسباب اقتصادية و سياسية و اجتماعية، خاصة في ظل توتر الأوضاع السياسية في دول الجوار أو ما عرف بالربيع العربي، ففي ظل ارتباطية الدولة في منح قروض معفاة من الفائدة للأشخاص الطبيعيين لإقامة مشاريع صغيرة و متوسطة في شكل مؤسسات ذات طابع صناعي، تجاري وخدمي، إلا أن المدى المتوسط الذي نعيشه اليوم لهذه المؤسسات لا يعطي أي مؤشر إيجابي لهذه المشاريع، سواء في خلقها للقيمة المضافة المرجوة منها اقتصاديا، أو حتى استمرارها ككيانات، اقتصادية، فحسب وزارة الصناعة و المناجم بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في نهاية 2016، حوالي 1.022.621 مؤسسة موزعة بين القطاع العام بنسبة ضعيفة جدا، لا تتعدى 1%، أما الباقي فهي تابعة للقطاع الخاص و الجدول الموالي يوضح تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

الجدول رقم (05): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نهاية 2016.

صنف	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة		
شخص معنوي	575906	56.32%
شخص طبيعي	446325	43.64%
مهن حرة	211083	20.64%
الحرف	235242	23.00%
المجموع 1	1022213	99.96%
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة		
أشخاص معنوية	390	0.04%
المجموع 2	390	0.04%

%100

1022621

المجموع 2+1

Source : Ministère de l'industrie et des mines, bulletins d'information statistiques, N°30, edition 2017, P08

نلاحظ من خلال الأرقام التي يوضحها الجدول أعلاه، الحجم الكبير التي تمتلكه الجزائر من المؤسسات الصغيرة والتي بإمكانها القيام باقتصاد قوي، بالإضافة إلى هذا الكم من المؤسسات، تنوي الحكومة الجزائرية الرفع منها بمليون (1000000) مؤسسة مع نهاية 2019، وهذه تندرج ضمن مخطط التنمية الممتدة إلى غاية 2030، والذي يقوم على شكل كبير على هذه المؤسسات كقاعدة له، وقد ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية 2016 إلى 9.42%، عما كانت عليه سنة 2015. وفيما يلي جدول يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الأنشطة .

الجدول رقم(06): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الأنشطة.

النشاط	قطاع خاص	قطاع عام	المجموع	النسبة
الزراعة	6130	181	6311	0.61%
الطاقة	2767	0	2767	0.27%
أشغال البناء	174848	28	174876	17.10%
الصناعة	89597	97	89694	8.77%
الخدمات	513647	81	513728	50.23%
الحرف	235242	0	235242	23.00%
المناجم والمخاجر	0	3	3	0.002%
المجموع	1022213	390	1022621	100%

Source : Ministère de l'industrie et des mines, bulletins d'information statistiques, N°30, edition 2017, P.12

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعة لا تمثل سوى ما يقارب 9%، أي بما من إجمالي المؤسسات ككل، وقد شهد هذا النوع ارتفاعا محسوسا قدر بنسبة 7.40% مقارنة بسنة 2015 أي ما يقارب 6900 مؤسسة جديدة، لكن هذا يعد رقما ضعيفا جدا مقارنة بالأهداف المرجوة من قيام هذه المؤسسات، في ظل مساعي الدولة إلى خلق وبعث قطاع صناعي تنافسي على المستوى الإقليمي

على الأقل، وقلة المؤسسات يوحي بدلالات كثيرة و مشاكل تبقى عالقة في وجه قيام هذا النوع، في ظل الحاجة الماسة اليه اليوم في تقليل فاتورة الاستيراد، و تعديل ميزان المدفوعات الذي أضحى العجز فيه يمثل ثغرة كبيرة.¹⁷

3-التنوع الاقتصادي ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.3- مفهوم التنوع الاقتصادي:

بالمعنى الواسع فالتنوع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينوع إنتاجه لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات فالنسبة للبلدان التي تعتمد على قطاع النفط على غرار الجزائر، فالتنوع الاقتصادي بالنسبة لها يعني الحد من الاعتماد الشديد على صادرات و مداخيل قطاع المحروقات وتطوير غير نفطي ومصادر غير نفطية للاستيراد كما يعني مصطلح التنوع الاقتصادي بالنسبة لهذه البلدان التي تتميز بهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي الخاص فيها وإعطائه دورا رياديا، أما بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية فإن الحجة الأساسية للتنوع الاقتصادي، هي الرغبة في تفادي نقمة الموارد الطبيعية، إن التنوع الاقتصادي هو عملية معقدة ولا تنشأ من فراغ فهو يتطلب توفر بيئة مناسبة تجعل من تنوع الإقتصاد أمرا ممكنا وفي هذا الصدد يعتبر البنك الدولي تقريره سنة 2009 أن بناء مؤسسات جديدة يعتبر أمرا ضروريا لتنوع صادرات أي بلد، إلا أن بناء المؤسسات الملائمة هي عملية تتطلب وقتا، كما يرى البنك الدولي أن هناك عوامل أخرى هامة وضرورية لنجاح هذه المؤسسات تتمثل في وجود بيئة تحتية فعالة لا سيما في ميدان النقل و الاتصالات من أجل تخفيض التكاليف وتحسين نوعية المنتجات وآليات توزيعها سياسات اقتصادية كلية مستقرة وقطاع مالي متطور، سعر صرف مناسب وسياسة تجارية منفتحة تمكن من ولوج الأسواق وحسين من تنافسية الصادات وإصلاحات هيكلية تساعد على خلق بيئة تنظيمية من شأنها تحفيز نمو القطاع الخاص، وتشريعات تحفز الاستثمارات والمحلية تجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.¹⁸

2.3- مساهمة المقاولاتية في التنوع الاقتصادي :

منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001، وتشجيع القطاع الخاص عرفت هذه المؤسسات ديناميكية جديدة ترجمت في تزايد عدد المؤسسات المستحدثة سنويا، من خلال مختلف أجهزة

الدولة المكلفة بتدعيم المقاولاتية، حيث كان لهذه المؤسسات تأثير نسبي على التشغيل وتحقيق ناتج وطني ساهم في التنمية الاقتصادية للجزائر.

تطور عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة ما بين سنتي 2010 و 2016:

شهد هذا النوع من المؤسسات في الجزائر تطورا بالغ الأهمية منذ سنة 2000 ويرجع ذلك إلى إجراءات الدعم المختلفة من تسهيل الحصول على التمويل والامتيازات الجبائية وشبه الجبائية للمؤسسات الناشئة، حيث تشير الإحصائيات أن أكثر من نصف المقاولات الصغيرة والمتوسطة تم إنشائها ما بين 2001 و 2007 وذلك بصور الأمر رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى صدور الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار .

الجدول رقم (07): يبين تطور عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة لسنتي 2010 و 2016:

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	طبيعة المؤسسات
1022231	896279	820194	747387	532307	511856	618515	المؤسسات الخاصة
14.05	9.27	9.74	40.30	4.07	-17.24	/	نسبة التطور من سنة إلى أخرى
-390	532	544	547	561	572	557	المؤسسات العمومية
-26.69	-2.20	-0.54	-2.49	-1.92	2.69	/	نسبة التطور من سنة إلى أخرى
10226221	896811	820738	747934	533263	512428	61907	المجموع
14.02	9.26	9.73	40.25	4.06	-17.22	/	نسبة التطور %

Source : Ministère de l'industrie et de la PME : les Bulletins des informations statistique 2010-2016 <http://www.mipmepi.gov.dz>

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك تطورا ملحوظا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، حيث ولعدها إلى 1022231 بعد ما كان عددها سنة 2010 يقدر بـ 618515 هذا التطور راجع إلى إدماج - الأولى مرة - الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطهم في المهن الحرة وتعداد المؤسسات الخاصة، والعكس بالنسبة للمؤسسات العمومية فعدها سجل إنخفاض قدر بـ 390 مؤسسة عند نهاية 2016 بعدما كان يقدر بـ 557 سنة 2010، وهذا يفسر بعمليات الخوصصة للوحدة المتعثرة، يفسر هذا التطور بإتباع الدولة مجموعة

من السياسات والبرامج كلها تهدف إلى النهوض بقطاع المقاولات الصغيرة والمتوسطة من أجل تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية لمواجهة إقامة منطقة حرة للتجارة مع الإتحاد الأوروبي في آفاق 2018-2019 ، من أهم هذه البرامج مخطط تنمية ولايات الجنوب العشرة ، كما وضعت العديد من الآليات والهيئات المتخصصة في دعم المقاولاتية وتسهيل إنشائها من بينها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) وغيرها.¹⁹

4.3- أسباب فشل استراتيجيات تنمية القطاع الصناعي الجزائري:

يمكن إرجاع أسباب فشل مختلف الإستراتيجيات التي تبنتها الجزائر من أجل إعادة النهوض بالقطاع الصناعي ابتداءك من فترة تنفيذ برامج الإصلاح إلى عدة عوامل مباشرة و أخرى غير مباشرة.

أ- الأسباب المباشرة:

يمكن تحديد الأسباب المباشرة لفشل مشاريع إستراتيجية تنمية القطاع الصناعي إلى النقائص و المشاكل العديدة التي عرفتتها تنفيذ تلك المشاريع و التي من أبرزها:

- فشل مشروع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. رغم تمكن مشروع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من تحقيق نتائج إيجابية نسبيا برزت من خلال إنشاء حوالي 90755 مؤسسة و توفير أكثر من 945000 منصب شغل ، و ذلك نتيجة الدعم المالي المتكون من قروض مقدمة من وكالة تشغيل الشباب بدون فوائد ، و بقروض بنكية بفوائد مخفضة إلا أنها فشلت في النهوض بالقطاع الصناعي ، و الدليل على ذلك أن نسبة المؤسسات الصناعية التي تم إنشاؤها لم يتجاوز 6% ، كما أنها اقتصرت فقط على الصناعة الغذائية و الزراعية ، و يعود سبب فشل هذا المشروع الى عدة عوامل أهمها:

✓ الضعف الواضح في التسيير الإداري و التقني ، بالإضافة إلى عدم مواكبة تلك المؤسسات للتطور

التكنولوجي و مراعاتها للبعد التسويقي .

✓ صعوبة الاستمرار في الحصول على تمويلات مالية.

✓ فشل مشاريع التأهيل في إطار البرنامجين ، برنامج التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة المدعم من طرف

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، و برنامج وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمساعدة الإتحاد

الأوروبي ، حيث أن عملية التأهيل لم تعطي النتائج المنتظرة رغم إعادة تفعيلها في إطار إستراتيجية التصنيع.

1. **الوضعية المالية لمؤسسات القطاع العمومي** : فمن بين 1112 مؤسسة عمومية مرشحة للخصخصة نهاية سنة 2030 هناك 731 مؤسسة تعاني من صعوبات مالية كبيرة من خلال ديونها المتراكمة والمقدرة حسب إحصائيات مارس 2000 بحوالي 1200 مليار دينار جزائري لترتفع إلى 1321.95 مليار دج سنة 2005، حيث تمثل 77 % منها ديون قصيرة الأجل²⁰

2. انعدام الحركية في بورصة الجزائر:

إن غياب سوق مالي يتميز بديناميكية مثل عائق أمام إنشاء و تطوير المؤسسات الصناعية التي تحتاج الى تمويلات كبيرة لتطوير منتجاتها و مواجهة المنافسة ، حيث أن مساهمة السوق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية تبقى متواضعة جدا²¹

3. **ضعف إقبال المستثمر الأجنبي**: بقي حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر بصفة عامة محدودا خاصة في مجال القطاع الصناعي، و ذلك بالرغم من نجاح مع من الشركات الأجنبية في إقامة شراكة مع مؤسسات محلية غير أن ذلك يبقى غير كاف بالنظر الى الإمكانيات المالية و الطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر، و كذا بالنظر إلى الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار، فمعظم التقارير الدولية تعتبر مناخ الاستثمار في الجزائر بعيدا كل البعد عن المعايير الدولية.

4. **التردد و تضارب القرارات فيما يخص الخصخصة**: بالرغم من تبني الجزائر نظام خصخصة المؤسسات العمومية الصناعية إلا أن هناك صعوبات واجهت مشروع الخصخصة والتي في مقدمتها مشكل تسريح العمل من دون توفير بدائل مناسبة في ظل غياب حوار عقلاي نظرا لانعدام كفاءة و احترافية نسبة هامة من الرس المال البشري ، بالإضافة إلى ثقل ديون المؤسسات المعروضة للخصخصة و التي يصعب على الرأس المال الخاص المحلي أو الأجنبي تحملها، كما ساهم عدم التوصل الى حل عملي لمشكلة العقار الصناعي في تأخر برامج الخصخصة.

ب- الأسباب الغير مباشرة: يمكن الاعتبار أن الأسباب الغير مباشرة لفشل مشاريع إستراتيجية

تنمية القطاع الصناعي في الجزائر عديدة غر أن أبرزها:

1. الظروف الدولية و العولمة: إن انتشار ظاهرة العولمة قد أثر سلبا و بصفة غير مباشرة على قطاع الصناعة الجزائريون ذلك بالرغم أن الجزائر لا تصدر سلعا مصنعة في مقابل استيرادها لأغلب منتجاتها الصناعية، و قد تضاعفت تلك الآثار السلبية خاصة بعد التوقيع على اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية و منطقة التجارة الحرة العربية، حيث ترتب عن ذلك تفكيك عدد كبير من القيود الجوكية السعرية و الكمية مما أدى إلى عدم قدرة المنتجات الوطنية على مجابهة حدة المنافسة الأجنبية، نظرا لعدم مواكبتها للتطور التكنولوجي و للأساليب التسويقية.²²

2. الدور السلبي لتعاظم عوائد قطاع المحروقات: احتل قطاع المحروقات مرتبة متفوقة في النمو الاقتصادي الوطني، كما أن صادرات الجزائر في هذا القطاع ضلت تمثل نسبة 97% في الإجمالي و ساهمت موارد ب 3/2 إيرادات ميزانية الدولة كل ذلك يكون قد شجع على عدم البحث عن مصادر بديلة لتمويل التنمية²³

خامسا: سبل تطوير قطاع الصناعة بالجزائر:

1- تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية: وذلك من خلال تشجيع الشركات، بما في ذلك القطاع الخاص للمشاركة بشكل أكبر في التنمية الوطنية من خلال

- تنفيذ السياسات العامة لدعم الترقية والتحديث لهذه الشركات ، خاصة من الناحية التكنولوجية والإدارية و تدريب الموارد البشرية
- منح التسهيلات كشكل من أشكال التفضيل الوطني للشركات لاختراق الأسواق
- إنشاء وتطوير هياكل التسهيل المختلفة لتدعيم المؤسسات الصناعية
- ضمان الانتشار المكاني للأنشطة للأشطة الصناعية .

2- إعادة هيكلة القطاع الصناعي الوطني: لا بد من إعادة هيكلة قطاع الصناعة نتيجة للمشاكل التي يعرفها هذا الأخير خاصة مع التحولات الدولية الراهنة للمشاكل التي يعرفها هذا الأخير خاصة مع التحولات الدولية الراهنة والقدرات التنافسية الجديدة للدول الناشئة وظهور تكتلات إقليمية ودولية أدت إلى زيادة حدة المنافسة الدولية وتدني المنتجات المحلية .

3- تأهيل الموارد البشرية وتنمية المهارات : تتفق معظم الحكومات على أن أرس المال البشري هو محرك بالغ الأهمية للنمو الإقتصادي ،لذا لابد من دعم السياسات التي ترسي أسس التعلم للقوى العاملة المستقبلية. وفيما بعد تلك المرحلة شهدت العقود القليلة الماضية تركيزا قويا على التدريب المهني والتقني لتلبية الطلب على المهارات الصناعية ،ومن الأهمية بمكان إشراك القطاع الخاص على التدرج المهني والتقني لتلبية الطلب على المهارات الصناعية. ومن الأهمية بمكان ، إشراك القطاع الخاص من خلال الروابط بين الشركات و تعاون القطاع الجامعي والخاص ،بما في ذلك التدريب المهني لأن هذا هو السبيل الأكثر فعالية لربط المهارات اللازمة بسوق العمل .²⁴

4- الدعم التكنولوجي و التجديد: إن تطوير القاعدة الإنتاجية يتطلب العمل على التجديد التكنولوجي في الصناعة و الاقتصاد و تجاوز عمليات إستيراد الألات و معدات الإنتاج التي غالبا ما تتجه إلى إنتاج السلع النهائية ، و قد دأبت المؤسسات الجزائرية على إستيراد التكنولوجيا الجاهزة في ظل إنعدام دور الدولة و المؤسسات المتخصصة في وضع الشروط و مساعدة الشركات على إختيار نوعية التكنولوجيا ذات الكفاءة الإنتاجية العالية و هو ما نتج عنه تحول الجزائر إلى سوق للمنتوجات المستوردة الرديئة و منفي للمعدات الصناعية المستهلكة ، وهو ما يؤثر سلبيا على الإنتاج الصناعي ، و يتميز القطاع الصناعي في الجزائر بضعف إمكانيات البحث و التطوير فيه و التي تتصل بقدرات البحث الأساسي منه و التطبيقي بالذات نتيجة ضعف الاهتمام بالبحوث العلمية والتكنولوجية النظرية منها والعلمية ، و ضعف الإنفاق عليها ، و ضعف النسبة من هذا الإنفاق عليها إلى إجمالي الإنفاق فيها أو إلى ناتجها القومي بالإضافة إلى غياب سياسات و إستراتيجيات وطنية الأمر الذي يترتب عليه ضعف النظام الوطني للإبتكار ، و على الرغم من توفر الهياآت الداعمة للقطاع الصناعي في هذا المجال مثل صندوق البحث العلمي و التطوير التكنولوجي بالإضافة إلى مؤسسات أخرى مماثلة إلا أن الوضع مازال بعيد عن الهدف المنشود لربط النشاط الصناعي بالبحث العلمي و التطوير التكنولوجي نظرا لقلّة الدعم المالي في هذا الجانب.²⁵

5- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر : تتصدر الاستثمارات مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات ، لذلك تسعى الجزائر إلى وضع الاستراتيجيات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي ، خاصة و أن مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر لم تعرف تحسنا بدءا من التسهيلات المقدمة لإنشاء المشروع إلى غاية التصفية النهائية ، لذلك يستدعي تطوير الاستثمار محيطا فعلا يوفر للمستثمرين إطارا مؤسستيا ملائما ، و نظاما تحفيزيا للحماية و

علية فان إستراتيجية ترقية الاستثمار تعدى جزء لا يمكن فصله عن إستراتيجية النظام الاقتصادي في مجمله و تحفيزا للاستثمار تم إدخال عدة تعديلات على الأمر 08/06 المتعلق بتطوير الاستثمار تحسنا للنظام القائم من بينها:

- ✓ إعادة تهيئة مسار منح المزايا و تسييرها لمطابقتها و الممارسات الدولية في المجال ؛ تقليص مدة معالجة ملفات الاستثمار
- ✓ إلغاء تأشيرة الدخول بالنسبة للأجانب .
- ✓ حماية حقوق المستثمرين الذين لديهم الحق في الطعن في اللجنة المتخصصة لهذا الغرض .
- ✓ مراجعة قانون الجمارك
- ✓ تخفيض التكاليف الجبائية و الاجتماعية.²⁶

الخلاصة:

لقد سعت الدولة الجزائرية منذ الإستقلال إلى تطبيق جملة من الإصلاحات نتيجة التغيرات الإقتصادية، وذلك من أجل النهوض بالقطاع الصناعي لكنها لم تحقق الطموحات المطلوبة فقد بقي القطاع الصناعي عقيم، وأصبح الإقتصاد الجزائري مرهون بقطاع المحروقات والذي أصبح معرضا لعدة صدمات إقتصادية نتيجة للعولمة، وعليه كان من الضروري الإسراع أكثر من أي وقت مضى الإهتمام برسم سياسة إقتصادية إستراتيجية تحتم بالمناولة و تفعيل دور المقاولاتية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعلها الخيار البديل لقطاع المحروقات والإستثمار فيه بجدية وذاك بمكافحة الفساد بكل أشكاله وجلب الشركاء والتكنولوجيا الحديثة، وعصرنة البحث العلمي وتدعيمه لخلق القيمة المضافة بهدف تحقيق التنوع الإقتصادي المطلوب.

التوصيات :

- العمل على تشجيع القطاع المقولاتي الصناعي بالدعم المالي خاصة لفئة الشباب .
- محاربة الفساد بكل أشكاله الذي يعتبر المعيق الحقيقي للمستثمرين .
- خلق المناطق الصناعية الكبرى و التهيئة للبنية التحتية لها.
- تحسين البيئة الإستثمارية للمتعاملين الأجانب لخلق الشراكة .
- إصلاح القطاع المصرفي والمالي لتوفير السيولة المالية اللازمة للإستثمار.

- التكوين الدوري والمستمر للمورد البشري في مجال المناولة و المقاولاتية في مجال الصناعة .
- الإهتمام بتحقيق الإنسجام والربط بين المكتسبات العلمية بالجامعات والصناعات الحديثة .
- تخصيص ميزانية تنفيذ مجال البحث العلمي لتطوير الصناعة.

الهوامش:

1. زوزي محمد، إستراتيجية الصناعة المصنعة و الصناعة الجزائرية،مجلة الباحث،العدد 2010.08 جامعة ورقلة،الجزائر ص176.
 2. عروب رتيبة، بوسبعين تسعيدات، "أهمية تأهيل و تثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية حقائق و آفاق،الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة يومي 23 و 24 أفريل 2012 ،جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم،الجزائر،ص149.
 3. سلامة وفاء،واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 13-2018 ص(142) و(143).
 4. د. بزارية محمد الخيرات المتاحة لتطوير الصناعة الجزائرية"الإستفادة من التجربة التركية". مجلة الإقتصاد الجديد العدد:13 المجلد 02-2015.
 5. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 13-2018 ص(144) مصدر سبق ذكره.
 6. حسين شريف السياسات الصناعية البنيوية في البلدان العربية ، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة ،دار العلوم العربية ،بيروت 2007.
 - TLEMCANI Rachid, ETAT, BAZAR ET GLOBALISATION, L'Aventure de L'Infatih en Algérie, Les Editions El hikma, Alger, 1999, p 21 , p29 ,p75-76.
- LAMIRI Abdelhak, op cit, P 147.
7. أ/بودواية محمد، الإصلاحات المطبقة على القطاع الصناعي خارج الحروقات في الجزائر 1980-2010 بين ضعف النتائج المحققة و الطموحات الكبرى المرجوة
 8. مصطفى بودرامة، الطبب قصاص، المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 12 الشهيد محمد لخضر،الوادي ، الجزائر ، جوان 2017،ص199.
 - <https://democraticac.de/?p=40830> Democratic Arabic Center for Strategie and Economic Studies
 9. المادة 5،6،7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغرى و المتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 ،الجريدة الرسمية رقم 77 المنشورة في 15 ديسمبر 2001 ،ص8،9.

10. جعوط عبد الرزاق، شماس كمال، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في تنمية القطاع الصناعي الجزائري، مجلة دفاتر
11. إقتصادية، 2018، ص 153.
12. نادية فويق، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الواقع والآفاق، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة العدد 14، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006، ص 195، ص 196.
13. بوخاري بولرباح، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علوم إقتصادية، إقتراح نموذج لقياس أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشلف 2017، ص
14. عبد الله خبايا، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دارالجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر، 2013، ص 37،
15. جعوط عبد الرزاق، شماس كمال، مصدر سبق ذكره.
16. شكوري سيدي لزمدة: "وفرة الدوارد الطبيعية والنمو الاقتصادي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك، نقود ومالية، جامعة تلمسان 2011-2012 ص 63.
17. أ/مراد مهدي المقاولاتية آلة للتنوع في القطاع الصناعي الجزائري في ظل تحديات الأزمة الراهنة، جامعة العربي التبسي، تبسة، ص 343-344
- 18.. 204-205: مصطفى بودرامة، الطيب قصاص، مرجع سبق ذكره، ص، ص
19. عية عبد الرحمن، بلقيوس عبد القادر، تقييم مدى نجاعة الاتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائري بعد الاندماج في نظام اقتصاد.
20. سلامة وفاء، مرجع سبق ذكره ص ص 147، 146
21. حطاب موارد، أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة، دراسة حالة صناعة الأدوية ف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2015/2016 ص 57، 59
22. سعيد بوبريكة، نور الهدى عمارة، استثمر العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية العدد الرابع - ديسمبر 2015.
23. د. بزارية محمد، مرجع سبق ذكره.
24. قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، جامعة الشلف، الجزائر، ص 90.

الطاقات المتجددة كرهان استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر في ظل أزمة انهيار
أسعار النفط.

**Renewable energies As a strategic bet for achieving sustainable
development in Algeria during a crisis of oil price collapse.**

د. عبد الرؤوف بن الشيهب، جامعة عبد الحفيظ بالصوف ميلة، a.benchiheub@centre-univ-mila.dz

د. مختاري عبد الجبار، جامعة عمار ثليجي الأغواط، Mokhtari_abg@yahoo.com

ط. د. رجيبي سارة، جامعة عبد الحفيظ بالصوف ميلة، s.redjimi@centre-univ-mila.dz

ملخص:

يهدف هذا المقال العلمي إلى تسليط الضوء على موضوع جد مهم بالنسبة للدول النامية ودول العالم الثالث الجزائر بالخصوص ألا وهو تأثير انخفاض أسعار المحروقات من بترول وغاز على السياسات الإنمائية الداخلية للدول المصدرة لهذه المادة، كونها تعتمد على المواد الأولية الخام كمصدر رئيسي ووحيد تقريبا في جلب العملة الصعبة الأمر الذي من شأنه أن يرهن مصير اقتصاديات هذه الدول والجزائر من بينها بمدى صعود أو نزول أسعار هذه المواد المتحكم في أسواق بيعها دول ذات اقتصاديات كبرى، ومن جهة أخرى نحاول طرح بديل الطاقات المتجددة وإمكانية الاعتماد عليها حفاظا على مصدر دخل اقتصادي على المدى البعيد.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، انهيار أسعار البترول، الطاقات المتجددة.

Abstarct:

This scientific article aims to shed light on a very important topic for developing countries and third world countries especially Algeria. which is the impact of low oil and gas fuel prices on the internal development policies of the countries exporting this material, Because it relies on raw materials as a main and almost the only source in bringing in and evoking hard currency. as it depends on raw materials as a main and almost the only source in bringing the currency The difficult thing, which would depend on the fate of the economies of these countries and Algeria, including the extent of the rise or fall of the prices of these materials, which are controlled in the markets sold by countries with major economies. Economical in the long run.

Key words: sustainable development, petroleum, renewable energies.

Code jel : Q01, Q50, Q19.

ط. د. رجيبي سارة، s.redjimi@centre-univ-mila.dz

مقدمة:

عرفت دول العالم على اختلاف درجة تقدمها المتقدمة منها عموما ودول العالم الثالث خصوصا، العديد من الأزمات الاقتصادية الناتجة في مجملها عن تذبذب أسعار النفط وانخفاضها، الأمر الذي كان سببا وراء تهديد سير العمليات التنموية في مختلف دول العالم الثالث، خاصة وأن هذه الدول في العموم تعتمد في إيراداتها على المواد الطاقوية، الأمر الذي شكل خطرا على اقتصاد هذه الدول، وهذا ما شهدته الدول العربية في الآونة الأخيرة نتيجة لسقوط أسعار النفط، ما أدى بالعديد من الدول إلى ضرورة مراجعة الأسس والموارد التي يقوم عليها اقتصادها وانتهاج سياسات تنموية جديدة تقوم على مصادر بديلة عن الموارد الطاقوية، هذا بالموازاة مع ما تعرفه العديد من دول العالم المتقدمة من توجه نحو الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي للموارد الطاقوية وكرهان استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة.

هذا ما يجعلنا أمام الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة؟

تدرج تحت الإشكالية العديد من التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود بالتنمية المستدامة؟
- ما هي الطاقة المتجددة؟
- ما هو واقع مساهمة الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة؟

لمعالجة هذه الإشكالية عمدنا إلى وضع المخطط التالي:

- الإطار النظري للتنمية المستدامة.
- ماهية الطاقة المتجددة.
- واقع مساهمة الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

أولا: الإطار النظري للتنمية المستدامة: يعد موضوع التنمية المستدامة من أهم قضايا العصر، لكن هذا لا يفند الاهتمام الكبير بها منذ القدم، ولذلك فقد تناول الباحثون بمختلف اختصاصاتهم مفهوم التنمية، وذلك كل على حسب مجاله، وعموما يمكن التطرق لمفهوم التنمية كما يلي:

1- **تعريف التنمية:** تعرف التنمية بكونها عملية الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية لتطوير كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية في المجتمع بتكامل الجهود الرسمية والشعبية، فهي جهد شامل ومستمر تعني بمناحي الحياة المختلفة، وتهدف إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين في شتى المجالات، وقد أولت الدول المختلفة موضوع التنمية عناية خاصة (1).

يعرف البعض التنمية بالمفهوم الواسع بأنها رفع مستدام للمجتمع ككل والنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، وقد عرف (A/K/SEN) بأنها تعمل على توسيع الحقوق والقدرات، فالأول يمنح مقومات الحياة الأساسية واحترام النفس والثاني يمنح الفرد الحرية، والتعريف الأفضل للتنمية بالمفهوم الشامل هو أنها تمثل ذلك التطور البياني أو للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع (2).

يعرف عبد الباسط حسن التنمية بأنها ما هي إلا عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم، وهي تعني بدراسة مشاكلهم مع اختلافها، وبذلك فهي تتناول كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فتحدث فيها تغيرات جذرية شاملة عن طريق الجهود المخططة والمعتمدة والمنظمة لأفراد والجماعات لتحقيق هدف معين، ويستفاد في تحقيق تنمية المجتمعات بالتقدم الذي تحقق في المجتمعات الصناعية، واحتذاء هذه الدول النامية لنموذج الدول المتقدمة الذي اتبعته، وتعبئة المصادر القومية بها وتنسيق القوى الاجتماعية والسياسية فيها، ومع توجيه اهتمام خاص للاستخدام الأمثل للموارد المحلية وتوزيع أوسع للمنافع وزيادة الدخل وإشباع الاحتياجات الأساسية، وتحتاج كل هذه المطالب إلى إحداث إصلاحات جذرية في نظامي الإنتاج والتوزيع (3).

وكخلاصة لما تم تقديمه التنمية هي تلك العملية التي تهدف إلى تلبية مختلف احتياجات الأفراد، والخروج بهم من دائرة التخلف.

2- **مفهوم التنمية المستدامة:** يرى كمال رزيق إن البشر هم محل اهتمام التنمية المستدامة، فمن الناحية النظرية التنمية المستدامة تنمية تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، الإنساني والتنموي وتؤكد على صلة التكافل القائمة بين حماية البيئة وإصلاحها، من جهة وبين التنمية والقضاء على الفقر من جهة أخرى، فرغم الجهود الكبيرة

المبدولة من طرف بعض الدول لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الحكم الصالح، وذلك عن طريق الانفتاح على القوى المعارضة والمشاركة الشعبية إلا أن هناك نقائص مازالت كبيرة، من حيث تراجع المشاركة الشعبية، والانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان وتشديد القيود على وسائل الإعلام وكذا منظمات المجتمع المدني، فالدول العربي (على سبيل المثال) لا يمكنها تحقيق التنمية المستدامة على الرغم من ثروتها الكبرى، إن لم تحقق الكم الراشد(4).

تجمع أغلب التعاريف التي تناولت التنمية المستدامة على بعدين أساسين وهما التنمية كعملية للتغيير والاستدامة كبعد زمني والدافع وراء ظهور هذا المفهوم إدراك أن عملية النمو وحدها لا تكفي لتحسين مستوى معيشة الأفراد على نحو يتسم بقدر من العدالة في توزيع ثمار التنمية، كما أن التركيز على البعد المادي لعملية النمو قد تراجع ليحل بدلا عنه الاهتمام بالعنصر البشري على أساس أن الإنسان هو عملية التنمية وإدامتها في الوقت نفسه.(5).

تركز التنمية المستدامة على الموازنة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية، لذا تعرف بأنها التنمية التي تسعى إلى الاستخدام الأمثل بشكل منصف للموارد الطبيعية بحيث تعيش الأجيال الحالية دون إلحاق الضرر بالأجيال المستقبلية والسبب هنا هو أن السكان في تزايد مستمر بينما الموارد الطبيعية تتناقص بشكل فضيع، لذا فالهدف هو الوصول إلى معدل نمو للسكان ثابت على مستوى العالم وذلك لمنع استنزاف الموارد الطبيعية وزيادة تلوث البيئة وهدر الطاقات، وتعالج التنمية المستدامة مشكلة الفقر المتعلقة بالسكان لأن العيش في وسط من الفقر والحرمان يؤدي إلى استنزاف الموارد وتلوث البيئة، وعليه فإن التنمية المستدامة كما هو شأن التنمية البشرية، جوهرها الإنسان، إن هذا المفهوم للتنمية لم يعد مجرد جدل نظري وحكرا على الاقتصاديين بل إن المجتمع الدولي هو الذي ساهم في البلورة العلمية للمفهوم كما حصل في مؤتمر البيئة والتنمية «قمة الأرض» في ريودي جانيرو في البرازيل في يونيو حزيران 1992، وقد تم دمج فكرة التنمية المستدامة بالتنمية البشرية ليصبح مفهوم التنمية الجديد هو التنمية البشرية المستدامة(6).

التنمية المستدامة هي التنمية التي تأخذ في الاعتبار القيود الثلاثة الرئيسية التي تفرضها البيئة على جهد التنمية ألا وهي عدم التبذير في استخدام الموارد الناضبة والالتزام في استخدام الموارد المتجددة بمحدود قدرتها على تجديد نفسها، وعدم تجاوز قدرة البيئة على هضم ما يلقيه فيها جهد التنمية من مخلفات وفي ضوء ذلك فإن كل مجتمع

إلى التنمية المستدامة يصبح من حقه أن يحدد أهدافه التنموية وإستراتيجية وخطته لتحقيق هذه الأهداف سالفه الذكر، فان لم يلتزم بهذه القيود الثلاثة، فان التنمية لن تكون دائمة بل ستتوقف وقد تنتهي إلى أوضاع أسوأ من تلك التي بدا عندها جهد هذه التنمية الغير مستدامة(7).

وظهر مفهوم يجمع بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة وهو التنمية البشرية المستدامة والتي يشير إلى توسيع اختيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي، يمكن من تلبية حاجات الأجيال الحاضرة بأكبر قدر ممكن من العدالة بدون إهدار فرص إشباع حاجات الأجيال القادمة، جاء تركيز التنمية البشرية المستدامة على الإنسان على اعتبار أن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها، فمن أجله تقوم التنمية ومن خلاله تتحقق وقد خلص، تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى أن بناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي يقوم على تحقيق ثلاث مهام:

- احترام حقوق الإنسان والحريات، الحكم الصالح.
 - تمكين المرأة العربية وتحرير طاقاتها في إطار من المساواة والعدل.
 - تكريس اكتساب المعرفة وتوظيفها في الأنشطة المجتمعية كافة.
- وبتحقيق احترام حقوق الإنسان وإتاحة المعرفة، وتمكين المرأة إلى جانب الرجل يمكن أن تقوم تنمية حقيقية (8).

كان جوهر التنمية بعد الحرب العالمية الثانية، يتمثل في النمو السريع للدخل، حيث تؤكد يستخدم بكثرة للتعبير عن التنمية، لأنه يأخذ قدرة المجتمع على أديبات التنمية على جانب النمو، وأصبح مؤشر الدخل زيادة الإنتاج بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان، وأن معدل نمو الدخل الحقيقي يقيس بشكل عام التحسن في مستوى المعيشة، وخلال عقد الستينات تغير مفهوم التنمية إذ أن مظاهر التخلف الاقتصادي استمرت حتى بعد نيل البلدان النامية استقلالها، وبعد أن حققت معدلات عالية نسبيا في الناتج القومي، فقد كشفت التجارب العملية قصور مفهوم التنمية التقليدي والذي ظهر من البلدان المتقدمة، والذي يحصر مفهوم التنمية في مجرد النمو الاقتصادي السريع وذلك بسبب استمرار مشكلات البطالة والفقر وسوء توزيع الدخل، كما أن النمو السريع الحاصل في بعض البلدان لم يساعد على تحسين وضعها في النظام الاقتصادي العالمي، ومن ناحية أخرى استطاعت بلدان نامية لم تشهد سوى معدلات متوسطة في النمو في الدخل أن تحقق تقدما لا بأس به في عدد من المجالات المتصلة بإشباع الحاجات الأساسية(9).

التنمية لا تعني مجرد تنمية الموارد البشرية ولا حتى تنمية بشرية حسب أي تلبية الحاجات الأساسية لكنها تنمية إنسانية شاملة في البشر والمؤسسات المجتمعية لتحقيق الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية والمفهوم الواسع للتنمية

العدد 04 ديسمبر 2019 - مجلة علمية متعددة التخصصات

الإنسانية يضيف إلى الحريات المدنية والسياسية بمعنى التحرر من القهر ومن جميع أشكال الحط من الكرامة الإنسانية مثل الجوع والفقر والمرض والخوف والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ليصل إلى قاعدة عريضة تعتمد على مبادئ حقوق الإنسان (10).
ولقد مر مفهوم التنمية بالمراحل التالية:

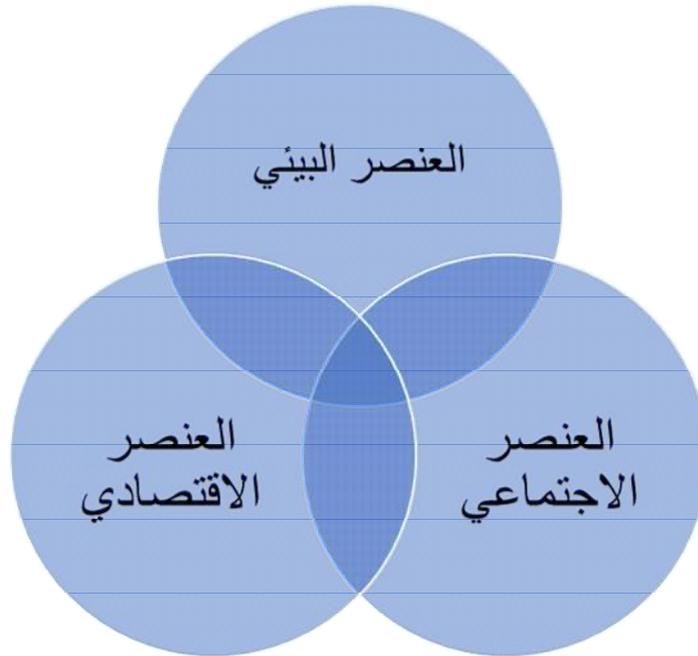
الشكل الأول: 01

النمو الاقتصادي ← التنمية البشرية ← التنمية المستدامة ← التنمية الانسانية الشاملة

المصدر: من إنجاز الباحثين

التنمية المستدامة إلى عملية واعية مستمرة، منظمة وممنهجة الهدف منها هو الارتقاء بالعنصر البشري وتلبية مختلف احتياجاته، باستغلال الموارد القائمة ولكن بشرط أساسي وهو عدم الإخلال بهذه الموارد والحفاظ على حق الأجيال القادمة منها، وتعتمد على ثلاث عناصر أساسية هي العنصر الاجتماعي البشري، العنصر الاقتصادي، العنصر البيئي.

الشكل الثاني 02: عناصر التنمية المستدامة



المصدر: من إنجاز الباحثين

أهداف التنمية المستدامة: يعد الهدف الأساسي للتنمية هو إيجاد بيئة تمكن الناس من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاقة وغالبا ما تتسنى هذه الحقيقة في الانشغال الآني بتكديس السلع والمال وقد حجب الانشغال

بالنمو الاقتصادي وبناء الثروة والغنى المادي، حقيقة أن التنمية في نهاية المطاف تتعلق بالناس وقد أخرج هذا الانشغال الناس من مركز النقاش والحوار حول التنمية إلى أطرافها (11).

وتتلخص عموماً أهداف التنمية المستدامة في:

- تلبية حاجات الأفراد: وهو الهدف الأول والمنشود من التنمية.
 - الحفاظ على المحيط والبيئة: وذلك باستخدام كافة الطرق والاستراتيجيات الصديقة للبيئة التي لا تخلف أي أثر مرغوب فيه على البيئة.
 - ترشيد الاستخدام والاستغلال ومحاربة الفساد والتبذير: وذلك من أجل إدامة الموارد المتاحة لتمكين الأجيال القادمة لاستفادة منها.
 - العمل من أجل إيجاد موارد ومصادر جديدة وبديلة: بحيث تكون هذه الموارد غير مضرّة بالبيئة وتساعد على تحسين حياة الأفراد.
 - تحسين حياة الأفراد: بمحاربة الفقر والجوع وإحداث نقلة في المستوى المعيشي للأفراد.
- مؤشرات التنمية: رغم اختلاف وجهات النظر حول مؤشرات التنمية المستدامة إلا أنها تتفق حول مؤشرات التالية:

1- المؤشرات الاجتماعية: ويمس كل ما له علاقة بالجانب الاجتماعي من صحة وتعليم، سكن...

2- المؤشرات البيئية: وهي المؤشرات التي تعنى بالجانب البيئي كالنظافة والتطهير، الغطاء النباتي...

3- المؤشرات الاقتصادية: وهي المؤشرات ذات البعد الاقتصادي مثل الدخل القومي والفردية التجارة...

متطلبات التنمية المستدامة: يمكن حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة فيما يلي (12):

1- القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية: حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يجد من موارد مستقبلية.

2- سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك، التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية في المنطقة وأولوياتها.

3- العناية بالتنمية البشرية في المجتمع: العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم وتشجيع الابتكار وتوظيف المحلية.

4- التنمية الاقتصادية الرشيدة: تبني برامج اقتصادية مبنية على المعرفة.

5- الحفاظ على البيئة: الاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة.

6- الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية: توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المتشابهة.

ثانيا: ماهية الطاقة المتجددة:

تم استغلال الطاقة المتجددة خلال القرن العشرين وهي تختلف في موارد الطاقة الناضبة وهي متنوعة وعديدة وتتجدد إما جزئيا أو كليا خلال الدورة السنوية، وتتواجد الطاقة المتجددة بأشكال مختلفة وأن مصدرها الأساسي هو أشعة الشمس، بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالإضافة إلى حرارة جوف الأرض بالنسبة للطاقة الجوفية وجاذبية القمر التي تسبب ظاهرة المد والجزر وتشمل الطاقة المتجددة الأنواع الرئيسية التالي (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، طاقة الكتلة الحية، الطاقة المائية، الطاقة الجوفية) كذلك عنصر آخر يسمى بالطاقة الجديدة هي الطاقة النووية والعديد من المصادر الأخرى التي تقع في مراحل متفاوتة من البحث والتجربة ولا يتوقع استخدامها في المستقبل المنظور، ومن بينها استغلال حرارة مياه المحيطات واستغلال حوكمة المد والجزر، وبالتالي تغيير الطاقة المتجددة هي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة أو غير محدودة ولكنها متجددة باستمرار وهي نظيفة ولا ينتج عن استخدامها تلوث بيئي (13).

الطاقة المتجددة هي تلك الطاقات التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري وهي بذلك عكس الطاقة الغير متجددة والموجودة غالبا في مخزون جامد في باطن الأرض ولا يمكن الاستفادة منها لا تدل تدخل الإنسان لانحراطها (14).

الطاقة المتجددة تعني إنتاج الطاقة من مصادر دائمة، حيث تكون مصادر الطاقة غير قابلة للنضوب حسب القياسات البشرية، وينطبق ذلك على المواد الخام النباتية النامية مثل الوقود الحيوي، ولكنه أيضا ينطبق على الطاقة المتجددة مثل الشمس والرياح بالإضافة إلى تزايد استخدام حرارة الأرض التي يطلق عليها وصف جيوحراري، ويتمثل المبدأ الأساسي في أن نحصل على الطاقة من العمليات التي تحدث بصفة مستمرة في بيئتها، ثم استخدام التكنولوجيا من أجل جعلها متاحة لكثير من الاستخدامات اليومية، ويتم دفع تلك العملية بصفة خاصة بواسطة

الطاقة الشمسية، كما أن الطاقة المتجددة ستظل أيضا متاحة في المستقبل حسب القياسات الزمنية المعتادة، وهذا يعني أنها لم تتناقص كما يحدث بالنسبة إلى مصادر الطاقة التقليدية والطاقة النووية(15) .

أسباب التوجه نحو الطاقة المتجددة: هناك العديد من الأسباب كانت وراء التوجه نحو الطاقات المتجددة هما:

- الأزمات الاقتصادية التي عرفتها دول العالم والتي مست قطاع المحروقات.
- ضرورة التنوع في موارد وصادرات الدول.
- إيجاد بدائل للطاقة الناضبة والتي لا بد من ترشيد استغلالها، خاصة ونحن نعلم أنها مهددة بالاستنزاف.
- إيجاد بدائل للطاقة الناضبة نظيفة غير مضرّة بالبيئة، خاصة وأن العالم يعيش كوارث بيئية بسبب استغلال الموارد الطاقوية.
- محاولة إيجاد مصادر اقتصادية طويلة الأمد.
- استغلال كافة الموارد المؤهلة التي تتضمنها الدول.

1- الطاقة الشمسية:

تعد الطاقة الشمسية من الطاقات البديلة للنفط لما تنفرد به من خصائص تميزها عن غيرها من الطاقات المتجددة وتعرف على أنها ذلك الضوء والحرارة المنبعثة من الشمس، وقد تم تسخيرها منذ القدم، توفر الشمس للأرض في ساعة واحدة طاقة تزيد عن تلك المستخدمة على مدار عام في جميع أنحاء العالم، ويمكن استخدام هذه الطاقة بالعديد من الوسائل مثل الخلايا الكهروضوئية (16).

على رغم المساهمة المتواضعة للطاقة الشمسية من إجمالي الطاقة المتجددة فقد استقطبت اهتماما واسعا وتميزت بمعدلات نمو عالية نسبيا حوالي 06 بالمائة سنويا وهي تعتمد على السقوط المباشر لأشعة الشمس، ولذلك فهي مناسبة للمناطق الصحراوية والسهبية وقدر إجمالي الطاقة للأكبة في العالم التي تنتج من المحطات الحرارية الشمسية بنحو 354 ميغاواط عام 2005 (17).

تزرخ الجزائر بإمكانات كبيرة من الطاقة المتجددة خاصة الطاقة الشمسية منها، نظرا لمساحتها وموقعها الجغرافي حيث تعتبر من أغنى الحقول الشمسية في العالم، حيث تقدر كمية الطاقة الواردة ب 5 كيلواط / سا / م² وتصل

إلى 7 كيلواط / س / م 2 وهو ما يتيح إشعاعا سنويا يتجاوز 3000 كيلواط / سا / م 2، وهذا ما يعني أنها تسمح بتغطية 60 مرة احتياجات أوروبا الغربية و4 مرات الاستهلاك العالمي، 5000 مرة الاستهلاك الوطني من الكهرباء وهذا حسب وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية الحقل الشمسي التي تحظى به الجزائر بأزيد من 3000 ساعة شمسية هو الأهم في حوض البحر الأبيض المتوسط بحجم 169440 تريتناواط / سا / سنويا، ويصل المعدل السنوي للطاقة الشمسية المستقبلية إلى 1700 كيلواط / سا / م 2 بالمناطق الساحلية والهضاب بينما الصحراء فبمعدل 2650 كيلواط / سا / م 2(18).

ومن بين أهم مقومات الطاقة الشمسية في الجزائر ما يلي(19):

- وفرة الأراضي الصحراوية المشمسة أغلب أيام السنة كم أن الشمس تمتد ب أكثر من 2000 ساعة في السنة.
 - تعد صحراء الجزائر من أكبر الصحاري في العالم وتمتاز الحرارة الشديدة خاصة في فصل الصيف حيث تفوق درجة الحرارة 60 درجة وتمثل مساحة الصحراء في الجزائر أكثر من 80 بالمائة مما يساعد من استغلال أكثر للطاقة الشمسية.
 - تشير الكثير من الدراسات إلى أن الطاقة الشمسية التي تمتلكها الجزائر تتيح لها حتى فرصة تصدير هذا النوع من الطاقة الدول الأخر وذلك لاتساع مساحات الجزائر واستمرار تعرضها لكميات عالية من موجات الإشعاع الضوئي والكهرومغناطيسي الصادر من الشمس.
 - أن هناك التزامات للعديد من دول العالم ومن ضمنها الجزائر في مؤشر المناخ الدولي في كونها تعمل على تخفيض الإشعاعات الملوثة التي تسبب الاحتباس الحراري وتغيير المناخ.
 - توجد بالجزائر مجتمعات قروية صغيرة متفرقة ومتباعدة، حيث يقدر عدد سكان الريف 41 بالمائة من إجمالي السكان وأنه قد يتعذر لأسباب عملية واقتصادية ربط هذه القرى والأرياف في بعض الأحيان بالشبكة الرئيسية.
- 2- الطاقة المائية: يعود تاريخ الاعتماد على المياه كمصدر للطاقة إلى ما قبل اكتشاف الطاقة البخارية في القرن الثامن عشر حتى ذلك الوقت كان الإنسان يستخدم مياه الأنهار في تشغيل بعض النواعير التي كانت تستعمل

لإدارة مطاحن الدقيق وآلات النسيج... أما اليوم وبعد أن دخل الإنسان عصر الكهرباء، بدأ استعمال المياه لتوليد الطاقة الكهربائية كما تشهد في دول عديدة مثل النرويج والسويد وكندا والبرازيل، ومن أجل الغاز

3- طاقة الرياح: تعتبر طاقة الرياح من الطاقات المتجددة الأكثر استخداما في العالم منذ القدم، حيث استخدمت لضخ المياه وكذلك لطحن الحبوب غير أنها حاليا تستخدم بتكنولوجيا التوربينات الهوائية إلى توليد طاقة كهربائية معتمدة في ذلك على سرعة ورياح عالية تتراوح بين 6-20 م/ثا وتقدر الاستطاعة الكهربائية لها والمنتشرة تجاريا 1 كيلواط إلى 5 ميغاواط (20).

بموجب دراسات حديثة جرى تحديد مواقع مؤهلة لاحتضان مزارع الطاقة الكهربائية بالطاقة الريحية بمناطق رأس الوادي، بجاية، سطيف، برج بوعريش، تيارت وإمكانية استغلال طاقة الرياح في المناطق الجنوبية مثل تندوف، تيميمون، بشار هذا ما يوحي على وجود عدة مناطق في التراب الوطني مؤهلة للاستغلال الأفضل لطاقة الرياح فيها، إن أهمية استعمال طاقة الرياح تكمن في كونها اقتصادية 5 إلى 6 دنانير للكيلووات في الساعة، مما يجعلها أقل تكلفة مقارنة بالطاقة الشمسية كما أنها تتم في الجو وهي غير ملوثة، وتتوفر على تكنولوجيا بسيطة وغير معقدة مقارنة بالمصادر الأخرى للطاقة، بالإضافة إلى أن الخوض في استغلال الرياح قيمة استثمارية مضمونة، لاسيما وأن الجزائر تعتبر بلدا رائدا في استغلال الموارد غير القابلة للنفاد، وهي تملك قدرات إقليمية في صورة أزيد من 1200 كيلومتر من السواحل و1500 كلم تفصل شمال البلاد عن جنوبها وأن الاقتناء بثروة الجزائر من الرياح يمنح مزايا أكيدة من أجل استثمار عقلائي بالارتكاز على القوة القاطرة للرياح، وتسمح هذه المقاربة المستقبلية بتقليص مصاريف الطاقة التقليدية عبر استعمال الطاقة النظيفة وإطلاق عمليات تكون متخصصة على المدى الطويل (21).

تعتبر طاقة الرياح في الجزائر موردا للطاقة بعد الطاقة الشمسية إذ توضح خارطة سرعة الرياح إلى وجود ثماني مناطق شديدة الرياح قابلة لاحتضان تجهيزات توليد الطاقة من الرياح، وهي موزعة كالتالي منطقتان على الشريط الساحلي، ثلاث مناطق في الهضاب العليا، وثلاث مناطق أخرى في الصحراء، كما قدرت الاستطاعة التقنية للطاقة المولدة من الرياح لهذه المناطق 172 تيراواط / سا/ سنويا منها 37 تيراواط / سا/ سنويا قابلة للاستغلال لمختلف النشاطات في القطاع الاقتصادي (22).

4- الطاقة الحرارية الجوفية: تتوفر الجزائر على أكثر من 200 مصدر حراري تتوكل في الشمال الشرقي والشمال الغربي للوطن تتجاوز درجة حرارتها 41 درجة مئوية وترتفع إلى 98 في حمام المسخوطين بقلمة لتصل إلى 118 ببسكرة، حيث يتم الحصول على أكثر من 12م3 / الثانية من الماء الساخن والذي يتراوح درجة حرارته بين 22 و 98 درجة مئوية وهو ما يسمح بإنشاء محطات لتوليد الكهرباء إلا أنه لا يتم استغلالها حاليا سوى في تجفيف المنتجات الزراعية وتكييف بنايات إضافة إلى تدفئة البيوت الزراعية والاستشفاء بصفة أساسية وبالتالي إهدار إمكانات نظيفة لإنتاج الطاقة الكهربائية، كم تتوفر الجزائر على طبقة جوفية من المياه الحارة يجدها من الشمال بسكرة ومن الجنوب عين صالح ومن الغرب أدررا أم من الجهة الشرقية فإنها تمتد إلى الحدود التونسية وتقدر درجة حرارتها حوالي 7 درجة مئوية وبالتالي شكل خزان واسع حرارة الأرض الجوفية (23).

ثالثا: الطاقة المتجددة كرهان استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر في ظل أزمة انخفاض أسعار البترول

1- أهمية الطاقة المتجددة كأساس لتحقيق التنمية المستدامة (24):

- حماية المناخ: مواد ضارة أقل تسير عملية دفء الأرض عالميا بصورة أبطأ بسبب تراجع كميات الميثان غير المرغوب فيها، كما لا يتم إخراج أية كميات من ثاني أكسيد الكربون خلافا لمصادر الطاقة التقليدية.
- البديل لمصادر الطاقة التقليدية التي تنضب: من الضروري دعم مصادر الطاقة البديلة بسبب التراجع التدريجي لمصادر الطاقة، وكذا من الضرورة الاستفادة من التقدم التكنولوجي.
- ضغوط قليلة لزيادة الأسعار: يؤدي استخدام الطاقات المتجددة والمنافسة القوية إلى ارتفاع النوعية مع نمو عادل للأسعار، كما يتوقع المرء على المدى البعيد أسعار أقل.
- البديل للطاقة النووية: سيوفر استخدام مصادر الطاقة المتجددة قدرات كبيرة إيكولوجيا ثم على المدى البعيد اقتصاديا، ثم إن البحوث والتطوير تؤدي إلى أساليب تكنولوجية متنوعة ذات تأثير أقوى وعمر أطول، حيث يؤدي ذلك إلى الحد من الأضرار الناتجة عن مصادر الطاقة التقليدية والنووية والتي تمثل خطرا على البيئة والمناخ،

- المزيد من فرص العمل: من المتوقع أن يتضاعف عدد فرص العمل في ألمانيا في القطاع الاقتصادي للطاقة المتجددة حتى عام 2020 إلى 500,000 فرصة.
- طاقة شمسية لا تنضب: ما يغرينا أن الشمس يمكنها خلال 50 دقيقة فقط أن تشع على الأرض قدرا من الطاقة يعادل ما يحتاجه البشرية كلها خلال عام كامل.
- حيث تم إقرار الجمعية العامة للأمم الحصول على خدمات الطاقة الحديثة تكلفة معقولة في البلدان النامية أمر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الأهداف الإنمائية الألفية، والتنمية المستدامة وهو ما من شأنه أن يساعد على الحد من الفقر وتحسين أحوال ومستويات معيشية عالية لسكان العالم، إذ تشدد على أهمية الاستثمار في سبيل الحصول على خيارات تكنولوجيا الطاقة الأنظف وتأمين مستقبل للجميع يمكن فيه مواجهة تغيير المناخ وضرورة زيادة إمكانية الحصول على خدمات وموارد طاقة يمكن التعويل عليها وتحمل تكاليفها وتكون مجدية اقتصاديا ومقبولة وسليمة بيئيا تحقيقا للتنمية المستدامة وإذا تأخذ في الاعتبار اختلاف الأوضاع في البلدان، ولاسيما البلدان النامية، وسياساتها الوطنية والاحتياجات الخاصة بها(25).
- وتتلخص عموما دور وإسهام الطاقة الخضراء أو الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية عموما في:
 - توفير مناصب شغل للأفراد وبتالي المساهمة في تخفيض نسبة البطالة.
 - فتح المجال أمام الاستثمار المحلي والدولي في هذا المجال.
 - التحول من الاعتماد الكلي على النفط والغاز إلى الاعتماد على موارد متجددة.
 - إيصال كافة مختلف مناطق الوطن بموارد الطاقوية بالضوء والتدفئة من خلال الطاقة الشمسية، طاقة الرياح...
 - الاعتماد على الطاقات النظيفة والصدقية للبيئة.
 - رفع مستوى الدخل الوطني.
 - تنويع الواردات والصادرات الاقتصادية للدول.
 - تحقيق التنمية المحلية وبتالي الانعكاس على التنمية الوطنية الشاملة.

البرامج الوطنية في مجال الطاقة المتجددة:

- إصدار قانون 99-09 المتعلق بالتحكم في الطاقة والذي يهدف إلى (26):
- ترسيخ الفعالية الطاقوية.
- ترقية استخدام الطاقات المتجددة.
- حماية البيئة.
- إصدار قانون 04-09 بتاريخ 4 أوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة والذي يهدف إلى تحدي كفاءات ترقية الطاقة المتجددة والمساهمة في السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم، بثمين مصادر هذه الطاقة وتعميم استعمالها.
- برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر للفترة 2010-2030: وقامت الجزائر بإطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية للفترة 2030/2010 وتستند رؤية الحكومة الجزائرية على إستراتيجية تتمحور حول تامين الموارد التي لا تنضب مثل الموارد الشمسية، واستعمالها لتنويع مصادر الطاقة، ويهدف هذا البرنامج إلى تأسيس طاقة إنتاجية مقدرة بحوالي 22000 ميغاواط منها للاستهلاك المحلي، وبالتحديد لتغطية الطلب الوطني المتزايد على الكهرباء، وتوجيه 10000 ميغاواط الباقية نحو التصدير، إن هذا البرنامج يركز على الطاقة الشمسية الضوئية والطاقة الشمسية الحرارية وكذلك الطاقة الهوائية والتي تملك فيها الجزائر إمكانيات هائلة، حيث من المنتظر أن يصل إنتاج الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية إلى 37 بالمائة بحلول 2030 ويقدر أيضا أن تشارك الطاقة الهوائية بإنتاج 32 بالمائة من إنتاج الكهرباء بحلول عام 2030(27).

مميزات الطاقة المتجددة: تتميز الطاقات المتجددة عموما ب:

- الطاقات المتجددة عموما تتميز بالنظافة وعدم إلحاق الضرر بالبيئة حيث يطلق عليها بأنها طاقات صديقة للبيئة.
- الطاقات المتجددة هي طاقة تدوم أطول من الطاقات الناضبة.

- تعتبر مصدر أساسي للتنمية المستدامة، وبدليل للطاقات الطاقوية.
- هي طاقات تعتمد على الموارد المحلية للدول.

معيقات تطبيق الطاقات المتجددة:

- تتطلب إمكانيات ورؤوس أموال كبيرة.
- تتطلب تكنولوجيا معقدة نوعا ما.
- نقص الاستثمار في هذا المجال.
- نقص اليد العاملة الفنية المتخصصة.
- ضعف التشريعات القانونية المعنية بمجال الطاقة المتجددة.

خاتمة: تعتبر الطاقة المتجددة أو ما يطلق عليها بالطاقة الخضراء، المجال المستقطب للنظر بالنسبة للكثير من الدول، خاصة التي تعاني من شح موارد الطاقة الحفروية، أو التي تعتمد على الموارد الطاقوية الحفروية ركيزة أساسية للاقتصاد، خاصة والعالم يشهد أزمت عديدة بسبب انخفاض أسعار البترول، لذا كان من الضروري إعادة النظر والتوجه للطاقات المتجددة للاميازات التي تتميز بها وكونها تلعب دورا استراتيجيا في تحقيق التنمية.

قائمة المراجع:

- 1- أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، ط2، (الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2013).
- 2- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، ط1، (الأردن، دار وائل للنشر، 2007).
- 3- قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، ط1، (لبنان مكتبة حسن العصرية، 1013).
- 4- ميمونة مناصرة، هوية المجتمع المحلي في مواجهة العولمة من منظور أساتذة جامعة بسكرة، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الاجتماعية).
- 5- أشرف محمد عاشور، جغرافية التنمية في عالم متغير، (دار المعرفة الجامعية 2014).
- 6- عبد الفتاح شمس، الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمي، ط1، (القاهرة، دار الفكر العربي، 2013).
- 7- التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول (جامعة الملك عبد العزيز: وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، الإصدار الحادي عشر لمركز الإنتاج العالمي لجامعة الملك عبد العزيز، 1426هـ).
- 8- توكاشت عماد، واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011، 2012).

- 9- شبوطي حكيم، خليفة أحلام، مجهودات الجزائر في مجال استخدام الطاقات المتجددة، (مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الموسوم تحت عنوان انعكاسات انخيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)، جامعة المدينة، الجزائر، 7_8 أكتوبر 2015).
- 10- بيته ساندر واخرون، ت حسام الشيمي، التنمية المستدامة لمصادر الطاقة المتجددة" الشمس، الرياح، المياه، حرارة باطن الأرض"، ط1، (مجموعة النيل العربية)، 2014.
- 11- شماني وفاء، أفاق الطاقة المتجددة كبديل للطاقة القائمة في الجزائر، (مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الموسوم تحت عنوان انعكاسات انخيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)، جامعة المدينة، الجزائر، 7_8 أكتوبر 2015).
- 12- السنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع، قرار تحذته الجمعية العامة في 20 ديسمبر 2010، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 16 فيفري 2011.

التفكك الاسري في المجتمعات الجزائرية

family disintegration the Algerian societies

ط.د. شاتي نجة ، جامعة محمد بن أحمد وهران 2

nadjet1sara@gmail.com

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع مشكلة التفكك الأسري في المجتمع الجزائري واهم الأسباب المؤدية إليه باعتبار أن الأسرة هي اللبنة الأساسية لبناء المجتمع و تزويده بجيل يساعد على النمو والتقدم تحت ظل التفاهم والانسجام داخل الاسرة لضمان استقرار المجتمع بعيدا عن الخوف والانحراف والأحداث بما يؤثر على الاسرة و المجتمع ككل.
الكلمات المفتاحية: التفكك الأسري

Abstarct:

the family is the basic building of society ,providing it with a generation that helps it grow and progress under the shadow of understanding ,harmony within the family to ensure the stability of the society away from fear, deviation and events that affect the family And society as a whole. so this study aims to determin the reality of family disintegration in the Algerian society us well us the important reasons leading to it. .

Key words: family disintegration.

*المؤلف المراسل: شاتي نجة الإيميل: nadjet1sara@gmail.com

مقدمة:

تعد الأسرة النواة الأولى التي تنمي شخصية أبنائها في المجتمع ، وتساعدهم على تشكيل شخصيتهم بصفة عامة، مما يجعلنا نهتم بدراستها وفهم طبيعتها ودراسة ما يعترها من مشاكل، وما انتابها من فقدان للتواصل وغياب العلاقات الحميمة ، التي كانت من أبرز سماتها والتي حمتها لعقود طويلة قيم راسخة تحكم فيها الشرع والعرف معًا ، لنجد أن وضع البنين الأسري في كثير من الدول العربية ، قد بات يتعرض إلى شقوق وتصدمات خلقتها أسباب كثيرة، أدت بدورها إلى مظاهر من التفكك والانحيار في بعض الأسر ، وإلى تفاقم المشكلات الأسرية .

ولا تزال الأسرة العربية ومن بينها الجزائر تتعرض لضغوط كثيرة فرضتها متغيرات اجتماعية، ونظرا للتطور الذي أصاب جميع مناحي الحياة فقد تعرضت الأسرة إلى كثير من المشكلات والضغوط والمتطلبات ، الأمر الذي ساهم في التأثير في دور الأسرة.

الاشكالية :

مرت دراسة الأسرة بعدة تطورات تعكس ظروف العصر وطابع الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، ولذلك عندما أدرك الباحثون أن الأسرة أخذت تواجه عددا من المشاكل نتيجة لانتشار التصنيع وما صاحبه في أول الأمر من فقر وهجرة وبؤس، حول الباحثون اهتمامهم إلى دراسة العوامل التي تؤدي إلى تصدع الأسرة، وما قد يترتب عليها من طلاق وانفصال وانحراف للأحداث ، وتحول اتجاه الباحثين مرة أخرى عندما تزايد عمل المرأة وما ترتب عليه من تغيرات هامة في وظائف الأسرة وفي ظهور الفردية، نظرا لتغير عمليات التنشئة الاجتماعية وعلاقة الأسرة بالجماعات الأخرى في المجتمع(بيومي محمد، أحمد ناصر، عفاف عبد العليم، 2003) 1

لقد بات واضحا أن الأسرة من حيث وظائفها وبنائها وأدوارها في حالة من عدم الاستقرار والتوازن، لذا ظهر العديد من المشكلات داخل نطاق الأسرة وخارجها، كما ظهرت العديد من الدراسات والبحوث لرصد التغيرات السريعة التي أصابت الأسرة بشكل مباشر وفعال في بنائها وتحولها من الأسرة الممتدة إلى النواة

¹ بيومي، محمد أحمد وناصر، عفاف عبد العليم علم الاجتماع العائلي: دراسة التغيرات في الأسرة العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر. (2003) .

من ناحية ، والتغيرات التي أصابت الأدوار والروابط العائلية وظهور المعايير والاتجاهات الجديدة من ناحية أخرى.(هايل عمرو 2007ص05) 1

وغالبا ما يؤدي هذا التوتر إلى عطل فاعلية الأسرة وتخرجها عن خطها السوي في تحقيق أهدافها ، ويؤدي بالتالي إلى تفككها وانحلالها، وبناء على ما تقدم ، فإن الدراسة الحالية تهدف الى:

-التعرف على ظاهرة التفكك الأسري في المجتمعات الجزائرية.

-أكشاف أهم الأسباب المؤدية إلى التفكك الأسري

التعريفات الإجرائية لمغيرات الدراسة:

الأسرة :

هي عائلة الحدث التوجيهية التي تتكون من الأب والأم أو من يقوم مقامهما والأخوة والأخوات ومن يعيش معهم بصفة دائمة وبنفس السكن من الأهل والأقارب.

التفكك الأسري :

بانه انهيار الوحدة الأساسية للأسرة وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها عندما يفشل عضو او أكثر فيها من القيام بدوره ، فيكون التفكك لاهتمام كل فرد بما يخصه لا بما يهم استقرار الأسرة وتماسكها.

مفاهيم متعلقة بمصطلحات البحث :

التفكك الأسري:

تعتبر الأسرة اللبنة الأساسية للمجتمع ، فهي التي مدت ولا تزال تمد المجتمعات بالبراعم الفتية وتكسبهم طرق معينة لكي يكونوا قادرين على أن يلعبوا دور الراشدين في مؤسسات المجتمع الأخرى .بالإضافة إلى ذلك فإن الأسرة هي أهم مؤسسة اجتماعية تؤثر في شخصية الطفل وتحدد معايير سلوكه وتشكل شخصيته عن طريق التفاعل الداخلي المتكرر والقراءات المستمرة، كما أنها الجماعة التي تستمر في الغالب، في تشكيل وصياغة هذه الشخصية لفترة طويلة من الزمن، الأمر الذي يؤدي إلى تثبيت المبادئ التي تؤمن بها الأسرة في شخصية الطفل وتدعيمها طوال الحياة. وتقوم الأسرة بوظائف متعددة منها: تنمية الاتجاه الديني عند

1 نادية هايل عبد الله العمرو، التفكك الاسري وعلاقته بانحراف الفتيات في الاردن-دراسة مقارنة بين الفتيات المنحرفات وغير المنحرفات، رسالة ماجستير،جامعة مؤتة، الاردن (2007).

الصغار، والحماية والإنتاج الاقتصادي والمادي والخدمات الأساسية ، أيضا إعطاء الفرد مكانة اجتماعية ، و تربية الصغار، و تجديد النشاط والترفية و الحب. (نادية هايل عبد الله العمرو، 2007، ص:7) 1
فالتفكك الأسري يعد عنوانا واسعا ويشمل كل إساءة صغرت او كبرت داخل كيان الأسرة لا نستئين بصغرها كبداءة اللسان ولا نقلل من كبرها كالإساءة عبر التمرد الأسري ولإطلاق مثلا معتقدين بان الاستهانة بالمشاكل الأسرية الصغيرة ستقودنا إلى التورط في الكبيرة منها ، باعتبار أن المشاكل الكبيرة بالمشاكل الكبيرة هي بنات الصغيرة التي قد نغض الطرف عنها أحيانا كثيرة (يوسف غضبان 2009، ص:6) . 2

مفهوم الأسرة:

الأسرة هي مؤسسة اجتماعية تمثل جماعة نظامية بيولوجية اجتماعية تتكون من زوجين وأبنائهما .وتقوم على دعامتين، الأولى بيولوجية تتمثل في علاقات الزواج وعلاقات الدم بين الوالدين والأبناء وسلالة القرابة، والثانية دينية اجتماعية ثقافية ،حيث يقوم الرباط الزوجي تبعاً لتعاليم الشريعة، ويتم الاعتراف الاجتماعي بها، كما تتحدد أشكالها ونماذجها تبعاً للثقافة الاجتماعية السائدة.(مصطفى حجازي 2011، ص:14) 3
و يعرفها بوجاردس بأنها جماعة اجتماعية تتكون من الأب والأم وواحد أو أكثر (BOGARDUS) من الأبناء ، يتبادلون الحب ويتقاسمون المسؤولية وتقوم الأسرة هذه بتربية الأطفال حتى تمكنهم من القيام بواجباتهم وضبطهم ليصبحوا أشخاصا يتصرفون بطريقة (اجتماعية.

كما يعرفها ابن منظور بقوله: أنها الدرع الحصين التي يحمي بها الإنسان عند الحاجة ويتقوى بها "نادية هايل عبد الله العمرو،(2007:ص12) 4

أشكال الأسرة :

¹ ، مرجع سابق (2007). ص:07

² يوسف غضبان، سجناء في قصر الزوجية دراسات في امن الاجتماعي. 2009 ص.06

⁴مصطفى الحجازي،(2011) : واقع الإرشاد الأسري ومتطلباته في دول مجلس التعاون سلسلة الدراسات الاجتماعية العدد (67) ، المنامة، مملكة البحرين ص:14

⁴ ، مرجع سابق (2007).ص:12

أولاً: / الأسرة الممتدة : وتتألف من الزوج والزوجة والأبناء والأحفاد، وقد يضاف لها أيضا أبو الزوجة أو الزوج وهي النمط القديم للأسرة، ولا ازل هذا النوع من الأسر موجودا حتى اليوم.
ثانياً/ :الأسرة النووية: وتتألف من الزوج والزوجة والأولاد أو بدون أولاد. وبعضهم يعتبر أن الزواج الذي لا ينجب لا يشكل أسرة.

مفهوم التفكك الأسري:

يقصد بالتفكك الأسري انه فك الشئ بعد ترابطه وفصله من تجمعه، فالتفكك الأسري هو انفكاك فرد أو أكثر عن الأسرة وضعف العلاقات والترابط والرحمة والمحبة والمودة بين أبناء أو بين الأبناء والوالدين او احدهما ومن ثم قد يؤدي إلى انحلال الأسرة ونشوب الخلافات وزيادة التذمر والاستياء(سلوى الجسار 2013، د.ص) 1 ؛ هذا ما نهي عنه ديننا الحنيف حيث قال تعالى "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون". (الروم: 21) 2
عموما لا يوجد هناك اتفاق بين علماء النفس الاجتماعي على تحديد مفهوم التفكك الأسري، كما لم يتفقوا حول تسمية المفهوم ذاته؛ فمنهم من يستخدم مفهوم "التفكك الأسري" ليعني فقدان أحد الوالدين أو الهجر أو الطلاق أو تعدد الزوجات ، فيما يستخدم آخرون مفهوم "البيوت المحطمة ليعني البيوت نتيجة الطلاق أو الهجر أو موت أحد الوالدين أو كليهما. ويستخدم فريق ثالث مفهوم " التصدع الأسري" ليشير إلى تصدع الأسرة جراء تعدد الزوجات أو الطلاق أو وفاة أحد الوالدين ، ولكن على الرغم من ذلك فثمة عناصر مشتركة فيما تتضمنه تلك التسميات من معانٍ تتعلق بالطلاق او الموت أو الهجر أو الغياب طويل الأمد لأحد الوالدين (الياسين جعفر 1988) 3

أشكال التفكك الأسري:

يشير الأدب النفسي إلى أن التفكك عامل الأسري يأخذ أنواعا متعددة ومنها:-

1 سلوى الجسار، 19-01-2013: التفكك الاسري واثره في سلوك الابناء، الكويت، تم استرجاعها من الموقع

www.assakina.com/news/news1/21142.html بتاريخ: 2017/05/17 على الساعة: 8:31

2 سورة الروم آية 21 .

3الياسين ، جعفر ، اثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث ، بيروت.(1988) .

1-التفكك الجزئي :وهو التفكك الناتج عن حالات الهجر المتقطع والانفصال المقصود حيث يعود الزوج والزوجة إلى الحياة الاسرية ، ومن المستبعد أن تستقيم حياتهما الزوجية إذ تبقى مهددة من وقت لآخر بالهجر والانفصال. (اسماء رضا خليل المصري ، اسماء محمد عبد القادر، نسمة رمضان عبد الرحمن ، ياسين محمد شحاتة ،2010،ص:15) 1

2-الوحدة الأسرية غير الكاملة :وتتمثل في عجز الأب أو الزوج عن أداء واجباته والتزاماته كما هي معروفة - من قبل المجتمع - وفي ضعف السيطرة الاجتماعية على الأطفال.

3-التغيرات في تعريف الدور التي تنتج عن التأثير المختلف للمتغيرات الحضارية التي قد تؤثر في مدى ونوعية العاقات بين الزوج والزوجة - كخروج الزوجة للعمل وتوزيع المسؤولية بين الزوج والزوجة وادعاء كل طرف بمسئوليته عن قيادة الأسرة .الخ، صراع ما بين الآباء، أو صراع بين جميع أفراد الأسرة وظهور مشكلات التنشئة الاجتماعية للأبناء.(اسماء رضا خليل المصري ،اسماء محمد عبد القادر، نسمة رمضان عبد الرحمن ، ياسين محمد شحاتة ،2010،ص:15) 2

4-الأزمات الأسرية الناتجة عن أحداث خارجية ومنها الغياب العرضي كسجن رب الأسرة، أو إرساله في مهمات عمل بعيد عن مكان الأسرة ولمدة طويلة بحيث يضعف دوره الموجه في الأسرة، وأحياناً بسبب الموت أو الكوارث الطبيعية التي قد تصيب أحد الزوجين وتشله عن عمله.

6-أسرة القوقعة الفارغة :وهي أن يعيش الأفراد حقاً كأسرة ولكن اتصالاتهم ببعض البعض وتوزيع الأدوار بينهم تكون معدومة، أو تسود معظم) علاقاتهم الشجار، واختلاف الرأي) نادية هايل عبد الله العمرو2007،ص:13-14). 3

تصنف أنماط التفكك الأسري إلى ما يأتي:

أ -التفكك الأسري الجزئي: الناتج عن حالات الانفصال والهجر المتقطع، حيث يعود الزوجان إلى الحياة الأسرية، غير أنها تبقى حياة مهددة من وقت لآخر بالهجر أو الانفصال.

1اسماء رضا خليل المصري أسماء محمد عبد القادر نسمة رمضان عبد الرحمان ياسين محمد شحاتة، (2010)مرجع سابق ص:15

2 مرجع سابق (2010) ص:15

3 مرجع سابق ، (2007).ص:13/14

ب- التفكك الأسري الكلي: الناتج عن الطلاق أو الوفاة أو الانتحار أو قتل أحد الزوجين أو كليهما.
كما أن هناك تصنيف آخر للتفكك الأسري على النحو الآتي:
أ- التفكك النفسي الاسري لناتج عن حالات النزاع المستمر بين أفراد الأسرة وبخاصة الوالدين، فضلا عن عدم احترام حقوق الآخرين والإدمان على المخدرات والكحول ولعب القمار. (الياسين جعفر، 1988، 1)
ب- التفكك الأسري الاجتماعي الناتج عن الهجر أو الطلاق أو وفاة أحد الوالدين أو كليهما أو الغياب طويل الأمد لأحد الوالدين، وقد يزيد على ذلك غياب العدل في حالات تعدد الزوجات وكذلك يتضمن هجر احد الزوجين للأبناء بانشغاله بالعمل بحيث لا يستطيع الإشراف على تربيتهم مما يؤدي إلى انعدام روابط الأسرة . (أسماء رضا خليل المصري ، أسماء محمد عبد القادر، نسمة رمضان عبد الرحمن ، ياسين محمد شحاتة ، 2010، ص:15) 2
أسباب التفكك الأسري:
يذكر البتل الهاجري، وآخرون (2001) أن التفكك الأسري يعود لعدة أسباب او عوامل نفسية ودينية واقتصادية واجتماعية، ولكن يمكن حصرها بالآتي:
عدم الالتزام والتمسك بالأسس المعروفة شرعاً بالزواج المتمثلة بتعاليم القرآن وتعاليم الرسول) صلى الله عليه وسلم:
إن كثير من الأفراد يقوم أساسهم على اختيار المرأة لجمالها أو لما تملك من الأموال، وكذلك العائلة تلعب دوراً مهماً في الاختيار، أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: خولوا لأبنائكم فإن العرق دساس كما قال : تنكح المرأة لأربع :لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك . " حيث أن هذا دليل على أساس الدين والعقيدة من أجل الزواج من المرأة، متخليًا من المعايير الأخرى من المال والحسب والجمال، من أجل أن تبني الأسرة على أسس متينة وثابتة.

¹ مرجع سابق (1988)

² مرجع سابق (2010) ص:15

المشكلات الأسرية:

إن الأسرة تشكل القاعدة التي ينتمي إليها الفرد، إلا أن النزاع والشجار بين الزوجين يخلق جوًا من عدم الاستقرار بين الزوجين، بما له من انعكاس سلبي على أفراد الأسرة، إذ أن حالات النزاع والخصومة التي تجري على مرأى من الأبناء تترك بصماتها على شخصيتهم، فنلاحظ بأنهم يهربون من جو الأسرة المضطرب المشحون بالخوف والقلق والصراع، وعدم الاستقرار، إذ يحاولون البحث عن بديل يتقبلهم وينتمون، فيصبحون عناصر هدم بدلا من أن يكونوا عناصر بناء ومصدر سعادة لأسرتهم ومجتمعهم. (نادية هيل عبد الله عمرو، 2007، ص:16) 1

العامل الاقتصادي:

تؤدي العوامل الاقتصادية إلى عدم استقرار الأسرة وعدم تماسكها فالبطالة تؤدي إلى تفويض سلطة الزوج (أسماء رضا خليل المصري ، أسماء محمد عبد القادر، نسمة رمضان عبد الرحمن ، ياسين محمد شحاتة ، 2010، ص:19) 2 فهو المطالب بتوفير الحياة الكريمة للأسرة والسير بها نحو بر الأمان، وبعد الفقر والبطالة في كثير من المجتمعات السبب الرئيس عن الأزمات الأسرية، إذ يؤدي إلى عدم إشباع الحاجات الفسيولوجية لأفراد الأسرة، مما يقود إلى تشرد الأبناء وحرمانهم من فرصة التعلم، ويجبرهم على العيش في المناطق المكتظة وفي مساكن غير صحية تسبب الأمراض وتضاعف احتياجات الأسرة، مما يؤدي إلى نشوء التوتر والنزاع بين أفراد الأسرة، و تجد الأم نفسها مضطرة إلى التسول أو العمل خارج المنزل، مما يجعل الأبناء عرضة للضياع دون مربٍ أو موجهٍ ، وقد يؤدي عملها إلى نشوء الشقاق والنزاع مع الزوج(نادية هيل عبد الله عمرو، 2007، ص: 16) 3

إذا تمعنا جيدا فإنه لا الفقر قادر على تفتيت عضد الأسرة ، ولا الغنى يدفع التفكك والانهيار عن الأسرة المفتتة إذا لم يتوفر لديها إرادة التلاحم وقوة التراحم، فكم من أسر تعيش الفقر والفاقة ولكنها تعطي أروع الصور في التكامل الأسري، وكم من عائلات تعيش على خزائن المال والذهب تنخر في عظامها الفرقة والشقاق والتنازع والطلاق ومن هناك يتبين ان المال لا يصنع التراحم الأسري، ولا يساهم في تفككها لأنه

¹ ، مرجع سابق (2007).ص:16

² مرجع سابق (2010) ص:19

³ مرجع سابق ، (2007).ص:16

عرض مكتسب بل إن المشكلة ليست بالمال بقدر ما في من يمتلك المال (يوسف غضبان، 2009، ص:15) 1

عمل الأم:

إن ما نشاهده اليوم من انشغال الأمهات في عملهن وحرصهن على وكرهن الاجتماعي والوظيفي ومظهرهن خارج المنزل أدى إلى إهمالها لبعض وظائفها داخل الأسرة فهي الزوجة الطيبة وإلام الحنون ، المدبرة لشؤون البيت (أسماء رضا خليل المصري ، أسماء محمد عبدا لقادر، نسمة رمضان عبد الرحمن ، ياسين محمد شحاتة ، 2010، ص:22) 2 ؛ بالتالي فإن عملها خارج المنزل يؤدي إلى اختلال دورها الأمومي، فمن العسير أن تتمكن من القيام بمسؤوليتها الطبيعية كأم لأبنائها وفي الوقت ذاته تؤدي عملها في الخارج وفي أغلب الاحيان على حساب أبنائها، فجددهم محرومين من مقومات النمو الجسدي و النفسي، من الدفء والمودة والحنان والعطف، كما يفقدون التربية والتوجيه. . (نادية هايل عبد الله العمرو، 2007، ص: 16) 3

الخدم في الأسرة:

تعد هذه الظاهرة من الظواهر السلبية على تنشئة أفراد الأسرة، إذ ظهرت الخادمة كأم بديلة قادرة على القيام بالأعباء المنزلية وعلى إشباع الحاجات الأساسية للأبناء، بالإضافة إلى تعلق الأبناء بها عاطفياً إلى حد أنها قد تؤثر على الأبناء من حيث القيم والسلوكيات مما يؤدي إلى تفرغ الأسرة من محتواها القيمي. (نادية هايل عبد الله العمرو، 2007، ص: 16) 4

الطلاق :

أن التماسك الأسري والاستقرار الزوجي يقتضي وجود أسرة متكاملة متحابية متعاطفة أما الطلاق يعد من العوامل الرئيسة لانحراف الأبناء وتشردهم وضياعهم وتشتت أفراد الأسرة يتبادر إلى الذهن من اول وهلة في الحديث عن التفكك الأسري مسألة الطلاق وهي بلا ريب عنوانا أساسيا من عناوين التفكك وظاهرة من عشرات الظواهر الأخرى التي لا تنفك عن بعضها هناك آفات وأزمات وظواهر أخرى لا تقل خطورة عن

¹ مرجع سابق. 2009 ص.06

² مرجع سابق (2010) ص:19

³ مرجع سابق، (2007) ص:16

⁴ مرجع سابق (2007) ص:16

الطلاق ، كظاهرة الخيانة الزوجية والإدمان على المخدرات ، والانتحار ، فضلا عن أزمات تساهم في صناعة المناخ الاجتماعي السلبي الذي ينشأ في كنفه الطلاق وغيره من المظاهر السلبية الأخرى كالإهانة النفسية والجسدية والهجر ، كما ان هناك آفات خطيرة تتخرج من ظاهرة الطلاق كالعزوبية وغلاء المهور والفساد الاخلاقي وغيرها(يوسف غضبان 2009ص:6) 1

الخيانة الزوجية :

يعد وفاء الزوجين من الدعائم الأساسية للاستقرار الزوجي والسعادة الأسرية، وبالمقابل فإن الخيانة الزوجية والإشباع العاطفي خارج حدود الزوجية يعد من العوامل الرئيسة في هدم البناء الأسري وانهاره وتقويض دعائمه وبالتالي في إنهاء العلاقة الزوجية وحدوث الطلاق.(علياء شكري،2017،د.ص) 2

تحديات العولمة والإعلام: تعد العولمة من أبرز التحديات التي تواجه الأسرة المسلمة، وتهدف إلى إزالة الحدود وإذابة الفروقات بين المجتمعات الإنسانية وشيوع القيم الإنسانية المشتركة التي تجمع بين البشر، و يلاحظ أن الجانب الاجتماعي للعولمة يهدف إلى القضاء على بنية الأسرة وهدمها واقتلاعها حتى تتعطل عن إنتاج الأسر المسلمة وتعزز تقليد الاطفال والشباب للممارسات غير الأخلاقية التي يشاهدونها، وتقبلها، وتمردهم على القيم والعادات الاجتماعية السائدة. (نادية هايل عبد الله العمرو،2007) 3

خاتمة:

تعتبر الأسرة المسؤولة عن إشباع الحاجات العاطفية للأبناء كالعطف والشفقة والحب والعدل بين الأبناء والبنات، وتحريرهم من المخاوف والقلق وكل ما من شأنه أن يهدد أمنهم النفسي . فيشعر الأبناء بأنهم محبوبون ومرغوب بهم، وأنهم موضع إعزاز للأسرة . ولن يتحقق ذلك إلا إذا كان المناخ الأسري يسوده الاستقرار والتماسك . فالأسرة هي القادرة على تنمية هذا الشعور بالعطف والتضحية والمحبة، وهي التي تتولاه بالنماء، مما يسهم في استقرار الحياة النفسية والاجتماعية للأبناء، فيما يتعذر إشباع هذه الحاجات في المناخ الأسري المضطرب المشحون بالقلق والصراع والخوف . ويجب على الوالدين أن يدركا عظيم المسؤولية الملقاة عليهما تجاه ابنائهم

¹ مرجع سابق (2009) ص:06

²علياء شكري،(2017/04/20):لماذا يخون الأزواج:جامعة عين الشمس، القاهرة .مصر، تم استرجاعها من الموقع: <http://arabic.sputniknews.com/society/2017>

³ مرجع سابق (2007).

قائمة المراجع:

- القرآن الكريم
- السنة النبوية الشريفة .
- إبراهيم، شادية وشافي عبد المجيد ومحمد، التفكك الأسري : دعوة للمراجعة ، مجلة كتاب الأمة ، العدد (85) (2001)
- أسماء رضا خيل المصري أسماء محمد عبد القادر نسمة رمضان عبد الرحمان ياسين محمد شحاتة، التفكك الاسري وتأثيره على الثقة بالنفس لطلاب الجامعات ، دراسة حالة على طلاب كليتي الحقوق والهندسة ،رسالة بكالوريوس. -جامعة القاهرة التل الهاجري، بن مسعود (2010)
- بيومي، محمد أحمد وناصر عفاف عبد العليم، علم الاجتماع العائلي: دراسة التغيرات في الأسرة العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر 2003 .
- يوسف غضبان، سجناء في قصر الزوجية دراسات في الامن الاجتماعي . 2009
- نادية هایل عبد الله العمرو، التفكك الاسري وعلاقته بانحراف الفتيات في الاردن:-دراسة مقارنة بين الفتيات المنحرفات وغير المنحرفات، رسالة ماجستير جامعة مؤتة، الاردن . (2007)
- مصطفى الحجازي واقع الإرشاد الأسري ومتطلباته في دول مجلس التعاون سلسلة الدراسات الاجتماعية العدد (67) ، المنامة، مملكة البحرين . (2011)
- الياسين ، جعفر (1988): اثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث ، بيروت. موقع الانترنت:
- سلوى الجسار، 2013-01-19: التفكك الاسري واثره في سلوك الابناء، الكويت، تم استرجاعها من الموقع www.assakina.com/news/news1/21142.html بتاريخ: 2017/05/17 على الساعة: 8:31
- علياء شكري،(2017/04/20):لماذا يخون الأزواج:جامعة عين الشمس، القاهرة .مصر، تم استرجاعها من الموقع:<http://arabic.sputniknews.com/society/2017>

دور إدارة الموارد البشرية في تحقيق الأداء التنظيمي للمؤسسة

The role of human resources management in achieving the organizational performance of the institution

د. جريبي السبتي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 8 ماي 1945 قالمة
djeribi.sebti@univ-guelma.dz

د. بوخدنة آمنة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 20 أوت 1956 سكيكدة
a.boukhdena@univ-skikda.dz

ط. د. براهيمى عدلان جامعة عمار ثليجي الأغواط
b.adlane@lagh-univ.dz

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى إبراز مفهوم الأداء التنظيمي للمؤسسة ومختلف المقاربات التي سعت لتفسيره، ومن ثم الدور الذي تلعبه الموارد البشرية باعتبارها أصلا إستراتيجيا وموردا تنافسيا يسمح بتحقيق مستويات اداء عالية. بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، تم التوصل إلى جملة من النتائج كان أهمها: تعمل الإدارة الفعالة للموارد البشرية على تحسين الأداء التنظيمي في مختلف أبعاده (الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، السيستيمي) وكذا مختلف جوانبه (الفعالية، الفاعلية، الصواب/ الملائمة).
الكلمات المفتاحية: الأداء التنظيمي، إدارة الموارد البشرية، الفعالية، الكفاءة.

Abstract:

This study aimed to highlight the concept of organizational performance of the institution; and the various approaches that it sought to interpret, and then the role played by human resources as a strategic asset and competitive resource that allows to achieve high levels of performance.

Based on the descriptive analytical approach, a number of results were reached, the most important of which was: Effective management of human resources improves organizational performance in its various dimensions (social, economic, political and systemic) as well as its various aspects (efficiency, effectiveness, Right).

Key words: Organizational performance, Human resource management, effectiveness, efficiency.

Code jel : D 23, J 24, D61, G 14.

*المؤلف المراسل: ط. د. براهيمى عدلان الإيميل: b.adlane@lagh-univ.dz

المقدمة:

إن أهم ما يميز عالم الأعمال المعاصر هو سرعة التحول والتغير في بيئة الأعمال و الذي أصبح السمة المميزة لهذا العالم و ما انجر عنه من حدة المنافسة بين المنظمات، السعي الحثيث لاكتساب مزايا تنافسية، تزايد معدلات الابتكار والتغير التكنولوجي، ظهور المنافسة المعتمدة على الزمن، جعل منظمات الأعمال في مواجهة حاسمة مع تحديات البقاء و النمو الذي أصبح يتطلب عدم الاكتفاء بالأداء العادي لمواجهة هذه التحديات، ومن الواضح ألا تستطيع أي مؤسسة مهما كانت إمكانياتها أو قدراتها المحافظة على موقعها التنافسي بالعودة إلى نفس مستوى الأداء و الركون إلى نفس الأساليب التقليدية، وهذا ما يدفعها إلى ضرورة التحسين المستمر في مستوى أدائها إلى درجات تتفوق بها على المنافسين، لأن أداء المؤسسة يعرف دائما على أساس تحسين القابلية التنافسية، تحسين النتائج وتحقيق الاهداف.

في إطار البحث عن المصادر والآليات التي تحقيق الأداء المتميز، واستنادا الى نظرية الموارد التي تؤكد على أن مصدر الاداء المتميز والمستمر للمؤسسات يكمن في امتلاكها موارد وكفاءات وقدرات خاصة ومتميزة تسمح لها بالبقاء و الاستمرار و النمو ضمن بيئة غير مستقرة وأسواق متقلبة ومنافسة شرسة، ومنتجات أكثر تعقيدا وجد متنوعة، زبائن يصعب إرضائهم، تعتبر الموارد البشرية أهم مورد استراتيجي تمتلكه المؤسسة لما يتميز به من خصائص لا تتوفر في غيره من الموارد، فالأفراد يعتبرون موردا استراتيجيا للمؤسسة لما يجوزونه من معارف، مهارات وخبرات وقدرات واستعدادات تسمح لهم بتحقيق استراتيجية المؤسسة والرفع من أدائها في بيئة ديناميكية ومعقدة.

فإدارة الموارد البشرية لها أهمية إستراتيجية بحيث أن الأداء المتميز والمستدام للمؤسسات يمكن أن يعزى إلى قدرات فريدة تتمتع بها في تسيير مواردها البشرية، ومن بين أكثر الجوانب أهمية في الموارد البشرية هي كونها مصدر استراتيجي لتطوير مرونة المؤسسات، بفضل تطوير الطاقات البشرية، تشجيع المبادرات والرقابة الذاتية، تحويل جزء من عدم التأكد ومسؤولية التغير إلى الموظفين.

ومنه نحاول في هذه الورقة البحثية البحث في العلاقة بين الموارد البشرية كمورد إستراتيجي للمؤسسة والأداء التنظيمي بمفهومه المعقد، من خلال الاجابة على سؤال الإشكالية التالية: ما هو الدور الذي تلعبه إدارة الموارد البشرية في تحقيق الأداء التنظيمي للمؤسسة؟، وذلك بتناول ثلاث محاور رئيسية كما يلي:

أولا: الأداء التنظيمي؛ ثانيا: الموارد البشرية كمورد استراتيجي للمؤسسة؛ ثالثا: دور إدارة الموارد البشرية في تحقيق الأداء التنظيمي للمؤسسة.

أولا: الأداء التنظيمي

01- مفهوم الأداء

اصطلاحا يعني الأداء النتائج العملية، أو الانجازات أو ما يقوم به الأفراد من أعمال أو تنفيذ الأعمال، بحيث يعرف قاموس le Petit Robert مصطلح الأداء " النتيجة التي يحققها حصان عدو، عداء... " نجد في هذا التعريف أن الأداء يعكس نجاح، انجاز متميز، لكن في التعريف ذا المعنى التقني، الأداء يشير إلى " النتيجة المثالية التي يمكن أن تحققها آلة"، وهنا نجد أن المقصود ليس فقط الوصول الى تحقيق الهدف أو النتيجة (الفاعلية Efficacité) لكن طريقة الوصول لتحقيق ذلك (الفعالية Efficiency).⁽²⁷⁾

في مجال علوم التسيير والإدارة يقدم Bourguignon تعريف للأداء من ثلاثة معاني عامة: الأداء كنتائج، والأداء كعمل، الأداء كنجاح، يتم قياس الأداء نتيجة بمقارنة النتيجة المحققة بالهدف المحدد، هذه المقاربة هي المعتمدة حتى الآن في الرقابة الإدارية، فالأداء المالي للمنظمة يتم قياسه باستخدام معايير مثل المردودية والربحية، الإنتاجية، والعائد على الأصول والكفاءة، أما الأداء كعمل يمثل الاستخدام للموارد، والعمليات والمهارات والصفات المحددة لتحقيق هذه النتائج. وأخيرا، الأداء كنجاح هو حسب تمثيلات النجاح ويختلف حسب التصورات عن النجاح التي يحملها كل طرف فاعل وبشكل أعم المنظمة بأكملها.⁽²⁸⁾

ومنه نستخلص أن الأداء هو مفهوم نسبي (نتيجة مقارنة الانجاز بالأهداف) متعدد (اختلاف الأهداف) وذاتي (مرتبط بالطرف الذي يقيم، يعطي مجال للتفسير: الحكم على القيمة التي تختلف حسب الأطراف المعنية، المساهمين، المسيرين، النقابات... الخ).

كما يعبر عن الأداء من خلال مدى النجاح الذي تحققه المؤسسة في تحقيق أهدافها، ولذلك واتساقا مع وجهة النظر هذه يعبر عن الأداء بكونه "تحقيق الأهداف التنظيمية، مهما كانت طبيعة وتنوع هذه الأخيرة، هذا التحقيق يمكن أن يفهم في اتجاهه المباشر (النتائج) أو بالمفهوم الواسع للعملية التي تؤدي للنتائج (عمل)".⁽²⁹⁾ حسب Miller et Bromiley الأداء هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، وبالتالي الأداء هو حاصل تفاعل عنصرين أساسيين هما الطريقة في استعمال الموارد أي الفعالية (Efficiency)، والنتائج المحققة من ذلك الاستخدام أي الفاعلية (Efficacité).⁽³⁰⁾

في الغالب عند الحديث عن الأداء فنحن نستخدم مصطلحات الفعالية (الكفاءة) والفاعلية، فالفعالية l'efficience تعني العمل بطريقة جيدة وبدون هدر، وهو يمثل جوانب الأكثر، الأحسن، الأسرع، الأقل تكلفة من الأداء. أما الفاعلية l'efficacité تذهب أبعد من الفعالية وتتعلق بأثر العمل على الأفراد، صواب Pertinence الأهداف، النتائج على المدى الطويل والمعايير والقيم الضمنية المتعلقة بالعمل والأهداف.⁽³¹⁾

ويقارن إبراهيم المنيف بين الفعالية (الكفاءة) والفاعلية من وجهة نظر Drucker. P فيذكر: الفعالية تعني كيف نعمل؟ How to do it أما الفاعلية تعني ماذا نفعل؟ What to do، أي أن الفاعلية تعبر عن مدى صلاحية

العناصر المستخدمة في التنظيم، كالإنسان، المال، المعدات، الأساليب، للحصول على النتائج المطلوبة، بمعنى العلاقة بين العناصر المستخدمة وليس كميتها، أما الفعالية فتهم بكمية العناصر المستخدمة، أي العلاقة بين هذه العناصر كمدخلات ونسبة المخرجات لذلك فإن الفعالية تهتم بإنجاز الأعمال بأقصر وقت و أقل استخدام للعناصر للحصول على النتائج المرغوبة، أي أن الفعالية تعني جعل المخرجات في حدودها القصوى و المدخلات في حدودها الدنيا.(32)

وبناء عليه يمكن تحديد العلاقة بين المفاهيم الثلاثة من خلال الجدول التالي:

الجدول (1): العلاقة بين الأداء والفعالية والفاعلية

الأداء Performance	الفاعلية (Efficacité)	الفعالية (Efficience)	المفهوم
فعل أفضل شيء بأفضل طريقة Doing the right thing right	فعل أفضل شيء Doing the right thing	فعل الشيء بطريقة أفضل Doing the thing right	
متكامل	شامل أفقي نوعي	جزئي عمودي كمي	المدى

Source : Berrah L, (2002): L'indicateur de Performance, Edition Cepadues, Paris, P130 .

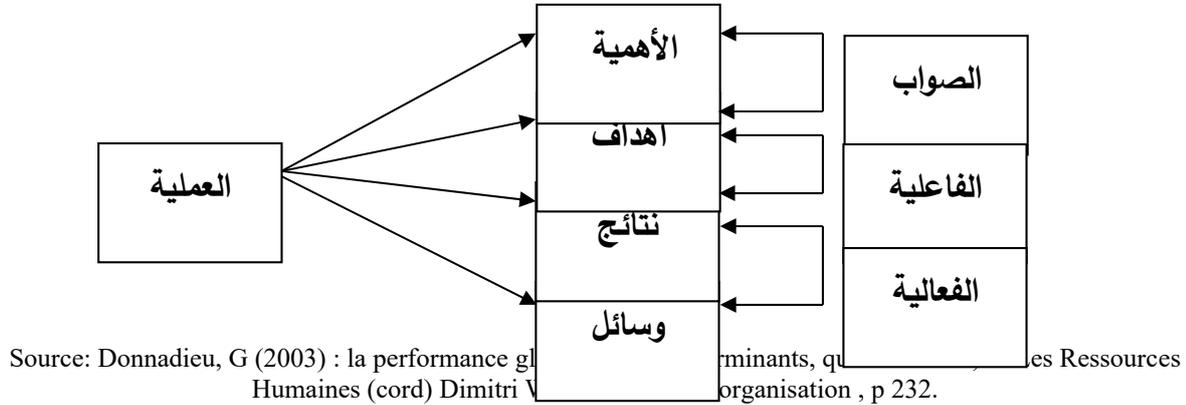
يمكن أن نستنتج من خلال الجدول السابق أن الفعالية ترتبط بالمدى القصير و المتغيرات ذات الطابع الكمي، بينما الفاعلية ترتبط بالمدى الطويل و المتغيرات النوعية - الظاهرة التنظيمية كمتغير أساسي يناقش من زاوية الفاعلية - بينما الأداء يقدم لنا نظام متكامل مدخلاته تتمثل في الفعالية و الفاعلية، ومخرجاته تتمثل في تحقيق الأهداف المعلن عنها(33).

إن القضية المتعلقة بأفضلية الفاعلية مقارنة بالفعالية يؤكد عليها Drucker. P ، و الذي يضيف إلى مفهوم الفاعلية ليس فقط القدرة على تحقيق الأهداف ولكن أيضا القدرة على الاختيار الجيد لها، بحيث يضيف إلى مفهوم الفاعلية - النتائج ، مفهوم الفاعلية- الصواب، التي تتعلق بالاختيار الجيد (bien -fonde de leur choix) ، هذا المفهوم الموسع للفاعلية يبرز بعض الصعوبات، المتعلقة مثلا: على أي أساس يعتبر هدف ما أفضل من هدف آخر؟، فذلك متعلق أساسا بتوقعات كل طرف، وشعوره بالفائدة (ما يراه مرغوب في نظره)، وكيف يُحكم على الصواب Pertinence ، وهو ما يبرز صعوبة تحديد ما هو الهدف الصائب ومن هو الطرف المعني بذلك الهدف؟(34).

من أجل تلخيص هذه المقاربة الاصطلاحية، يمكن القول بأن أداء عملية ما (أو مجموعة عمليات) يمكن الحكم عليه من خلال ثلاث معايير مختلفة ولكن متكاملة: أهمية الهدف المقصود (Pertinence)، حجم ما تم تحقيقه من نتائج (Efficacité)، الطريقة التي تم تحقيق بها هذه النتائج (Efficience)، وهو ما يقيس الأداء العام

لمنظمات الأعمال، هذا المفهوم الذي أصبح سائد اليوم ويستعمل بقوة من طرف المنظرين والممارسين في ميدان إدارة الأعمال. والشكل (1) يلخص معادلة الأداء. (35)

الشكل (1): معايير الأداء



هذه المعايير الثلاثة يمكن تمثيلها على شكل نسب تقاس كما يلي:

الفاعلية = النتيجة المحققة / الوسائل المستخدمة الفاعلية = النتيجة المحققة / المنتظرة أو الهدف
الصواب = الهدف / مستوى الرضا المنتظر.

الأداء العام للمؤسسة يمكن تقييمه من خلال هذه المعايير الثلاثة في نفس الوقت، والذي يمكن ترجمته بالمقولة: "FAIRE BIEN LES BONNES CHOSES" الجيدة للأشياء الجيدة.

- الفعل (FAIRE): ويعني تحقيق الأهداف المسطرة (الفاعلية)
- الجيد (BIEN): ويعني الاقتصاد في الموارد والوسائل (الفاعلية)
- للأشياء الجيدة (BONNES CHOSES): وذلك يعني الاختيار الجيد للأهداف (الملائمة).

02- مفهوم الاداء التنظيمي

أصبح من المسلم به الإقرار بتعدد مفهوم أداء المنظمات، هذا التعقد هو نتيجة تعقد المؤسسة في حد ذاتها التي تعتبر كنظام معقد يتشكل من عدة أطراف لها مصالح مختلفة قد تكون في بعض الأحيان متعارضة، هذه المؤسسة منفتحة على بيئة معقدة أيضا اقتصادية، اجتماعية وتقنية.

الأداء التنظيمي هو المفهوم الذي يريد تحديد الأداء العام للمؤسسة، بمعنى القدرة على إرضاء وتحقيق أهداف متعددة، الأداء التنظيمي مفهوم غير معياري أي قياسي شامل، يبحث عن فهم تعقد مفهوم أداء المنظمات، هذه المقاربة تركز على فرضية انه من غير الممكن تقييم الأداء الحقيقي للمؤسسة على قاعدة مؤشر واحد أو أداء ببعده واحد.

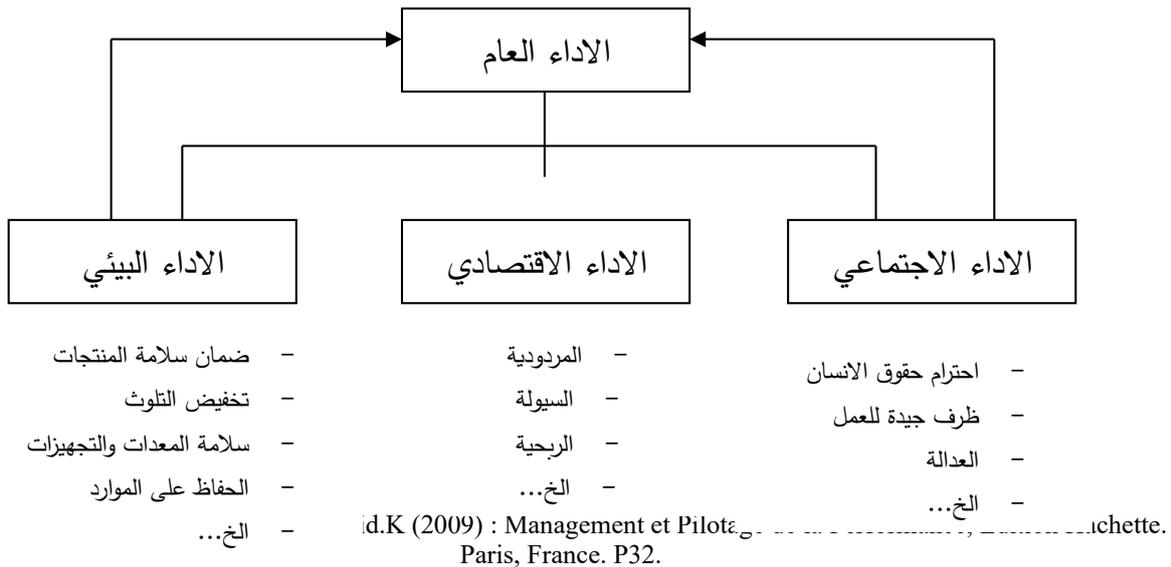
في هذا الإطار أداء المنظمة يقيم على أساس عدة أبعاد، مثل القدرة على تقديم عرض بقيمة مضافة للزبائن، القدرة على تحفيز الموظفين، خلق القيمة للمساهمين، المساهمة في رفاهية المجتمع، فلا يمكن الحديث عن الأداء التنظيمي دون الأخذ بقضية الأطراف ذات المصلحة، أين كل طرف يبحث عن إشباع أو تحقيق أهدافه الخاصة، فالأداء التنظيمي يفترض تحقيق أهداف تنظيمية أين مختلف الأطراف (الزبائن، المسيرين، العمال، المساهمين، المجتمع...) لها أهداف مختلفة وبالتالي تقييمها للأداء يكون مختلف.³⁶

فالأهمية الأساسية للأداء التنظيمي هو توسيع مفهوم الأداء وعدم التركيز على بعد واحد أو طرف واحد فقط، فحتمية وجود تعارض بين أهداف أطراف المصالح يجعل من الضروري إعادة التفكير في الفكرة الأساسية التي تقوم على تعظيم مصالح المساهمين، الذي قد يكون على حساب مصالح الأطراف الأخرى.⁽³⁷⁾

فالأداء هو متعدد الأبعاد، لذلك البحث عن قياس الأداء التنظيمي هو البحث عن فهم أبعاده المتعددة وهو ما يستوجب البحث عن مؤشرات معقدة ومتعددة، وكذلك تحليل المنظمة كمجموعة من العمليات و الأنشطة و السيرورات التي تعمل على خلق القيمة للأطراف ذات المصلحة.⁽³⁸⁾

فبالنسبة لـ Baret الأداء العام للمؤسسة يعرف على أنه مجموع الاداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهو ما يجعل منه مفهوم معقد يصعب قياسه تقنيا، والشكل (2) يلخص مكونات الاداء العام للمؤسسة⁽³⁹⁾.

الشكل (2) الاداء العام



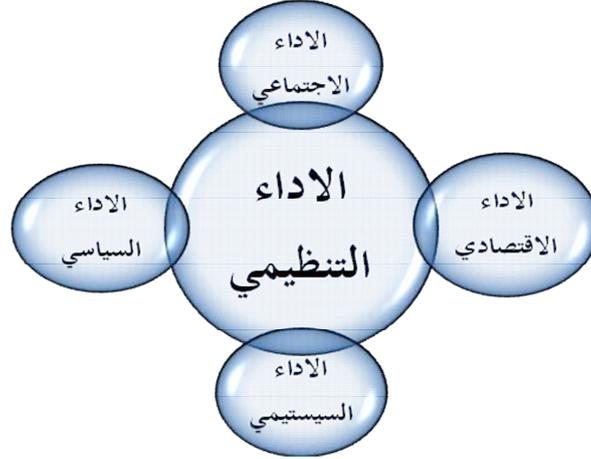
في إطار تحديده لمفهوم الأداء التنظيمي قدم Morin, Savoie et Beaudin استعراض شامل للأدبيات حول الأداء التنظيمي، وقاموا بتحديد أربعة مقاربات نظرية رئيسية للأداء⁽⁴⁰⁾:

- النظرية الكلاسيكية البيروقراطية، التي تفضل المعايير الاقتصادية، تركز على الأهداف التي يتخذها المسيرين الملاك والتي في الغالب يعبر عنها بمصطلحات اقتصادية ومالية؛
 - مدرسة العلاقات الإنسانية، تركز خاصة على مشكل إدماج الأهداف الفردية مع الأهداف التنظيمية، وروادها (Maslow, Mayo, MacGregor) فهي تأخذ النظرة الاجتماعية للأداء، المقاربة الاجتماعية للأداء تركز خصوصا على أهمية الخصائص السلوكية للأفراد في تحقيق أحسن النتائج التنظيمية؛
 - المقاربة النظامية (السيستيمية) وهو كنظام له هدف أي البقاء والاستمرارية، مرتبط بمفهوم الوقت، بقاء المنظمة يركز على حماية وتطوير الموارد المالية، السوق (التنافسية) وجودة المنتجات والخدمات؛
 - المقاربة السياسية للمنظمة تتجه أساسا نحو إرضاء مختلف الأطراف الخارجية كأصحاب التمويل الرأسمالي، المورد، الزبائن، المجتمع والمنظمات الرسمية.
- كل تيار من هذه التيارات النظرية يتعلق بمعايير خاصة بالأداء التنظيمي، وهو ما يجعل من الأداء العام أو الأداء التنظيمي للمؤسسة متعدد الأبعاد يضم عديد الأطراف والجماعات التي لها مصالح من المؤسسة.

03- أبعاد الاداء التنظيمي

إن المقاربات النظرية للأداء تطورت بتطور قوة أصحاب المصلحة في المؤسسة وأيضاً بتطور المحيط الذي تعمل فيه، فالأخذ بعين الاعتبار الأداء الاجتماعي هو نتيجة الأخذ بالاعتبار الأهمية الإستراتيجية للكفاءات البشرية في عملية الإنتاج، كما أن الفصل بين الملكية والتسيير استلزم الشفافية في الحسابات وضرورة خلق القيمة للمساهمين ومنه الحاجة إلى تدعيم الأداء المالي والاقتصادي، وأخيراً الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات الاقتصادية الكلية التي تترجم خاصة من خلال العمل و البيئة سمح ب بروز بعد آخر للأداء والمتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. وهو ما يجعل من الأداء العام أو الأداء التنظيمي للمؤسسة متعدد الأبعاد يضم عديد الأطراف والجماعات التي لها مصالح من المؤسسة، والشكل (1-3) يلخص أبعاد الاداء التنظيمي حسب Morin et al

الشكل (3) أبعاد الأداء التنظيمي حسب (Morin et al (1994)



المصدر من إعداد الباحثين اعتماداً على المرجع السابق.

وفيما يلي نستعرض باختصار كل بعد من أبعاد الأداء التنظيمي: (41)

- **البعد الاجتماعي:** بالنسبة لـ (Morin, Savoie et Beaudinn (1994) هذا البعد من الأداء التنظيمي يركز على

هيكل العلاقات بين الأفراد والجماعات، ولا يعني ملاحظة الأفراد أو الجماعات ولكن الهيكل الاجتماعية التي تشكل المنظمة، مؤشر توازن الهيكل وانسجابه وتناسقه يعتبر معامل الوحدة الاستمرارية وصلابة العلاقات التي تشكل الهيكل، البعد الاجتماعي يمكن أن يعرف إذا بأنه الانسجام الاجتماعي.

مصطلح اجتماعي يستعمل للإشارة إلى أهمية التركيز على الأداء الاستراتيجي للأجراء والأفراد في حين استعمل (Arcand et al(2002) معايير تتعلق بالرضا، الغيابات و معدل دوران العمال، بالنسبة لـ Louart (2006) الأداء الاجتماعي متعلق بنتائج تسيير الموارد البشرية، مقارنة التعداد، الهيكل، طريقة العمل، الرضا وجوكية الأجراء، توقع ومعالجة الأخطار الاجتماعية عن طريق تركيبة تعداد المنظمة، تمثل القيمة المضافة من خلال نوعية اليد العاملة في العلاقة مع العمل والمنظمة. (42)

- **البعد الاقتصادي:** ظل هذا البعد ولوقت طويل الجانب المفضل في قياس وتفسير أداء منظمات الأعمال وكان هدف عديد الدراسات منذ النظريات الأولى لتايلور، فيبر وفايول بداية القرن العشرين، فبالنسبة لفايول المنظمة الفعالة هي التي تستطيع العمل أكثر وأحسن بنفس الجهود، وبالنسبة لفيبر أداء المنظمة يقاس بتحقيق الأهداف التي هي المرادوية والكفاءة، بمعنى آخر إنتاج النتائج الأقصى عن طريق الحد الأدنى من الاستثمار. (43)

بصفة عامة معظم التعاريف للأداء الاقتصادي يسمح بفهم العلاقة بين كمية أو نوعية الإنتاج و الوسائل المستعملة لتحقيق ذلك الإنتاج، كما يقول (Morin et al (1994) الفكرة العامة هي إنتاج الحد الأقصى من

المدخل عن طريق الحد الأدنى من المصاريف الممكنة، بحيث نقيس من خلال هذا البعد الفعالية الاقتصادية للمنظمة من خلال كمية و نوعية الموارد الضرورية ليعمل النظام بطريقة جيدة. (44)

حتى الوقت الحاضر البعد الاقتصادي مازال المسيطر في قياس الأداء، تحت زاوية المردودية الاقتصادية هذا البعد يشمل على أهداف تستهدف غايات اقتصادية تمس: الإنتاجية، الإنتاج، الكفاءة، الربح، النوعية، النمو.

- **البعد السياسي:** البعد السياسي للأداء التنظيمي يتعلق حسب (Morin et al (1994) بالعلاقات التي تقيمها المنظمة مع التشكيلات الخارجية حتى تفوز بتأييدهم ودعمهم، لذلك من أجل تحقيق هذا البعد من الاداء يجب البحث على تقييم شرعية المنظمة في بيئتها، الشرعية التي تسمح للمنظمة بوضع استراتيجياتها لتحقيق اهدافها وتجاوز فترات الازمة بفضل الدعم من الاطراف الخارجية.

إن مفهوم الأداء السياسي برز سنوات السبعينيات، مرجعه إلى أطراف ذات المصلحة، يعرفه Saulquin 2004 " تطوير المؤسسة على قاعدة مستدامة ومرحبة، بالحفاظ على التوازن ما بين توقعات الزبائن، فرق العمل، موردين، مساهمين، المساهمة ايجابيا في المجتمع الذي نعيش فيه"، بمعنى آخر تحقيق التوازن بين مختلف شركاء المؤسسة، أين لا يكون للمؤسسة توجه أحادي لتحقيق الربح. بالنسبة ل Glarkon هي القدرة على إرضاء مختلف الأطراف ذات المصلحة، وهو ما يسمح بإدماج عديد القواعد التي تسمح بتوسيع الاعتبارات المالية للأداء. (45)

فيما يخص تحقيق مصالح الأطراف المختلفة، الأداء السياسي مرتبط بفكرة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، فالمؤسسة تعمل في محيط اجتماعي، تكنولوجي، سياسي وايكولوجي، لذا يجب عليها الجمع بين عديد المسؤوليات والالتزامات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. إن الأداء السياسي يشير إلى تشكيلة تنظيمية لأهم المسؤوليات الاجتماعية للمؤسسة، سيرورة التوعية الاجتماعية، برامج وسياسات والنتائج المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية للمؤسسة. (46)

هذا الأداء يجمع عدة تشكيلات تنظيمية مثل أصحاب رؤوس الأموال، الزبائن، العمال، مجموعات الضغط الخارجية... الخ، أين اختيار معايير القياس يختلف حسب مصالح وقيم مختلف الأطراف، تقييم الأداء يتطلب استعمال مزيج يجمع مختلف التشكيلات التنظيمية وذلك يتحدد على أساس:

- قوة الأعضاء المسيطرين أو المحيط الخارجي؛

- الأهمية المتعلقة بكل طرف؛

- شرعية المنظمة.

مفهوم الأداء السياسي يبرز أهمية الأخذ بعين الاعتبار تعدد وجهات النظر ومصالح مختلف الأطراف الداخلية والخارجية، المتعلقة بالمنظمة، قياس هذا الأداء عن طريق إدماج أهداف مختلفة يرفع تحدي كبير للمؤسسة للأخذ بعين الاعتبار الاختلافات بين الأطراف.

- **البعد السيستيمي:** البعد السيستيمي للأداء التنظيمي يطرح قضية استمرارية المؤسسة، هذه المقاربة تركز على العوامل التي تعتبر مهمة من أجل استمرار المنظمة دون افتراض طريقة مثالية لتنظيمها، العوامل الرئيسية التي هي في نموذج النظم هي معايير الأداء، التأقلم مع المحيط (بطريقة أخرى، الموردين، الزبائن، المنافسين... الخ) و الحفاظ على فارق لصالح المؤسسة بين المخرجات والمدخلات. (47)

إن نموذج التطابق مع المحيط، يضمن استمرارية التلاؤم بين المؤسسة في علاقة ضيقة مع المحيط، فالمنظمة يجب أن تُقيم من حيث مدى قدرتها على الحصول على المدخلات، وتحويل هذه المدخلات إلى مخرجات، وتوزيع هذه المخرجات، إلى جانب مقدرتها على حفظ التوازن والاستقرار.

إن مدخل النظم يؤكد على المعايير التي ستعمل على زيادة فرص البقاء على المدى الطويل مثل المعايير الخاصة بقدرة المنظمة على الحصول على الموارد، والمعايير الخاصة بالمحافظة على الموارد الاجتماعية والبشرية، وكذلك الاهتمام بالموارد التي تعكس قدرة المنظمة على التفاعل بنجاح مع بيئتها الخارجية، وعليه فإن هذا المدخل يركز على الوسائل والغايات عند الحكم على الفاعلية التنظيمية.

ويفترض هذا المدخل أن المنظمات تتكون من أنظمة فرعية متفاعلة مع بعضها البعض، و إذا ما عمل أي منها بصورة غير جيدة فسوف يؤثر على أداء المنظمة ككل، كما أن الفاعلية تتطلب التفاعل الإيجابي بين المنظمة وبيئتها، وأنه لا بد للمنظمة من إحلال الموارد التي تستهلكها في عملياتها الإنتاجية من أجل المحافظة على بقائها. (48)

المنظمة تتشكل من وحدات جزئية، معقدة و الانتظام الذاتي يسمح لها بإعادة التنظيم الآلي حتى تسمح بتحقيق حالة من الانسجام والتعقد والتأقلم مع محيطها، على المدى القصير فعاليتها تقاس من خلال معيار الربح، على المدى الطويل الفعالية تقاس من خلال حالة الادخار من الموارد، الجودة، النمو، التأقلم مع المحيط الخارجي، أيضا الفعالية تقاس من خلال محددات على أساس المدخلات، سيرورات التحول و المخرجات، ويعني الانسجام بين المنظمة ومحيطها، كفاءتها، شرعيتها مقارنة بالمحيط، وتكامل انظمتها الفرعية، مجموعة المحددات المنظمة لتحقيق أدائها التنظيمي.

ثانيا: الموارد البشرية كمورد استراتيجي للمؤسسة

01- ماهية مقارنة المورد البشري

تعتبر الموارد البشرية في المؤسسة الحديثة المصدر الحقيقي لتكوين القدرة التنافسية وتعزيزها، وكما يشير العديد من الخبراء والممارسين في مجال الإدارة، فإن تحقيق التميز في أداء منظمة القرن الواحد والعشرين لن يستند لمجرد امتلاكها الموارد الطبيعية أو المالية أو التكنولوجية فحسب، بل يستند في المقام الأول إلى قدرتها على توفير نوعيات خاصة من الموارد البشرية التي تمتلك القدرة على تعظيم الاستفادة من هذه الموارد.

فالانتقال من عصر الآلة إلى عصر المعلومات والمعرفة يجعل من الموارد البشرية أهم الأصول التنظيمية، فالأفراد هم العنصر التنظيمي الوحيد القادر على استيعاب المفاهيم والأفكار الجديدة التي تساعد على استغلال الميزات ومواجهة التحديات التي تفرضها الظروف البيئية المعاصرة. فكما أكد Marscolle في كتابه (أصول الاقتصاد): "إن أثنى ضروب رأس المال هو ما يستثمر في البشر"، لأن الرأس المال البشري يتميز بسمة لا تتوافر في غيره هي أن منحى إنتاجيته يتصاعد بنفس اتجاه منحى خبراته ومهاراته، وأن عمره المعنوي يتجدد مع تغيرات العصر ولن يندثر إلا بتوقف عمره الزمني. ومعنى ذلك انه لا يخضع لقانون المنفعة المتناقصة⁽⁴⁹⁾.

فال مورد بشري يصنع المؤسسات ويمهد لها الطريق للنمو والنجاح والاستمرار ويحقق الثروة من خلال استخدام مهاراته و معرفته وخبرته، وليس من خلال عملية التحويل والتغيير والتأثير في الموارد المادية، "فبدون هذه المهارات والمعرفة يصبح الفرد عاجزا أو ذو قدرات محدودة تمنعه من إحداث التحول والتغيير، لذلك لكي يصبح الفرد موردا لا بد أن يمتلك الخبرة والمهارات والقدرات والاستعدادات اللازمة لأداء مهام متخصصة"⁽⁵⁰⁾.

وهناك عدة كتابات وأبحاث توجد ضمن المنظور المرتكز على الموارد الداخلية تحاول أن تؤكد على دور الموارد البشرية وأهميتها الإستراتيجية في امتلاك ميزة تنافسية مستدامة من أهمها مقارنة الموارد البشرية ل Wright, (1994) McMahan et McWilliams، بحيث يؤكدون على أن اعتبار الموارد البشرية موردا إستراتيجيا مسئولا عن خلق ميزة تنافسية مستدامة يتطلب منها أن تتصف بنفس الخصائص التي تتميز بها الموارد الإستراتيجية وفق منظور هذه المقاربة و ذلك على النحو التالي⁽⁵¹⁾:

- مساهمة الموارد في خلق القيمة: حيث أنه بقدر ما يكون المستخدمون على كفاءة وعلى درجة عالية من المهارات والخبرات والمعارف بقدر ما يكون أدائهم جيد وبالتالي يزداد ما يضيفونه من قيمة للمنتج؛

- أن يكون المورد نادرا: إن الأفراد ذوي الكفاءات، التي تحوز على رصيد معتبر ومميز من المعرفة والمهارات هي عادة ما تكون ذات ندرة، كما أن ندرة الكفاءات والطاقات المؤهلة والماهرة هي التي تواجه المؤسسات وتشكل تحديا حقيقيا أمام منافسيها؛

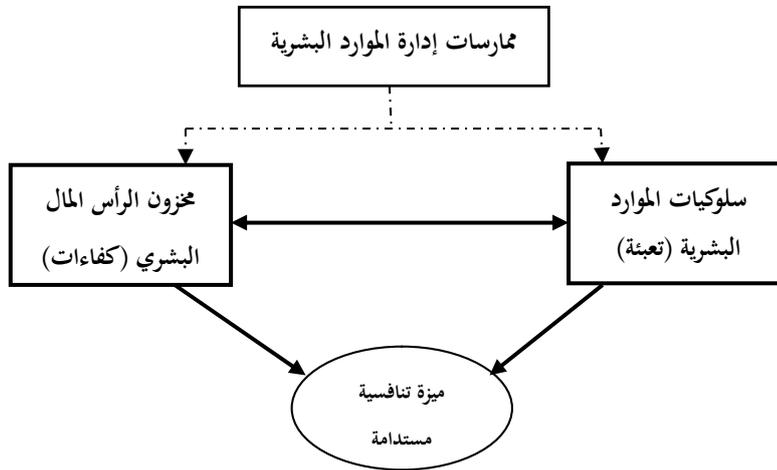
- أن يكون المورد غير قابل للتقليد: و أهم ما يصعب إمكانية تقليد الكفاءات البشرية هو طبيعة ثقافة المؤسسة ومعايير أدائها التي لا يمكن تجسيدها في بيئة مغايرة، صعوبة تحديد و بدقة مساهمة كل الكفاءات في القيمة التي تم خلقها بسبب تداخل النشاطات المختلفة، وكذا صعوبة تكرار العلاقات الاجتماعية بخصائصها

الجوهرية التي كانت وراء خلق القيمة، حتى وإن استطاعت المؤسسة استقطاب كفاءات من مؤسسات منافسة بجوافز مغرية، فإن الكفاءات والموارد البشرية يشير بعض الكتاب، ليست متحركة بسهولة، وبشكل تام بسبب تكلفة الامتلاك والاستقطاب المرتفعة، وكذا صعوبة تحقيق نفس التوازن والتأزر داخل المؤسسة المستقطبة؛

- **عدم قابلية الموارد للتبديل:** فحتى يكون المورد البشري مصدرا للميزة التنافسية المستدامة فإنه يجب ألا يكون قابلا للتبديل بمورد آخر مماثل (Equivalent) له على مستوى الإستراتيجية المعتمدة من قبل المؤسسة، فحسب بعض الكتاب، فإن الموارد البشرية تأتي من بين الموارد النادرة غير القابلة للتحويل بفضل طبيعتها وخصائصها.

كما قدم Wright, McMahan et McWilliams (1994) نموذجا للميزة التنافسية للموارد البشرية كما يوضح الشكل (4).

الشكل (4) نموذج الميزة التنافسية للموارد البشرية



Source : Gris .J, Yvan Asselin. j, Boulianne. F et Lvesque. A (1997), Les Ressources Humaines En Tant Que Source D'avantage Concurrentiel Durable, document de travail, 1997-013 AGRH, Facult  Des sciences de l'administration, Universit  Laval, Montr al, Qu bec, p 5.

النموذج يركز على كفاءات (معارف، قدرات واستعدادات) الأفراد داخل المنظمة، والاعتراف بأن خصائص الأفراد لا تحقق القيمة للمنظمة إلا إذا تم استخدامها عبر سلوكيات محددة، في الواقع هذا النموذج يفترض أن الموارد البشرية هي مصدر للميزة التنافسية إذا تم وضع ممارسات إدارية فعالة تؤطر الموارد البشرية بطريقة فعالة(52).

ممارسات إدارة الموارد البشرية هي الأنشطة التي تسمح بالإدارة الفعالة لمخزون الرأس المال البشري، ضمان أن الرأس المال البشري يستخدم في تحقيق الأهداف التنظيمية. في الأساس ممارسات إدارة الموارد البشرية تمثل الوسائل التي من خلالها مخزون الرأس المال البشري يمكن أن يشكل، يطور ويقيم، فالمسيرين يمكن أن يستخدموا ممارسات مثل الاختيار التقييم التدريب والمكفآت لجذب وتحديد واختيار وتطوير والاحتفاظ بموظفين ذوي الجودة

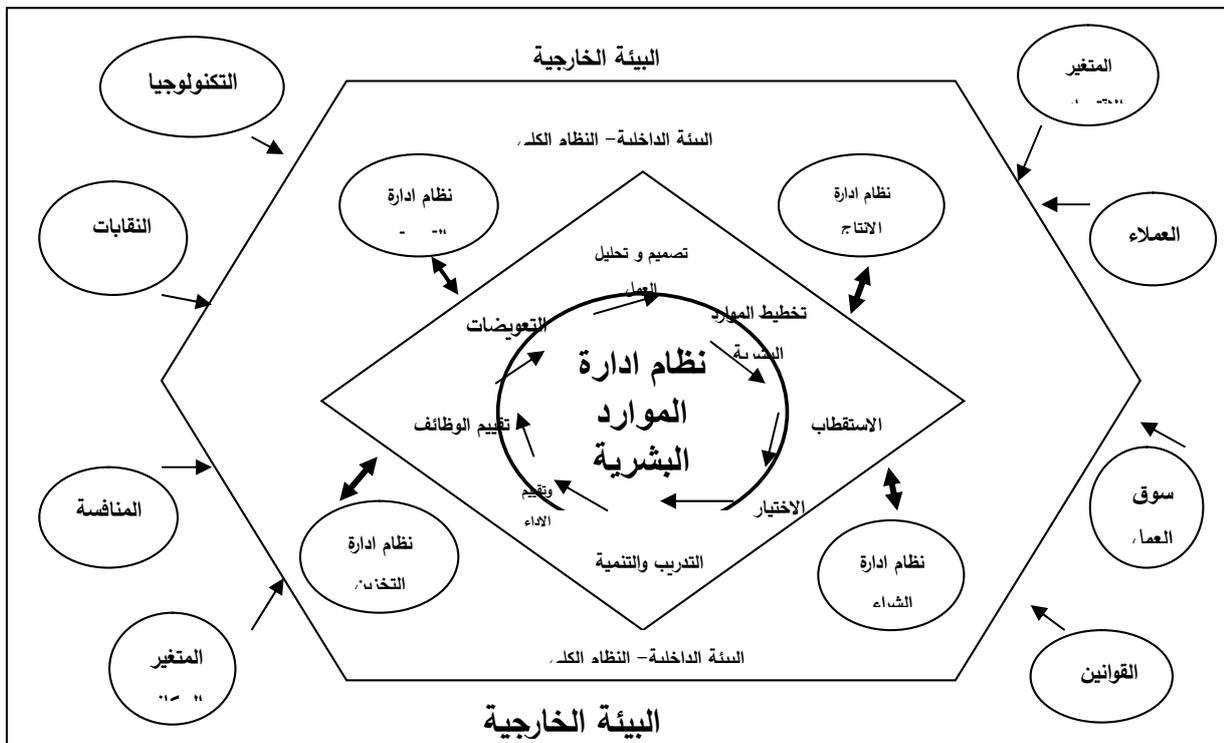
العالية، كما تستخدم ممارسات الموارد البشرية لتشجيع الموظفين على التصرف بطريقة تدعم أهداف المنظمة، وذلك هو تعبئة الموارد البشرية⁽⁵³⁾.

02- نحو تسيير استراتيجي للموارد البشرية

تعرف ادارة الموارد البشرية بأنها ادارة ووظيفة أساسية في المنظمات تعمل على تحقيق الاستخدام الامثل للموارد البشرية التي تعمل فيها من خلال استراتيجية تشمل على مجموعة من السياسات و الممارسات المتعددة، بشكل يتوافق مع استراتيجية المنظمة ورسالتها ويسهم في تحقيقها⁵⁴، ويعد تسيير الموارد البشرية من أحدث الأنظمة الفرعية لتسيير المؤسسة فهو يهتم بالموارد البشري باعتباره أحد أهم أصول المؤسسة الإستراتيجية، بحيث يؤدي ذلك التسيير إلى استقطاب، وتنمية، وصيانة الموارد البشرية، وبالتالي يوفر للمؤسسة العمالة المستقرة والمنتجة.

كما أن ممارسات وتطبيقات ادارة الموارد البشرية تشكل مع بعضها البعض نظاما متكاملا متفاعلا فيما بينها ومتفاعلا مع مكونات النظام ككل والذي هو المنظمة التي تعمل في بيئة (كما تقرر نظرية النظم)، فجميع هذه الممارسات الادارية تصب نحو تحقيق هدف ادارة الموارد البشرية وهو: توفير وتهيئة قوة عاملة مؤهلة ومدربة محفزة جدا، ذات انتاجية وفاعلية تنظيمية عالية المستوى، تتمكن من انجاز إستراتيجية المنظمة وأهدافها، والشكل الموالي (5) يوضح ممارسات إدارة الموارد البشرية كنظام فرعي متكامل في إطار النظام الكلي⁽⁵⁵⁾.

الشكل (5): ممارسات ادارة الموارد البشرية كنظام فرعي في إطار النظام الكلي



المصدر: عمر وصفي عقيلي (2005)، إدارة الموارد البشرية المعاصرة - بعد إستراتيجي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص 26.

لقد شهدت السنوات الأخيرة تحولا من استخدام مفهوم تسيير المستخدمين، نحو تسيير الموارد البشرية ليتم الانتقال مؤخرا إلى التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية، وتعتبر الموارد البشرية مثلة في العاملين من مختلف الفئات والمستويات والتخصصات دعامة حقيقية تستند عليها المنظمات الحديثة، إذ أصبح العاملون أداة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، فهم مصدر الإبداع والتطوير وتوظيف باقي الموارد المادية، إن اهتمام التسيير الحديث بالموارد البشرية يعبر عن محاولة إيجاد التوازن الدائم بين الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة والأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، وكذلك بين التكلفة والعائد ذو الصلة بالاستثمار البشري.

كما أن اهتمام ذلك التسيير بتنمية الموارد البشرية مرده التأكيد على مجمل الطاقات والقدرات الذهنية الكامنة فيها وغير المستغلة، كما تعد تلك التنمية من المنظور التسييري الحديث أداة لتحويل ما تملكه المؤسسات من موارد إلى قدرات تنافسية بفضل التخطيط، والإعداد، والتوجيه والتنمية المستمرة في إطار نظام التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية والتي أكدت الدراسات الحديثة على أن استثمار واستغلال تلك الموارد البشرية يعد مصدرا لخلق القيمة وتحسين القدرة التنافسية بسبب التحولات التنافسية الشديدة التي فرضت على المؤسسات استغلال مواردها الداخلية خاصة غير الملموسة ذات الصلة بالرأس المال الفكري والمعرفي، وكذا الاتجاه المتزايد لتقديم قيمة تحقق الإشباع والولاء الدائم للمستهلكين والمتميز عن ما يقدمه المنافسون.⁽⁵⁶⁾

إن من أهم ما أحدثته التغيرات والتحولات العالمية الجديدة من تأثير جذري في الفكر التسييري، هو الاهتمام والعناية بالموارد البشرية باعتباره موردا استراتيجيا بناء على الأسس التالية:⁽⁵⁷⁾

- كون المورد البشري طاقة ذهنية، وقدرة فكرية، ومصدرا للمعلومات، والاقتراحات، والابتكارات وعنصرا فاعلا وقادرا على المشاركة الإيجابية؛
 - رغبة المورد البشري في تحمل المسؤولية وعدم اقتناعه بالأداء السلبي لمجموعة من المهام المحددة من الإدارة العليا، بل هو يبحث عن المبادرة والسعي للتطوير والإنجاز؛
 - إن الاختيار والتدريب الجيد للمورد البشري ووضعه في المكان المناسب حسب مهاراته ورغباته يعد ضمانا للأداء الجيد والعالي دون الرقابة المباشرة؛
 - يرتفع أداء العنصر البشري إذا عمل ضمن فريق جماعي تتوزع فيه مسؤوليات العمل.
- وتعد الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية مدخلا لصنع القرارات الإستراتيجية التي تتعلق بالمورد البشري على كافة المستويات التنظيمية، وتعرف الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية على أنه عملية اتخاذ القرارات التي تعمل على تحقيق تكيف نظام الموارد البشرية مع البيئة التنافسية، وبالتالي فهو مجموع الإستراتيجيات والخطط الموجهة لإدارة التغيير في نظام الموارد البشرية والتي تعمل على تدعيم إستراتيجية المؤسسة لمواجهة التغييرات البيئية، ومن خلال ذلك تبين أن الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية مثل أي نظام استراتيجي، يهدف إلى تحقيق الاستثمار

الفعال للموارد البشرية، وذلك من خلال اعتماد استراتيجيات ملائمة، وتطبيق أنظمة و تنفيذ خطط و برامج تعمل على تحسين أداء الموارد البشرية، وتمكين المؤسسة من تحقيق ميزة تنافسية على المدى الطويل.⁽⁵⁸⁾

إن المنطق الأساسي للتسيير الاستراتيجي للموارد البشرية يتمثل في ضرورة احترام المورد البشري واستثمار قدراته وطاقاته وتوظيفها، واعتباره شريكا في العمل لا أجيء، الأمر الذي جعل مفاهيم التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية تختلف بشكل جذري عن مفاهيم تسيير الأفراد أو تسيير الموارد البشرية، والجدول (2) يلخص هذا الفرق.

الجدول (2): الفرق بين إدارة الموارد البشرية والإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية.

الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية	إدارة الموارد البشرية
<ul style="list-style-type: none"> - الاهتمام بالبناء العقلي والفكري والمعرفي للمورد البشري. - المشاركة الإيجابية في اتخاذ القرار وتحمل المسؤوليات. 	<ul style="list-style-type: none"> - الاهتمام بالبناء المادي للمورد البشري (القوة العضلية). - الأداء الآلي للمهام دون تفكير ومشاركة في اتخاذ القرار.
<ul style="list-style-type: none"> - الاهتمام بمحتوى العمل. - البحث عن آليات استثمار القدرات الفكرية. - الاهتمام بالحوافز المعنوية. 	<ul style="list-style-type: none"> - التركيز على الجوانب المادية في العمل. - الاهتمام بقضايا الأجور والحوافز. - تحسين بيئة العمل المادية.
<ul style="list-style-type: none"> - تركيز التنمية البشرية على تنمية الإبداع والإبتكار وتنمية المهارات الفكرية واستثمارها. - تنمية العمل الجماعي والأداء الجماعي. 	<ul style="list-style-type: none"> - تركيز التنمية البشرية على التدريب المهني. - اكتساب الفرد مهارات يدوية. - تنمية العمل والأداء الفردي.

المصدر: على السلمي (2002)، إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار غريب، القاهرة، مصر، ص 45.

وقد ساهمت كثير من الدراسات والأبحاث في تعميق هذا المفهوم وزيادة إدراك المؤسسات لأهميته في تعزيز الأنشطة في مختلف المستويات لتحقيق أداء أحسن، وزيادة الوعي بأهمية المورد البشري كأصل من أصول المؤسسة، وإن الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية تمثل الاتجاه طويل المدى في إدارة المؤسسة لمواردها البشرية، آخذتا بعين الاعتبار طبيعة الأهداف والنظم والعمليات والموارد المتاحة، وكذا وضع متغيرات البيئة التنافسية، بالإضافة إلى دورها في تدعيم إستراتيجية المؤسسة، فضلا عن ضرورة مساهمتها في إعداد هذه الإستراتيجية.

ثالثا: دور إدارة الموارد البشرية في تحقيق الأداء التنظيمي للمؤسسة:

01- إدارة الموارد البشرية وجوانب الأداء التنظيمي

إن إدارة الموارد البشرية من خلال الوظائف والممارسات التي تقوم بها تسعى إلى تحقيق هدف استراتيجي وهو وضع إستراتيجية موارد بشرية وفق متطلبات واحتياجات تنفيذ وانجاز إستراتيجية المنظمة الحالية والمستقبلية، انسهام من خلالها بتوفير قوة بشرية ذات مستوى عالي من الإنتاجية والفاعلية التنظيمية، بحيث تكون قادرة على تحقيق أهداف المنظمة بأعلى مستوى من الأداء والانجاز من أجل ضمان نجاحها وبقائها واستمراريتها.

ومنه يتضح دور إدارة الموارد البشرية في تحقيق الاداء من خلال جانبين: ⁽⁵⁹⁾

- تحقيق الكفاءة الإنتاجية (الفعالية): ويتم تحقيقها من خلال دمج الموارد البشرية مع الموارد المادية التي تمتلكها المنظمة، لتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد مجتمعة التي تسمى بالمدخلات، على اعتبار أن المورد البشري هو الذي يستخدمها (موارد، آلات، تكنولوجيا...) على مستوى أدائه وكفاءته يتوقف حسن هذا الاستخدام الذي ينتج عنه مخرجات (سلع وخدمات) بالكميات والمواصفات المطلوبة وبأقل تكلفة، فالعنصر البشري هو المسؤول عن تحقيق الكفاءة الإنتاجية، من خلال تعظيم المخرجات وتخفيض تكلفة المدخلات. وهنا يبرز دور إدارة الموارد البشرية من خلال ما تقوم به من وظائف وممارسات، تجعل المورد البشري مؤهلاً، مدرباً، محفزاً، لديه ولاء وانتماء للعمل والمنظمة، التي تصبح من خلاله قادرة على الأداء بإنتاجية عالية.
- تحقيق الفاعلية في الأداء التنظيمي: الكفاءة الإنتاجية (الفعالية) وحدها لا تكفي لتحقيق النجاح و المنافسة البقاء للمنظمة، فتحقيق مخرجات بكفاءة عالية (كمية + مواصفات + أقل تكلفة) من خلال استخدام كفاءة للموارد (المدخلات)، يجب أن يكون بمستوى عالي من الجودة، لتحقيق الرضا لدى عملاء المنظمة، أي أن يلي المنتج (المخرجات) و الخدمات المقدمة للزبائن احتياجاتهم و رغباتهم وتوقعاتهم ومعاملتهم معاملة حسنة، فالمنتج و الخدمة الجيدان ليسا من جهة نظر المنظمة، بل من وجهة نظر الزبون، وهنا يبرز دور إدارة الموارد البشرية بقيامها بعمليات تدريب و توعية للموارد البشرية، حول أن مسألة الجودة والرضا للزبائن مسألة غاية في الأهمية، وأن خدمة العملاء وتحقيق الرضا والسعادة لديهم، هي مسؤولية كل من يعمل في المنظمة، فبقاؤها في حقل المنافسة السوقية يتوقف على هذا الرضا، فالجميع يجب أن يكون في خدمة عملاء المنظمة.
- وهذا ما يؤكد على أن أي إنفاق على الموارد البشرية وإدارتها هو استثمار عائد كبير جداً، يتمثل في تحقيق الكفاءة الإنتاجية (الفعالية) والفاعلية التنظيمية، فالبخل في هذا الاستثمار يؤدي إلى مشاكل مستقبلية تواجهها المنظمة، فالرواتب والأجور والحوافز الضعيفة والتدريب السريع والجزئي... الخ سينعكس أثرها جميعاً سلباً على المنظمة.

02- مقاربات تفسير العلاقة بين تسيير الموارد البشرية والأداء التنظيمي

هناك ثلاث مقاربات تطبيقية لتفسير العلاقة بين ممارسات تسيير الموارد البشرية والأداء التنظيمي: المقاربة الشمولية، المقاربة الموقفية ومقاربة التشكيل: (60)(61)

❖ المقاربة الشمولية La perspective universaliste: "أحسن التطبيقات": وهي أبسط مقاربة في تحليل إستراتيجية الموارد البشرية، وهي تنص على أن هناك طريقة أفضل لجعل الموارد البشرية تحقق الأهداف التنظيمية، أو أن هناك أفضل الممارسات التي تؤدي إلى أداء عالي، بعبارة أخرى البحث عن أفضل الممارسات، في هذا الإطار المقاربة الشمولية تعتبر العلاقة بين المتغير التابع (الأداء التنظيمي) والمتغير المستقل (إدارة الموارد البشرية) خطية، ويمكن توسيعها لجميع الأفراد.

علاوة على ذلك تتميز البحوث التي سعت إلى البحث عن أفضل التطبيقات لتسيير الموارد البشرية من خلال:

- إمكانية تحقيق التطبيقات الفريدة والمتميزة لأداء عالي؛

- شموليتها (عالميتها).

في هذا الاطار أداء المنظمات هي مسألة ممارسات تسيير الموارد البشرية، تأخذ بطريقة منعزلة في بعض الحالات، أحسن التطبيقات حددت بشكل بما يسمى "نظم العمل عالية الأداء". هذه المقاربة لا تأخذ بعين الاعتبار الارتباطات التشاركية، والتفاعل بين مختلف التطبيقات، فهي تعتمد على نظرة تجميعية، لذلك فإن المنظور الشمولي يلغي ضمناً وجود تفاعلات بين الممارسات، التي تشكل نظام تسيير الموارد البشرية والتي يمكن أن تكون فعالة.

القيمة المضافة لهذه المقاربة تتضح في الجانب التجريبي (التطبيقي)، من خلال المعدل العالي لتبيان أهمية المورد البشري للمنظمة، بالرغم من أن الدراسات حددت عدد كبير ومتنوع من أفضل التطبيقات لتسيير الموارد البشرية، يمكننا تحديد تطبيقات تسيير الموارد البشرية التي استعملت من طرف الباحثين: أولاً، يمكن أن نلاحظ أن هذا المنظور يركز أساساً على أهمية الممارسات لتعزيز مهارات القوى العاملة، على سبيل المثال عن طريق التعويضات المتغيرة، من خلال بعض الممارسات التوظيف والاختيار، التكوين العام، أو تقييم المردودية؛

ثانياً، قد نظرت المزيد من الدراسات الأخيرة على أهمية الجوانب المتصلة بالتزام ومشاركة القوى العاملة، على سبيل المثال، القدرة على حل مشكلة، والعمل الجماعي، والحوافز مجموعة، وتعريف المهام أو آليات التعويض جديدة. بالرغم من أهميتها التطبيقية التي تبرز في القدرة على استنباط واستنتاج العلاقة بين تطبيقات الموارد البشرية والاداء التنظيمي، فإن المقاربة الشمولية انتقدت بسبب التبسيط لواقع المنظمات، كما أنه غير ديناميكي وغير مناسب في ظل ظروف التغير الاستراتيجي، كما أن قياس الاداء التنظيمي يركز على بعد واحد ويهمل خاصية تعدد الابعاد التنظيمية.

❖ **المقاربة الموقفية: "التوافقية":** هذه المقاربة ركزت على التعقد لشرح النماذج الإستراتيجية للموارد البشرية، فإدماج التفاعلات التي لم يتم التركيز عليها في المقاربة الشمولية، في هذا الإطار المقاربة الموقفية ترفض فكرة خطية العلاقة بين ادارة الموارد البشرية والأداء تأخذ بدلا من ذلك التفاعل، العلاقة بين المتغير التابع والمستقل ليست مستقرة، يتغير حسب تأثير متغيرات أخرى هامة، متغيرات تدعى "موقفية".

تطبيق هذا المنطق في تحليل استراتيجية الموارد البشرية دعم من طرف عدة كتاب مثل، هؤلاء الكتاب أعادوا النظر في فكرة وجود أحسن التطبيقات التي يكون لها نتائج مماثلة في اية سياق كان، نفترض أن تأثير الاداء هو دائما مشروط أو مرتبط بمتغير ثالث، أين يجب على تسيير الموارد البشرية أن يتكيف معه. يمكن تحديد أهم العوامل الموقفية في ثلاث فئات كبرى:

- العوامل الإستراتيجية في هذا الإطار تأثير تطبيقات إدارة الموارد البشرية على الاداء التنظيمي يكون فقط إذا توافقت الاستراتيجية المتبعة من طرف المؤسسة، فتسيير الموارد البشرية يجب أن يتلاءم مع الاستراتيجية المتبعة حتى يسمح بتحقيق الاداء المطلوب، أبحاث أخرى تؤكد على الدور والتأثير المهم التي تلعبه الموارد البشرية في صياغة الإستراتيجية بصفة عامة ادارة الموارد البشرية يجب أن يدرك في تفاعل مع الاستراتيجية.

- متغيرات تنظيمية: مثل حجم المنظمة، التكنولوجيا، الهيكل التنظيمي.

- محددات البيئة الخارجية: كالبيئة التنافسية، البيئة التكنولوجية، المتغيرات الاقتصادية الكلية، بيئة عمل المؤسسة مساهمة المقاربة الموقفية جد مهم في تطوير النظري في مجال التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية، ومن جهة أخرى تحسين الاقتراحات المقدمة من المنظور الشمولي، معتبرا بشكل خاص أن فعالية استراتيجية الموارد البشرية يعتمد دائما على التكيف مع السياق الخارجي والداخلي للمنظمة، ومع ذلك فإن المقاربة لها بعض النقائص.

❖ **مقاربة التشكيل:** مقارنة التشكيلات تأخذ مكانة جوهرية في بحوث نظريات المنظمة والاستراتيجية، ينظر لها كبديل للمقاربة التقليدية الموقفية والشمولية، فهي تبنى على نظرة "نظامية" أو Holistique كلية، التي تسمح بتحديد عدد من التشكيلات التي تكون كمصدر الأداء الأقصى، بمعنى آخر، يمكن القول هي "أنماط" أو "ملف" بدل من متغيرات فردية مستقلة ترتبط بالأداء.

الكتابات و الابحاث في الادارة الاستراتيجية للموارد البشرية استعملوا مقارنة التشكيلية للموارد البشرية من خلال التركيز على تكامل الموارد، التطبيقات، إمكانيات تنظيمية التي تسمح بتحقيق ميزة تنافسية مستدامة، من أجل فهم هذا التكامل، الباحثين ووظفوا مفاهيم التكاملات الداخلية أو الافقية، والتكاملات الخارجية أو العمودية، حسب أنصار هذه المقاربة، تسيير الموارد البشرية، يجب أن يكون منسجم كفاية حتى يسهل التعلم وتكيف المنظمة، بمعنى آخر، الانسجام الداخلي في تسيير الموارد البشرية يسمح باكتساب السلوكيات الضرورية لاستكمال الاستراتيجية العامة للمؤسسة.

التكاملات الداخلية باعتبارها ضرورة التآزر والتفاعل بين ممارسات تسيير الموارد البشرية هي الوحيدة التي يمكن أن تخلط الأمور على المنافسين. هذا الانسجام يمثل أحسن عامل لتمييز الضروري لتحسين الأداء، لأن تطبيقات تسيير الموارد البشرية تترج في أشكال مختلفة، تأثيرها يكون أكبر على الأداء عندما تكون منفردة.

لأن سلوكيات الموظفين تدمج في روتينات، نظم وتشكيلات لإدارة الموارد البشرية تحكمها تفاعلات معقدة، والتآزر الذي يمكن يوفر قدرات تنظيمية وتخلق القيمة، هي صعبة التقليد، نادرة وغير متحركة.

من جهة إذا كان التكامل الداخلي كشرط أساسي لبناء فرضية التشكيل للموارد البشرية، إلا أنه يبقى غير كاف، فالمنظمات تعمل في محيط معقد ومتغير والذي يجب عليها أن تتكيف معه، من خلال التكاملات الخارجية، أنصار هذه المقاربة يدعون إلى مواءمة نظم ادارة الموارد البشرية مع العوامل الموقفية، التي يمكن أن تكون

تنظيمية (حجم، الهيكل...)، بشرية (خصائص اليد العاملة، السن، الكفاءات...)، تشغيلية (دورة حياة المنتج، نظام المعلومات والرقابة...)، هذه الظروف هي التي تحدد عملية اختيار الاهداف والتطبيقات. مبادئ التكامل الداخلي والخارجي هي في الحقيقة في قلب عدة نماذج استراتيجية هامة، من بين أهم النماذج المذكورة في الادب الإستراتيجي، نجد نموذج M. Porter ونموذج Miles end Snow. بالنسبة ل Porter ثلاث مواقع استراتيجية تشكل تنافسية المؤسسة: استراتيجية التمايز، استراتيجية التكلفة واستراتيجية التركيز، المؤسسة التي تتبع استراتيجية تخفيض التكاليف تقدم منتجات وخدمات بجودة تعتمد بدرجة أولى على الابتكار التكنولوجي، اقتصاديات الحجم، رقابة تكاليف الإنتاج، نظام تسيير الموارد البشرية يجب أن يستند على توصيف دقيق للمهام، سياسات تكوين موجهة نحو رفع الإنتاجية، تقييم يركز على المردودية، الإنصاف الداخلي... الخ.

على عكس المؤسسات التي تتبع إستراتيجية التميز، تقترح تقديم منتجات جديدة من خلال تكثيف الابتكارات في هذا المجال، في هذا الهدف تسيير الموارد البشرية يكون أكثر استباقي ومرونة، التركيز على الاستقلالية، تسيير الكفاءات، نظام أجور يتعلق بالأهداف الفردية، في الأخير المؤسسة التي تتبع إستراتيجية التركيز تبحث عن شكل وسط يحاول المزج بين روافع الإستراتيجيتين.

الخلاصة

في نهاية هذه الورقة البحثية نخلص إلى أنه أصبح من المسلم به الإقرار بتعدد مفهوم أداء المنظمات، هذا التعدد هو نتيجة تعدد المؤسسة في حد ذاتها التي تعتبر كنظام معقد يتشكل من عدة أطراف لها مصالح مختلفة قد تكون في بعض الأحيان متعارضة، كما أن هذه المؤسسة مفتوحة على بيئة معقدة أيضا، لذلك في إطار البحث على مصادر ومحددات الأداء التنظيمي للمؤسسات، وبالاستناد إلى نظرية الموارد التي تؤكد على أن مصدر الاداء المتميز والمستمر للمؤسسات يكمن في امتلاكها موارد وكفاءات وقدرات خاصة ومتميزة تسمح لها بالتفوق والنمو في بيئة ديناميكية ومعقدة، وتعتبر الموارد البشرية أهم مورد استراتيجي تمتلكه المؤسسة لما يتميز به من خصائص لا تتوفر في غيره من الموارد، فالأفراد يعتبرون موردا استراتيجيا للمؤسسة لما يجوزونه من معارف، مهارات وخبرات وقدرات واستعدادات تسمح لهم بتحقيق استراتيجية المؤسسة والرفع من أدائها.

إن إشكالية الأداء العام للمنظمات لا تتوقف في كيفية قياسه، فهذا الأخير لا يمثل الإشكال في حد ذاته بل كيفية الوصول إلي تحقيق الاداء المتميز والمستمر عبر الزمن، لذلك تنوعت مساهمات الباحثين و مقارباتهم التي حاولت تحديد مصادر الاداء و آليات تحقيقه في منظمات الأعمال، وتعد مقارنة الموارد الداخلية بصفة عامة ومقارنة الموارد البشرية بصفة خاصة من أهم المقاربات الحديثة التي ركزت على ان الموارد البشرية باعتبارها من أهم الأصول التي تمتلكها المؤسسة كونه مورد أساسي وفعال في أداء المؤسسة، لاتصافه بخصائص جوهرية عقلية،

ذهنية، نفسية، وجسمانية لا تتوفر في غيره من الموارد، يصعب تقليدها، تخلق القيمة المتفوقة والأداء المتميز والمستمر.

المراجع والهوامش

1. Donnadiou, G (2003) : la performance globale, quels déterminants, quelle mesure, In Les Ressources Humaines (cord) Dimitri Weiss, Education d'Organisation, Paris, France, p230
2. -Maadani. M et Said. K (2009) :Management et Pilotage de la Performance, Edition Hachette. Paris, France, p28.
3. -Marie Fericeli. A et Bruno. S (1996): Performance et Ressources Humaines, Edition Economica, Paris, France, p20.
4. - مصطفى يوسف، (2015): إدارة الأداء، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص 16.
5. - Donnadiou.G, op cit, p 231.
6. المنيف ابراهيم عبد الله (1980)، الإدارة: المفاهيم، الأسس، المهام، دار العلوم، الرياض، ص . 2221
7. - Savall H et Zardet V, (1989) : maîtriser les coûts et les performances cachés, 2ème éd, Edition Economica, Paris, France, p 172.
8. - Donnadiou G, op cit, p 231.
9. -Donnadiou G, op cit. p 231.
10. - Saint-Onge S et Magnan M, (2007): Chapitre 1: La gestion des performances des organisations et des personnes, in Sylvie Saint-Onge et Victor Haines , Gestion des performances au travail, De Boeck Supérieur « Méthodes & Recherches », France, pp 17-18.
11. - Barabel. M et Meier O, (2006): Manageor, Edition Dunod, paris, France, p 258.
12. - Barabel. M et Meier O, pp 249-250.
13. -Maadani.M et Said.K , op cit, pp 32-33.
14. - Villarmois. O,(2001): Le Concept de performance et sa mesure : un Etat de l'art, Les Cahiers de la Recherche CLAREE Centre Lillois d'Analyse et de Recherche sur l'Evolution des Entreprises ; UPRESA CNRS 8020. Avril 2001 ; pp5-4.
15. - Morin EM, Savoie A et Beaudin G : (1994). L'efficacité de l'organisation Conception intégrée (chap 5). L'efficacité de l'organisation. Edition Gaétan Morin. PP 260-261.
16. http://dess.fmp.ueh.edu.ht/pdf/morin1994_conception_integree.pdf
17. -Bernerd. M, (2009): L'effet des pratique de ressources humaines sur la performance sociale des employés dans un contexte de culture nationale ; thèse de Doctorat, Université de Strasbourg, France. pp 97.
18. -idem. p 85.
19. - Morin EM, Savoie A et Beaudin G. op, cit, p 261.
20. - Bernerd. M, op, cit, p 88.
21. - Igalens J et Gond J.P. (2003) :La mesure de la performance sociale de l'entreprise : une analyse critique et empirique des données ARESE", *Revue Française de Gestion des Ressources Humaines*, Iss 50, p114.

22. - Morin EM, Savoie A et Beaudin G. op, cit, p 261.
23. - مؤيد سعيد السالم (1999): نظرية المنظمة، الهيكل والتصميم، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص ص 44-45.
24. - المفرجي عادل حرحوش و صالح أحمد علي (2003)، الرأس المال الفكري، طرق قياسه و أساليب المحافظة عليه. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. بحوث و دراسات رقم 375.. ص9
25. - يحيوية سملاي (2004)، أثر التسيير الإستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص60
26. - Gris .J, Yvan Asselin. j, Boulianne. F, et Lvesque. A , (1997) , Les Ressources Humaines En Tant Que Source D'avantage Concurrentiel Durable, document de travail, 1997-013 AGRH, Facult  Des sciences de l'administration, Universit  Laval, Montr al, Qu bec, pp04-05.
27. - Gris .J, Yvan Asselin. j, Boulianne. F et Lvesque. A ,op cit, p 5
28. - idem, p5
29. - سعاد نايف البرنوطي (2007): ادارة الموارد البشرية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن ، ص 17.
30. - عمر وصفي عقيلي (2005): ادارة الموارد البشرية المعاصرة- بعد استراتيجي، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن، ص ص 20-26.
31. - على السلمي (2002)، ادارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار غريب، القاهرة، مصر، ص 42
32. - المصدر نفسه، ص 42.
33. - يحيوية سملاي، المصدر سبق ذكره، ص83.
34. - عمر وصفي عقيلي مرجع سبق ذكره. ص ص29-33
35. - Abdelwahab ait Razouk (2007): Gestion Strat gique des Ressources Humaines, Recherche Th orique et Empirique sur la Durabilit  de la Relation Entre Strat gie RH et Performance, Th se de Doctorat en Sciences de Gestion, Institute d'Administration des Enreprises, Universite Nancy 2.pp 96-101.
36. - Philip Stiles and Somboon Kulvisaechana, Human capital and performance: A literature review, Judge Institute of Management, University of Cambridge, <http://docplayer.net/2141957-Human-capital-and-performance-a-literature-review.html>. 07/03/2016.

اتفاقات الإضرار بالمنافسين من خلال الأسعار وفقا لأحكام قانون المنافسة.

د. بعوش دليلة

جامعة ميله

Dalila19872@live.fr

ملخص

إن الغاية الأساسية من وضع قانون المنافسة هي تفادي جميع الممارسات المقيدة للمنافسة، وتبعاً لما تخلفه هذه الممارسات من أضرار خطيرة على المتنافسين و الاقتصاد الوطني، و خاصة ممارسة اتفاقات الإضرار بالمنافسين من خلال الأسعار، حرص المشرع الجزائري على حظرها في نص المادة 6 الفقرة 5 من الأمر 03-03 المتعلق بقانون المنافسة (المعدل والمتمم). وبذلك تهدف هذه الدراسة إلى إبراز هذه الممارسة التي تعتبر من بين أخطر السلوكيات المحظورة والتي أحاطها المشرع الجزائري بالاهتمام.

Summary:

The basic aim to put the law on competition is to avoid all practices restricting competition, in order to increase economic efficiency. Consequently, to the dangerous impact of these practices to the national economy, especially Exercise accord damage competitors by Price. The Algerian legislature takes care to ensure its prohibition in the text of article 6 /5 of the order 03-03 on competition act (amended and complemented).

This study aims to highlight this practice, which is among the most dangerous forbidden behavior that the Algerian legislature was perfectly interested in.

مقدمة .

إن مبدأ الحرية الاقتصادية الذي وضع أسسه قانون المنافسة يرتبط بالضرورة بقاعدة اعتماد المنافسة الحرة مع ضمان التوازن العام للسوق من خلال محاربة الممارسات المنافسة لها التي تسعى إلى المساس بتلك الحرية وعرقلة المنافسة حسب السير الطبيعي لقاعدة العرض والطلب .

وهذا ما تهدف إليه المقتضيات القانونية المتعلقة بالممارسات المنافسة لقواعد المنافسة التي أوردها المشرع الجزائري في الفصل الثاني من الباب الثاني من قانون المنافسة، حيث عمل من خلالها على حظر الاتفاقات المنافسة وذكر فيها على سبيل المثال لا الحصر نماذج لبعض الاتفاقات في نص المادة 6 من الأمر 03-03 (معدل و متمم)¹.

ولا يختلف اثنان أن السعر يمثل المقابل بالنسبة لأي طرف للحصول على سلعة ما أو خدمة، وبالتالي يعتبر عنصرا أساسيا في عملية البيع، بل بإمكاننا الجزم أنه يشكل اليوم أهم عنصر يشد انتباه أغلب المستهلكين عند ولوجهم السوق².

ففي ظل نظام السوق تساهم قوى العرض والطلب في تحديد أسعار المنتج فكل بائع يسعى إلى بيع سلعته أو تقديم خدمة بأعلى الأسعار في سبيل تحقيق أقصى ربح له، وفي المقابل يسعى كل مشتري إلى الحصول على تلك السلعة أو الخدمة بأقل الأسعار، وتتغير الأسعار صعودا وهبوطا إلى أن يتم التوازن بين الطلب والعرض، وذلك عند سعر معين يرتضيه الجميع .

وقد يحدث أن تقوم أحد المشروعات بعمل من شأنه أن يعيق قوى السوق عن مباشرة دورها في تحديد الأسعار، ولهذا الممارسات أثارها الضار بقواعد المنافسة الحرة التي تحكم آلية السوق . وقد لا ينحصر الأمر في ممارسة صادرة عن مشروع في السوق التنافسية، بل يمتد ليشمل مشروعات أخرى، تتفق فيما بينها على تعطيل قوى السوق عند القيام بوظيفتها الطبيعية في تحديد أسعار المنتجات بغية التحكم في تلك الأسعار .

و من بين نماذج الاتفاقات المحظورة التي ذكرها المشرع الجزائري اتفاقات الاضرار بالمنافسين من خلال الأسعار، إذ تنص المادة 6 الفقرة 5 على ما يلي: " تحظر الممارسات والأعمال المدبرة والاتفاقيات والاتفاقات الصريحة أو

¹ الأمر 03-03 مؤرخ في 20 يوليو 2003 متعلق بالمنافسة، جريدة رسمية عدد 43، (معدل و متمم) بموجب القانون رقم 12-08 مؤرخ في 25 يونيو سنة 2008، جريدة رسمية عدد 36 (معدل و متمم) بموجب قانون رقم 10-05 مؤرخ في 15 غشت 2010، جريدة رسمية عدد 46.

² تيورسي محمد، الضوابط القانونية للحرية التنافسية في الجزائر، دار هومة، 2013 - ص 230.

الضمنية عندما تهدف أو يمكن أن تهدف إلى عرقلة حرية المنافسة أو الحد منها أو الإخلال بها في نفس السوق أو في جزء جوهري منه، لاسيما عندما ترمي إلى: -...- عرقلة تحديد الأسعار حسب قواعد السوق بالتشجيع المصطنع لارتفاع الأسعار أو انخفاضها..."

ومن خلال ما تم عرضه نصل لطرح الإشكالية التالية:

ماهي الضوابط القانونية التي من خلالها نكون أمام ممارسة منافية للمنافسة في صورة " اتفاقات الاضرار بالمنافسين من خلال الأسعار"، حسب التشريع الجزائري وبعض الأنظمة المقارنة؟
هذه الإشكالية سنجيب عليها بالتطرق إلى كل من:

أولا: الاطار القانوني لحظر ممارسة اتفاقات الاضرار بالمنافسين من خلال الأسعار.

ثانيا: نماذج لممارسة اتفاقات الاضرار بالمنافسين من خلال الأسعار.

أولا: الاطار القانوني لممارسة اتفاقات الاضرار بالمنافسين من خلال الأسعار.

إن دراسة هذه الاتفاقية يستدعي منا التطرق إلى كل من الأساس القانوني لحظرها، إضافة إلى تمييزها عن بعض المفاهيم المشابهة. كما تطرقنا إلى آليات الردع القضائي والإداري على التوالي.

1- الأساس القانوني.

تعتبر حرية تحديد الأسعار مبدأ تم تكريسه في القانون الجزائري في السنوات الأخيرة مع بداية انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق، حيث نصت المادة 4 الفقرة 1 من الأمر 03-03 (معدل ومتمم) على ما يلي: "تحدد بصفة حرة أسعار السلع والخدمات اعتمادا على قواعد المنافسة". وهذا مع استثناء ما ورد في المادة 5 من نفس الأمر فيما يتعلق بالمنتجات الاستراتيجية، وأيضا الإجراءات الاستثنائية المتخذة للحد من ارتفاع الأسعار أو تحديدها في حالة ارتفاعها المفرط بسبب أزمة أو كارثة أو صعوبة مزمنة في التموين بالنسبة لقطاع نشاط معين أو في منطقة جغرافية معينة أو في حالات الاحتكارات الطبيعية. لذلك جعل المشرع الجزائري من عرقلة تحديد الأسعار حسب قواعد السوق بالتشجيع المصطنع لارتفاعها أو لانخفاضها أحد صور المساس بالمنافسة وبالتالي وجب حظرها. وتطرق المشرع الجزائري إلى عرقلة تحديد الأسعار بالتشجيع المصطنع لارتفاعها أو انخفاضها دون التطرق إلى اتفاق تثبيت الأسعار.

وتعتبر الأسعار منذ زمن طويل وعلى حد تعبير المفكر الاقتصادي IBN TAYMIYA بمثابة يد خفية " un main invisible " ¹ ، والسعر العادل يحدد بواسطة ميكانيزم العرض والطلب دون تعديله أو تغييره بالاتفاق .

ونلاحظ أن القانون الجزائري قد عرف قبل صدور الأمر 95-06 (ملغى) ، هذه الممارسة وجرمها وذلك من خلال القانون 90-14 (معدل ومتمم) والمتعلق بقانون العقوبات وبالضبط في المادة 172 من هذا الأخير . حيث جاء بها تحديد العوامل الذي يؤخذ بها من أجل تجريم الفعل على خلاف المادة 6 من الأمر 03-03 (معدل ومتمم) دون ذكر لأي عوامل أو شروط يمكن من خلالها تحديد مفهوم التشجيع المصطنع لارتفاع أو لانخفاض الأسعار وتنص المادة 172 السالفة الذكر على ما يلي: " يعد مرتكبا لجريمة المضاربة غير المشروعة كل من أحدث بطريقة مباشرة أو عن طريق وسيط رفعا أو خفضا مصطنعا في أسعار السلع أو البضائع أو الأوراق المالية العمومية أو الخاصة أو شرع في ذلك " .

وباعتبار التشريع الأمريكي أول من وضع قانون لحماية المنافسة، فإن تحديد السعر محظور بمقتضى المادة الأولى من قانون شيرمان، وعلى الرغم من أن تحديد السعر أكثر مخالفات قوانين مكافحة الاحتكار وهو الموضوع الذي تعاملت معه المحكمة العليا الأمريكية أكثر من أي مخالفة أخرى، فقد يكون من الصعب تعريف تحديد السعر عندما يتم خارج حدود اتفاق واضح بين طرفين أو أكثر. فالواضح من قرار المحكمة العليا في دعوى united states . v . socony . vacuum oil ، أن تحديد السعر يتضمن أكثر من الاتفاقات البسيطة المعلنة فقد صرحت المحكمة " بأنه وفقا لقانون شيرمان، الاتفاق الذي يتم بغرض التأثير لرفع الأسعار أو خفضها أو تثبيت سعر سلعة ما في التجارة ما بين الولايات، أو في التجارة الخارجية يعتبر غير قانوني بحد ذاته " ² .

وبذلك عرف القضاء الأمريكي ممارسة الاضرار بالمنافسين من خلال الأسعار كما يلي: هي جميع أشكال الممارسات الاستيعادية التجارية التقييدية المتعلقة برفع أو خفض أو تثبيت الأسعار المحققة لهذه النتيجة بصرف النظر عما إذا كان الاتفاق يتضمن سلع أو خدمات . ويقصد باتفاق تحديد الأسعار، العقد أو التفاهم المشترك

¹ Menouer mustapha , droit de la concurrence ,édition BERTI ,alger 2013 , p 12 .

la main invisible :

Selon Adam Smith, la main invisible est un phénomène naturel qui guide les marchés grâce au mécanisme de mise en concurrence pour la possession de ressources rares.

² عبد الناصر فتحي الجلوي محمد، الاحتكار المحظور وتأثيره على حرية التجارة - دراسة قانونية مقارنة بين قوانين مكافحة الاحتكار الأمريكية وقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية المصري، دار النهضة العربية، 2008 ص 60.

المبرم بين مجموعة من المؤسسات، يرمي إلى تعطيل قوى السوق المنوط لها تحديد الأسعار أي تعطيل قوى العرض والطلب على أن يتنازل التجار عن استقلالهم وسلطانهم التقديرية في وضع الأسعار المناسبة وإذا ثبت ذلك فتكون المخالفة محققة ولا تكون هناك حاجة إلى النظر في الأثر الذي يحدثه هذا الاتفاق على الأسعار أي سواء حقق التجار باتفاقهم النتيجة التي يسعون إليها أو بآاء اتفاقهم بالإخفاق، طالما كان غرض الاتفاق تحديد الاسعار¹.

ومن أجل تقدير ما إذا كانت المنافسة بواسطة الأسعار concurrence par les prix في سوق ما قد عرفها الاتفاق أم لا، فإن مجلس المنافسة الفرنسي (حاليا يسمى سلطة المنافسة) لا ينظر إلى مستوى السعر إن كان مرتفعا أو منخفضا بالنسبة للمستوى الفعلي للأسعار المعايينة، ولكن يقوم بتحليل الشروط التي يكون فيها غرض الاتفاق أو أثره قد أديا إلى تعطيل اتحاد القرار الفردي في مجال الأسعار من طرف المؤسسات، وقد قضى المجلس في قضية المخابز التقليدية boulangerie artisanale بأنه لا يهم معرفة ما إذا كانت الأسعار المطبقة من أصحاب المخابز أقل ارتفاعا في عمالتهم عن تلك المطبقة في العمالة المجاورة ، لأن الأمر الذي يهم هو هل الأسعار المطبقة ناتجة عن التقدير الحر لكل مؤسسة على حدى، أم كانت ناتجة عن تعليمات طبقت جماعيا، ففي الحالة الأخيرة فقط نكون بصدد اتفاق تحديد الأسعار².

وهذه الممارسة عادة تتمثل في نشر التعريفات وجداول الأسعار³. وتسمى جداول الأسعار barème des pris بالجداول المهنية أو النقابية⁴، وهي عموما تكون من وضع الهيئات المهنية التي تتمسك من أجل تبرير هذا السلوك بالرغبة في تقديم المساعدة للمنخرطين فيها على مستوى التسيير⁵. ويمكن لسياسة توحيد الأسعار في قطاع ما من طرف النقابات، أن يكون لها شكل أكثر دقة من خلال نشر دراسات حول أسعار تكلفة بعض المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، وتتبنى المقاولات المنخرطة في النقابة معطيات هذه الدراسات من أجل تحديد أسعار بيعها.

¹ جلال مسعد، مدى تأثير المنافسة الحرة بالممارسات التجارية ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون فرع قانون الأعمال ، كلية الحقوق جامعة تيزي وزو 2012 ، ص 89
² محمد الشريف كتو، الممارسات المنافية للمنافسة في القانون الجزائري (دراسة مقارنة بالقانون الفرنسي)، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون الخاص كلية الحقوق جامعة تيزي وزو 2004-2005، ص 134.
³ أبو بكر مهم، الاتفاقات المنافية للمنافسة – قراءة في المادة 6 من ق 06-99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، مجلة القضاء والقانون، العدد 156، ص 70.
⁴ لنا حسن ذكي، قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار دراسة مقارنة في القانون المصري والفرنسي و الأوروبي، 2005-2006، بدون ذكر دار الطبع، ص 114.
⁵ أبو بكر مهم، مرجع سابق، ص 70.

ولا يقصد بجداول الأسعار تلك الجداول الفردية التي يعدها كل تاجر على حدى والتي تتضمن سعر السلع التي يعرضها للبيع، حيث إن تلك القوائم الفردية -على عكس القوائم الجماعية- تمنع قيام سياسات تمييزية كونها تمكن عملاء التاجر من الاطلاع على الأسعار التي يعرضها على بقية العملاء ، فيتيقن من قيام المساواة في المعاملة بينه وبين بقية العملاء .

أما القوائم الجماعية، والتي تتضمن تحريفا للمنافسة، فإنها تتمثل في قيام التنظيمات المهنية أو النقابية التي تضم مجموعة من التجار ورجال الأعمال بإعداد جداول أسعار كل السلع التي ينتجها أعضائها، ويلتزم أعضاء تلك التنظيمات باحترام تلك الأسعار سواء نتيجة لإجبارهم على ذلك أو لأنهم يقدمون على احترامها بشكل تلقائي ودون التعرض لأي شكل من أشكال الضغط¹.

وقد أدانت المفوضية الفرنسية منذ سنة 1963 الجداول أو قوائم الأسعار الجماعية في حذ ذاتها، ودون انتظار لتقييم الآثار الناتجة عنها في السوق وذلك باعتبارها ممارسات تهدف إلى تقييد المنافسة عن طريق التحديد المسبق لأسعار المنتجات أو السلع دون ترك ذلك لقوى العرض والطلب، حيث أنها تمثل أسعار مفروضة متضمنة حدا أقصى لا يجوز للتاجر تجاوزه أو حدا أدنى لا يجوز للتاجر النزول عنه².

ويعد أيضا من بين أشكال تحريف الآليات الطبيعية لتحديد السعر، الممارسات المختلفة التي تهدف إلى العبث بآليات إرساء العقود العامة . وتتخذ هذه الممارسة شكلين رئيسيين، يتمثل الأول في قيام عدة مشروعات بتقديم عطاءات متضمنة شروطا لا تمكنها بطريق العمد من منافسة مشروع معين تم تحديده سلفا بمعرفة المشروعات المشتركة في العطاء، فيظهر العرض الذي يتقدم به المشروع المعين على أنه أقل العروض المقدمة ليفوز بالعرض الإداري مما يجعل الفوز بالصفقة غير خاضع لقواعد المنافسة الحرة . وتعرف تلك العروض غير المنافسة التي تتقدم بها المشروعات المشتركة في الاتفاق المقيد للمنافسة، بغرض مشاركة المشروع المزمع فوزه باسم ايجاب التغطية³ offres des couvertures.

ولابد من التمييز بين عروض التغطية والعروض المبدئية offre de principe أو ما يسمى أيضا carte de visite أو lettres de excuse واعتبرها مجلس المنافسة الفرنسي بأنها عروض غير واقعية des

¹ لينا حسن ذكي، مرجع سابق، ص 114، 115.

² لينا حسن ذكي، مرجع نفسه، ص 115.

³ déc. n° 87-D-24 .secteurs de l'eau et de l'assainissement. Rapport 1987 .annex n°33 . p 5.

offres irréalistes¹ وقررت محكمة استئناف باريس بأن هذه الممارسة لا يمكن أن تكون مشروعاً، فيعد كل من محلها والآثار الناتجة عنها منافياً للمنافسة. ذلك أن تبادل المعلومات قبل ابداع العروض، من شأنه أن يخدع صاحب المشروع و لا يعبر عن مدى جدية الأسعار الممارسة². كذلك يكون ضاراً بقواعد المنافسة الحرة أي اتفاق بين جمعية الدفاع عن المستهلكين وعدة مشروعات متنافسة ويكون موضوعه عدول تلك المشروعات عن تحديدها المستقل لأسعار منتجاتها. وعلى العكس لا يعد ضاراً بالمنافسة منح تخفيضات في الأسعار أو تقرير عمولات مختلفة، متى كان المبدأ أنه عند الوصول إلى مستويات الكمية المشروطة للاستفادة من تلك المزاي، يكون من حق كل موزعي المنتج - دون قيد- أن يحصلوا عليها³.

هذا وأن اتفاق تحديد السعر قد يتم على مستويين، مستوى أفقي horizontal و آخر رأسي vertical

• تحديد السعر أفقياً.

يشير تحديد السعر الأفقي إلى اتفاقات تحديد السعر بين الكيانات الاقتصادية المستقلة التي تتنافس في مستوى توزيع الخدمة أو الانتاج. وعرفه البعض بأنه: " اتفاق بين مجموعة من التجار المستقلين اثنين أو أكثر ليس ثمة رابطة تبعية بينهم - أي تقوم بعمل تجاري متماثل أو متشابه، ويعملون على مستوى واحد في السوق، تجارة تجزئة أو تجارة جملة أو بين المنتجون - على تنظيم أو تفادي المنافسة بينهم.

وتعتبر الاتفاقات الأفقية لتحديد السعر غير قانونية بصفة مطلقة perse بموجب المادة الأولى من قانون شيرمان ومتى وجدت هذه الاتفاقات فلا تسمع المحاكم لأي دفاع فيما يتعلق بادعاء معقولة السعر المحدد. هذا وإن اتفاقات تحديد السعر الأفقية تزيل المنافسة بين البائعين فيما يتعلق بسعر المنتج المباع، ولا يكون بمقدور المشتري الاختيار بين البائعين على أساس سعر تنافسي حيث أن المنافسة بين البائعين تكون قد توقفت⁴. وفي هذا الاتجاه سار الاجتهاد القضائي الفرنسي، حيث رفض رفضاً مطلقاً كل أوجه الدفاع والتبريرات المقدمة في دعاوى تتعلق بالاتفاقات التي ترمي إلى تحديد الأسعار بالتشجيع المصطنع لارتفاعها أو لانخفاضها لذلك تعمل

¹ Emmanuelle claudel et marie chantal boutarde ,l'application en France du droit des Pratiques anticoncurrentielles,L.G.D.J 2008, p 117.

² Emmanuelle claud et marie chantal boutarde .op cit p 118 .

³ حسين الماحي، حماية المنافسة-دراسة مقارنة في ضوء أحكام القانون المصري رقم 3 لسنة 2005 ولائحته التنفيذية، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى 2007، ص 58.

⁴ عبد الناصر فتحي الجلوى، مرجع سابق ص 62.

قوانين المنافسة على منع كل الاتفاقات والتبريرات التي من شأنها تحديد الأسعار عن طريق ممارسة الجداول الجماعية للأسعار أو تبادل المعلومات¹.

و يمكن لهذه الممارسة أن تكون خطيرة ومدانة، إذا أدت إلى توحيد الأسعار لاسيما في سوق ذات طبيعة احتكارية فمثلا في حالة احتكار القلة، فإنه يفترض تواجد بعض المقاولات على مستوى واحد في سوق معينة، حيث تقوم كل واحدة منها برصد أعمال المقاولات الأخرى، لأن كل عمل تقوم به إحدى هذه المقاولات يؤثر على الباقيين. فإذا قامت مقاوله بتخفيض سعر المنتج، فإن المقاولات الأخرى تقوم هي أيضا بتخفيض السعر دون وجود اتفاق صريح بينهم يدل على ذلك حتى لا تفقد زبائنها بسبب انصرافهم إلى تلك المقاوله التي خفضت أسعارها.

لكن لماذا تلجأ المؤسسات لمثل هذا الإجراء tentative ؟ لأنه لا توجد وسيلة أخرى لديها لتعويض ضعف الطلب لكن إذا قامت باقي المؤسسات بتخفيض الأسعار، فهذا لن يسمح لها بزيادة الكمية المباعة وهذا ما يسمى في الاقتصاد بالطلب غير مرنة *une demande presque inélastique*². وفي الحقيقة لا يعد هذا المسلك ممنوعا لعدم وجود اتفاق، ولأن العون الاقتصادي يعمل بصفة شخصية وفقا لمعطيات السوق، و تكون هذه الممارسة ممنوعة إذا ثبت أن التشابه في الأسعار ناتج عن وجود اتفاق ضمني بين الأعوان الاقتصاديين مثلما ذهب إليه مجلس المنافسة الفرنسي³.

• تحديد السعر رأسيا (عمودي) *verticale*.

اتفاقات تحديد السعر الرأسي، أو ما يطلق عليه تحديد سعر إعادة البيع عبارة عن اتفاق في شكل عقد أو اتحاد أو تأمر بين أو مع كيانات تجارية أو اقتصادية مستقلة، فعلى سبيل المثال قد يتفق تاجر جملة مع تاجر تجزئة على السعر الذي به يعيد تاجر التجزئة بيع السلع التي تسلمها من تاجر الجملة. هذه الاتفاقات عادة ما تتضمن شركات في مستويات مختلفة في تركيبة السوق بين منتجين وتجار جملة أو تجار الجملة وتجار التجزئة. والتقييدات الرأسية كثيرا ما تتم لتحديد الشروط التي على أساسها يتم إعادة بيع المنتجات أو الشروط التي يشتري بها

¹ جلال مسعد، مرجع سابق، ص 91.

² أبو بكر مهم، مرجع سابق، ص 71.

³ محمد الشريف كتو، مرجع سابق، ص 135.

المستهلك تلك المنتجات ويعتبر تحديد السعر الرأسي غير قانوني بحد ذاته، فمتى وجد فلا تحتاج المحكمة إلى بحث مدى توافر القوة الاقتصادية في السوق، أو مدى تأثيره الضار على المنافسة¹.

وقد صرحت المحاكم الأمريكية أن تصرفات المنتج المنفردة لا تدخل ضمن قانون شيرمان لغياب العقد أو التكتل أو التآمر. وعلى الرغم من أن أغلب اتفاقات السعر الرأسية مدانة بحد ذاتها، إلا أن المحكمة العليا قررت أن القيود الرأسية الغير متعلقة بالأسعار تعتبر غير قانونية فقط في حال كونها غير معقولة².

و كمثال جيد عن اتفاق تحديد السعر عموديا نجد فرض أسعار إعادة البيع في عقود التوزيع وسوف نذكر مثالين أحدهما في القانون الجزائري وآخر في القانون الفرنسي.

ففي التقرير الذي قدمته الجزائر في منتدى منظمة التعاون والتنمية l'ocde، أشارت إلى وجود قضية وحيدة متعلقة بالاتفاق حول الأسعار ومازالت محل تحقيق من طرف مجلس المنافسة وهي متعلقة بثلاث مؤسسات لتوزيع الأجهزة الطبية وملحقاتها والسوق المعني بالممارسة " كل من مراكز التصوير الطبي و المؤسسات الصحية العامة. وفي الاجتهاد القضائي الفرنسي، اعتبر الاتفاق الهادف لوضع أسعار مماثلة أو وضع حد أدنى للأسعار كما هو الحال في عقود التوزيع، اتفاق محظور³.

وفي رأي مجلس المنافسة الجزائري رقم 2002 ر 401، بعد استشارته وأخذ رأيه بمقتضى إخطار السيد وزير التجارة مجلس المنافسة حول مشروع المرسوم التنفيذي المتضمن تحديد تسعيرات المراقبة التقنية للوكبات، واعتبارا أن المجلس يلاحظ أن المادة 6 من مشروع المرسوم لا تنص على اشهار التسعيرات دون تحديد طبيعة الخدمات المقترح انجازها. واعتبارا من جهة أخرى أن تبني تسعيرات ثابتة وموحدة لهذا النوع من الخدمات لا يترك المجال لأي نوع من المنافسة بين المتعاملين المعتمدين وهو أمر مخالف لروح الأمر المتعلق بالمنافسة. واعتبارا أن هاته المراقبة أصبحت إجبارية بموجب المادة 43 من القانون رقم 01-14 المؤرخ في 19 أفريل 2001 المتعلق بتنظيم حوكمة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها.

وعليه فإن مجلس المنافسة يبدي رأيا إيجابيا حول مشروع المرسوم موضوع الاستشارة مع الأخذ بالتوصيات التالية

:

¹ عبد الناصر فتحي الجلوى، مرجع سابق، ص 77، 78.

² عبد الناصر فتحي الجلوى، مرجع نفسه، ص 77، 78.

³ Menouer mustapha, op cit, 123.

⁴ <http://www.conseil-concurrence.dz>

- أن تتضمن المادة 6 من المرسوم إشهار طبيعة الخدمات المقترح إنجازها .

- الأخذ بنظام الهوامش القصوى الذي يتسم بالمرونة بالمقارنة مع النظام المقترح، ويسمح شيئاً ما بتشجيع المنافسة .

وفي اجتهاد قضائي لمجلس المنافسة الفرنسي في قراره رقم 04-D-33 و القرار رقم 06-D-05 نلاحظ أن مجلس المنافسة اعتبر بأنه لا يوجد استعمال طبيعي وعادي لقواعد المنافسة، لأن تحديد الأسعار نتج عن وجود اتفاق أفقي مباشر حول الأسعار ما بين الموزعين ومجموعة اتفاقات عمودية ما بين الممون وموزعيه والتي تدور حول أسعار إعادة البيع المحددة من طرف الممون¹ .

و إذا كان المشرع الجزائري، قد حدد فقط الأهداف المترتبة عن الاتفاقات المنافية لقواعد المنافسة، فإنه لم يحدد الطرق والسبل التي تمكن من الوصول إليها، إلا أن مجلس المنافسة الفرنسي تمكن من تحديدها كما يلي:

- اتباع وتطبيق استراتيجية عامة يتنازل بمقتضاها جزء من الأطراف عن استقلاليتهم في اتخاذ القرارات لفائدة الآخرين .

- تبادل المعلومات بين الأطراف حول الاستراتيجية المتبعة من قبل كل واحد منهم .

- القيام ببعض الممارسات التي تؤدي إلى الاقصاء من دخول بعض الأسواق أو على الأقل الحد من عملية الدخول⁽²⁾ .

كما لم يتعرض المشرع الجزائري لحجم المساس بالمنافسة، شأنه في ذلك شأن نظيره الفرنسي، وقد تعرض الفقه الفرنسي للمسألة مستشهداً بما ذهبت إليه لجنة المنافسة حيث أكدت عدم خضوع الاتفاق للمنع إذا كان تأثيره على المنافسة في سوق ما غير ذو أهمية⁽³⁾ . ولقد اعتمدت لجنة المنافسة معيارين لتحديد مفهوم الاتفاقات ضعيفة الأهمية أو التأثير *les accords d'importance mineure* وهما: حصة السوق ورقم أعمال المقاولات المساهمة في الاتفاق⁽⁴⁾ .

¹ décision n° 04-D-33 et la décision et la décision n° 05-D-06

<http://www.autoritedelaconurrence.fr>

² ربيع شكري، الممارسات المنافية للمنافسة - دراسة تحليلية لأشكال الممارسات المحظورة ووسائل مكافحتها - رسالة مقدمة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة، جامعة الحسن الثاني - عين الشق-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الدار البيضاء 2007، 2008، ص 34 و كذلك :

Marie chantal boutard et Guy Ganivet ,droit français de la concurrence ,L.G.D.j 1994,P37.

³ ربيع شكري، مرجع سابق، ص 35.

⁴ مغاوري شلبي علي، حماية المنافسة ومنع الاحتكار بين النظرية والتطبيق - تحليل لأهم التجارب الدولية والعربية - دار النهضة العربية 2005، 2004، ص 159

2 - تمييز ممارسة الاضرار بالمنافسين من خلال الأسعار عن بعض الممارسات الأخرى .

قد ينشأ خلط بين ممارسة الاضرار بالمنافسين من خلال الأسعار وبعض الممارسات القريبة في الشبه منها وخاصة الاغراق كممارسة تتشابه مع معها في تبني سياسة البيع بسعر منخفض . إلا أن ما يميز الإغراق هو " قيام المنتج ببيع منتجاته في أسواق التصدير بسعر منخفض بصورة ملحوظة عن ذلك السعر الذي يبيع به نفس المنتجات في السوق الداخلي وقد يكون السعر المغرق رغم انخفاضه أعلى من تكاليف الانتاج ويظهر لنا من الوهلة الأولى أن هذه الممارسة نافعة للمستهلكين في البلد المستورد لهذا المنتج - على الأقل في الأجل القصير - رغم أنه قد يسبب أضراراً للمنتجين الأقل فاعلية أو المصدرون الآخرون في السوق وفي الغالب لا تكون لسياسة الإغراق هدف واحد من جانب المشروعات التي تستخدمها حيث قد يستهدف المشروع من هذه السياسة الإسراع في التخلص من المخزون الراكد لديه أو قد يستهدف غزو الأسواق في مناطق معينة أو يسعى إلى إعاقة نشاط المنافسين ودفعهم إلى الافلاس في الأجل الطويل⁽¹⁾ . ومن خلال ما سبق ذكره نصل إلى ذكر أهم أوجه الاختلاف ما بين الاغراق وممارسة الاضرار بالمنافسين من خلال الأسعار كما يلي⁽²⁾:

- أن المشروعات التي تمارس الاغراق تقوم بهذه الممارسة في الأسواق الخارجية التي لا تمارس فيها نشاطها، وذلك من خلال التصدير إلى هذه الأسواق بأسعار مغرقة، أما المشروعات التي تتبنى سياسة الاضرار بالمنافسين من خلال الأسعار تقوم بهذه الممارسة في ذات الأسواق التي تمارس نشاطها فيها أي أنهما تختلفان في مكان الممارسة .
- رغم أن ممارسة الاغراق، وممارسة الاضرار بالمنافسين تتفقان في البيع بأسعار منخفضة إلا أن سعر البيع في حالة الاغراق يكون منخفض، ولكن في مستوى أعلى من تكاليف الانتاج أما سعر البيع في حالة ممارسة الإضرار بالمنافسين من خلال السعر يكون منخفض وعند مستوى أقل من تكاليف الانتاج ، أي أنهما تختلفان في طبيعة ودرجة تخفيض الأسعار .

أيضا قد تلجأ المشروعات مضطرة إلى تبني ممارسة البيع لمنتجاتها بالخسارة وقد منع قانون المنافسة في الجزائر بموجب الأمر 95-06 (ملغى) هذه الممارسة التي سماها بالبيع بالخسارة وذلك في المادة 10 منه، غير أن هذا الأمر ألغى بموجب الأمر 03-03 (معدل ومتمم) المتعلق بالمنافسة ومنع ممارسة أسعار بيع مخفضة بشكل تعسفي للمستهلكين في المادة 12 منه " يحظر عرض الأسعار أو ممارسة أسعار بيع مخفضة بشكل تعسفي للمستهلكين

¹ مغاوري شلبي علي، مرجع سابق، ص 159

² مغاوري شلبي علي، مرجع نفسه ، ص 161، 160.

مقارنة بتكاليف الإنتاج والتحويل والتسويق، إذا كانت هذه العروض أو الممارسات تهدف أو يمكن أن تؤدي إلى ابعاد مؤسسة أو عرقلة أحد منتوجاتها من الدخول إلى السوق".¹

وقد تبدو عملية البيع بخسارة لأول وهلة ممارسة تجارية غير عقلانية لولا أنها ترمي إلى أهداف بعيدة نسبيا، بحيث تستعمل هذه الوسيلة لجلب أكبر قدر ممكن من الزبائن بفضل هذه الأسعار المنخفضة، ومن ثم فإنها وسيلة إشهارية قد تؤدي في حالة وفي ما إذا أحسن استغلالها، إلى ارتفاع المبيعات بعد ذلك. فالعون الاقتصادي الذي يقوم بهذه العملية، تكون له نية من وراء ذلك، فهو قد يعتمد الخسارة باعتبار أنه على العلم أنه بعد افشال المنافسة والاستثثار بالسوق يبقى هو المحتكر الوحيد للسوق وبعد ذلك يرفع الأسعار بحسب رغبته¹.

فهذه الممارسة تجد تطبيقاتها في المراكز الكبرى للتوزيع، حيث تعرض بعض السلع والمنتجات للبيع بأسعار زهيدة لكن في الوقت ذاته وبالتوازي تعرض سلع بأسعار معقولة بل بهوامش ربح معتبرة، إذن فالعملية الأولى لا تعدو أن تكون بمثابة فخ أو إغراء للزبون الذي ينساق وراء هذا العرض²، وفي كثير من الأحيان دون تفكير باعتبار التأثير الذي أحدثه انخفاض سعر السلعة الأولى على حسن نيته، وهو ما جعل البعض يصف العملية بأنها "جزيرة من الخسائر في محيط من الأرباح" *"un ilotes de pertes dans un océan de profits"*.

بالإضافة إلى كون عملية البيع بأسعار منخفضة تستوجب أن تكون السلعة المراد بيعها قد تم انتاجها أو تحويلها أو تسويقها على خلاف البيع بخسارة، الذي يشمل مجرد عملية إعادة بيع السلعة على حالتها دون أن يحدث عليها أي تغيير، فإن هذه العملية تكون محظورة عندما تتم ممارستها تعسفا بين العون الاقتصادي والمستهلك فقط أيا كانت صفته طبيعيا أو معنويا، على عكس البيع بخسارة والذي يكون بين الأعوان الاقتصاديين فيما بينهم أو بينهم وبين المستهلكين. ودام الأمر كذلك، فإن البيع بخسارة أو بأسعار منخفضة يشكل ممارسة مقيدة للحرية التنافسية، الهدف منها إزاحة المنافسين الآخرين والسيطرة على السوق والعودة بعد ذلك إلى السعر العادي إن لم يكن أكثر ارتفاعا كتدارك هامش الخسارة³.

إذن ممارسة الاضرار بالمنافسين من خلال الأسعار من الناحية الاقتصادية هي ممارسة يتم بموجبها التخلي عن الربح الحالي من أجل تعظيم الأرباح في المستقبل، وهذا التخلي عن الربح قد يكون متمثلا في قبول ربح منخفض

¹ تيورسي محمد، مرجع سابق، ص 231.

² لعور بدر، حماية المنافسة من التعسف في عرض أو ممارسة أسعار بيع منخفضة للمستهلكين وفقا لقانون المنافسة الجزائري، مجلة المفكر، العدد 10، جامعة محمد خيضر بسكرة، 362.

³ تيورسي محمد، مرجع سابق، ص 232، 233.

أي البيع بسعر منخفض ولكن أعلى من تكاليف الإنتاج، وإذا لم يكن ذلك كافيا للإضرار بالمنافسين، فقد يقوم المشروع بالبيع بأقل من تكاليف الإنتاج أي البيع بخسارة، أي ممارسة الإضرار بالمنافسين قد تحقق أهدافها دون اللجوء إلى البيع بالخسارة.

وهذا يعني أن ممارسة الإضرار بالمنافسين من خلال الاسعار عند تحليلها لا يتم الربط فيها بين سعر البيع وهيكل تكاليف المشروع الذي يتبناها فقط، ولكن يؤخذ في الحسبان أثر هذا السعر على المشروعات المنافسة ووفقا لذلك قد يكون البيع بسعر أكبر أو مساوي لتكاليف الإنتاج كافيا للإضرار بالآخرين وإزاحتهم من السوق، وفي حالات أخرى قد لا يكون ذلك كافيا مما يتطلب البيع بأقل من تكاليف الإنتاج أي البيع بالخسارة وهنا تتطابق ممارسة الإضرار بالمنافسين من خلال الأسعار مع سياسة البيع بخسارة. ورغم ذلك فإن الفكر الاقتصادي ينظر إلى هذا التطابق على أنه تطابق جزئي فقط من حيث الواقع، وليس من حيث الهدف¹.

ومع ذلك فإن هذه الممارسات قد يرخص بها استثناء عندما تقتضي الضرورة الاقتصادية ذلك، كما هي الحال لبيع سلعة سهلة التلف أو مهددة بالفساد تفاديا لخسائر أكبر، أو في حالة تغيير النشاط الاقتصادي أو بيع السلع الموسمية.... الخ، وذلك لوجود مبرر شرعي.

3- الحماية القانونية.

لم يكتف المشرع الجزائري بالنص على القواعد المادية لقانون المنافسة بل قام بإحداث هيئة تسهر على ضبط السوق من خلال تطبيق هذه القواعد. وتنص المادة 23 من القانون 08-12: " تنشأ سلطة إدارية مستقلة²، تدعى في صلب النص "مجلس المنافسة"، تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المادي، توضع لدى الوزير المكلف بالتجارة."

و يتمتع مجلس المنافسة بصفته سلطة ضبط باتخاذ قرارات نافذة، إذ لا يباشر هذا المجلس مهمة التسيير المباشر لمصلحة من مصالح الدولة بل كلف بعدة مهام ضبطية كانت في السابق تختص بها إما السلطة التنفيذية أو القاضي الجنائي، وبصفته سلطة ضبط السوق يختص كذلك بتقديم الاستشارات نظرا لأهميتها، هذا دون إهمال

¹ مغاوري شلبي علي، مرجع سابق، ص 163، 164.

² المشرع بالرغم من أنه اعتبر مجلس المنافسة سلطة إدارية مستقلة إلا أنه لم ينزع عنه الطابع القضائي ويتضح ذلك من خلال الاجراءات المتبعة أمام المجلس والتي تشبه إلى حد بعيد الاجراءات المتبعة أمام الجهات القضائية. إلا أن بعض الأساتذة ومن بينهم الأستاذ شريف بن ناجي، يعتبر مجلس المنافسة سلطة إدارية مستقلة مزودة بوظيفة قضائية تنظيمية.

أحد الاختصاصات الأساسية التي يمارسها المجلس إلى جانب المهمة الاستشارية التي يؤديها، ألا وهي اختصاص البحث والتحري¹.

وفي هذا الإطار رفعت شركة A2L SANTE، ضد كل من شركة Diomed Tek system8 وشركة Ag Medical إخطار إلى مجلس المنافسة تشتكي من خلاله من اتفاق حول الأسعار، واعتبر مجلس المنافسة أن الطرف المخاطر لم يتقدم إلى مجلس المنافسة لتدعيم شكواه بأي عنصر يثبت وجود مثل هذه الممارسات أو أي دليل على قيامها، وعليه وبناء على نص المادة 44 الفقرة 3 والمادة 47، 63 من الأمر رقم 03-03 المعدل والمتمم المتعلقة بالمنافسة، صرح مجلس المنافسة بعدم قبول الإخطار².

أما بالنسبة للحماية القضائية، فلا أحد يجهل الدور الذي يلعبه القضاء عموماً في تجسيد غايات هذا الفرع من فروع القانون. دور تمييز لأن القاضي كان دوماً مدعوا لضبط العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين، وذلك بالفصل في الخلافات التي تواجههم.

ويتمتع القاضي التجاري في مجال الممارسات المقيدة للمنافسة - كممارسة الأضرار بالمنافسين من خلال الأسعار - بدور فعال وأساسي حيث يعتبر الجهة الوحيدة التي يمكنها ممارسة الرقابة على قرارات مجلس المنافسة ويمكنه إلغائها، وفقاً لما جاء في المادة 63 من الأمر 03-03، تكون قرارات مجلس المنافسة قابلة للطعن أمام مجلس قضاء الجزائر الذي يفصل في المواد التجارية. ومادام أن الأفعال والممارسات المنافية لقواعد المنافسة لا تعدو أن تكون أفعالاً تستتبع لا محالة إلحاق الضرر بالغير، فإن إمكانية مساءلة الفاعل وفقاً لقواعد المسؤولية المدنية تبقى واردة.

ومختلف هيئات الضبط المستقلة، وعلى رأسها مجلس المنافسة لا يمكنها تقرير أو فرض عقوبات جنائية، باستثناء فرض الغرامات المالية على مرتكب الفعل غير التنافسي، لأن ذلك من اختصاص القضاء، لأن منحها هذا الاختصاص من شأنه أن يؤدي إلى المساس بمبدأ الفصل بين السلطات المكرس دستورياً.

وما يلاحظ على الأمر 03-03 (المعدل والمتمم) المتعلقة بالمنافسة إلغاء الدور الفعال للقاضي الجزائري في مجال الممارسات المقيدة للمنافسة، على عكس ما كان يتمتع به من سلطة واسعة في متابعة الأشخاص الطبيعية. ويعود السبب في إقصاء دور القاضي الجزائري، رغم أهميته، إلى المبدأ الذي تبناه المشرع من خلال الأمر 03-03 المتعلقة

¹ جلال مسعد، مرجع سابق، ص 241.

² أنظر: قرار رقم 2015/07، صادر عن مجلس المنافسة في جلسته المنعقدة يوم 18 جوان 2014. النشرة الرسمية للمنافسة رقم 8، ص 26.

بالمنافسة وهو ابعاد الطابع الجزائري عن الممارسات المقيدة للمنافسة . في حين أن القانون الفرنسي يتضمن في أحكامه مادة تحول القاضي الجزائري دورا في مجال الممارسات المقيدة للمنافسة وفي المادة 6-420L من القانون التجاري الفرنسي تطرقت إلى جنحة المساهمة الشخصية في تنظيم أو تنفيذ الممارسات المقيدة للمنافسة والتي تكون العقوبة عن ذلك الحبس لمدة 4 سنوات وغرامة تقدر ب 75.000 أورو¹ .

أما بالنسبة للجهاز القضائي الإداري، قد يبدو أنه من الصعوبة بمكان أن يقحم ضمن إجراءات تطبيق قانون المنافسة، نظرا لعدم ملائمة طبيعة هذا الأخير مع ما تطلبه هذا القانون من دراية تامة بالمجال الاقتصادي، إلا أنه إذا أخذنا بعين الاعتبار، كون قانون المنافسة يهتم بكل مجالات النشاط الاقتصادي (تجارة ، صناعة وخدمات ...)، وأن المجال الأخير غالبا ما يتم من طرف جهات يمكن أن تكيف على أنها مرافق عامة(مؤسسات توزيع المياه ، الكهرباء ، البريد ...)، أمكن التسليم بضرورة إشراك القاضي الإداري كطرف في تطبيق قانون المنافسة² .

ثانيا : نماذج لممارسة اتفاقات الاضرار بالمنافسين من خلال الأسعار .

سنتناول أهم النماذج على سبيل المثال لا الحصر .

1- ممارسة تحديد حد أدنى لسعر إعادة البيع .

ممارسة أسعار بيع مفروضة تدخل في حالة " القيود المتشددة hardcore restriction "، وهي دائما محظورة بنص المادة 1\81 من معاهدة روما ولا تخضع للإعفاء وفقا لما جاء في النظام 1999\2790 . وبذلك النظام رقم 1999 \ 2790، الخاص بتطبيق المادة 3\81 على الاتفاقات العمودية ، لم يستثني بعض أشكال التقييد التي لها آثار خطيرة ومنافية للمنافسة، مثل : فرض حد أدنى لسعر البيع أو تحديد سعر ثابت، أو وضع شروط تجارية خاصة (مدة القرض، الضمان، نماذج ووقت التسليم) ويجب أن يعكس السعر استقلالية سلوكات المؤسسات بكل حرية³ .

ومن جهة أخرى، فلا يوجد حظر مطلق لممارسة أسعار مفروضة في قانون الاتحاد الأوروبي والاعفاء الفردي في المادة 3\81 من المحتمل أن يتم تطبيقه لكون في هذه الحالة أمام حظر شبه مطلق .

¹ بن وطاس ايمان ، مسؤولية العون الاقتصادي في ضوء التشريع الجزائري ، دار هومة ، 2012، ص 203، 204 .

² تيورسي محمد، مرجع سابق ، ص 337، 339، 340 .

³ Catherine grynfogel ,droit communautaire de la concurrence,L.G.D.J, lextenso édition paris 2008 , p6.

والبعض الآخر من الفقهاء الاقتصاديين وقفوا ضد الحظر المطلق أو الشبه المطلق l'interdiction Perse ou quasi perse وهذا ما ذهبت إليه المحكمة العليا في ال. م. أ. في قرار (Leegin Creative leather product .v.psk) المؤرخ في 28 جوان 2007، حيث قررت المحكمة بأن الحظر المطلق لفرض أسعار إعادة البيع غير مؤسس . ويجب على سلطات المنافسة أن تقوم بدراسة كل حالة على حدى بناء على أوضاع محددة في السوق . والنظر إذا ما كان يجب اعتبار هذه الممارسة محلة بالمنافسة أم لا ؟
ومن بين الآثار النافعة للمنافسة نجد لاسيما الحالات التالية:

- تسهيل الدخول إلى سوق، لمتعاملين جدد يقترحون تشجيع تمويل السلع والخدمات بأسعار منخفضة .
-تسمح بمكافحة تطفل بعض الموزعين الذين يحاولون تحديد أسعار جد منخفضة باستغلالهم إمكانياتهم الكبيرة في التموين .
أما يخص الآثار المنافية للمنافسة:
-فرض حد أدنى لسعر إعادة البيع من طرف الممون، يحد من المنافسة بين العلامات التجارية وهذا سيؤدي لرفع أسعار التجزئة .

-من الممكن أن تشجع على خلق كارتل أو اتفاق أسعار بين المنتجين أنفسهم، وهذا يسمح لأعضاء الاتفاق بتحديد بسهولة الأعضاء المنحرفين عن الاتفاق les membres déviants¹ . وعكس ما ذهبت إليه سلطات المنافسة في الاتحاد الأوروبي وفرنسا، فإن المحكمة العليا في ال م أ حكمت على بعض ممارسات فرض حد أدنى لأسعار إعادة البيع واعتبرت آثارها نافعة للمنافسة وذلك بتحليل كل حالة لوحدها مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الحالات خاصة في حالة ما إذا تم تحديد السعر من طرف مؤسسة تتمتع بوضعية هيمنة في السوق .

2-ممارسة فرض الحد الأقصى لسعر إعادة البيع.

يقصد بها الاتفاقات التي يقوم فيها المنتج بفرض سعر معين لسلعة ما ويطلب من التاجر أو الموزع أن يلتزم بهذا السعر وألا يبيع بأكثر منه . هذه الاتفاقات الرأسية لوضع حد أقصى لسعر إعادة البيع تعتبر غير قانونية بحد ذاتها و هو ما أخذت به المحكمة العليا في دعوى albrech.v.herald co ، حيث حكمت بتطبيق " معيار الفعل بحد ذاته " على ترتيبات تحديد سعر إعادة البيع الناتج عن اتفاقات رأسية . وأضافت أن الاتفاقات التي تضع حد

¹ :jean-patrice de laurencie- quelle place pour le droit de la concurrence dans le small business Act français et communautaire ? les pme et le droit dela concurrence du centre de recherche sur le droit des affaires,lexis Nexis-litec,2009,p220.

أقصى لسعر إعادة البيع ليست أقل ضررا من الاتفاقات التي تضع حدا أدنى باعتبارها تقييد حرية التجار وتقييد قدرتهم في البيع وفق قرارهم الخاص .

غير أن قرار اعتبار أن تحديد الحد الأقصى لسعر إعادة البيع محظور بحد ذاته، ما لبث أن تراجعت عنه المحكمة شيئا فشيئا في دعاوى لاحقة، فقد قررت عام 1990 في دعوى atlantic richfield co .v.usa petroleum : " قد لا يكون هناك أضرار غير معقولة نتيجة وضع حد أقصى لأسعار إعادة البيع التي يحددها المنافس وتوصلت المحكمة إلى أنه ومع افتراض صحة القرار في دعوى albrecht من أن تحديد حد أقصى لسعر إعادة البيع يعتبر غير قانوني بحد ذاته، إلا أن لها بعض التحفظات حول مدى استمرار تطبيق معيار الفعل بحد ذاته¹ .

وقد يقوم المنتج بتقديم توصياته على أسعار إعادة بيع منتجاته من تجار الجملة إلى تجار التجزئة أو من الأخير إلى المستهلكين، ومعلوم أن التوصية غير ملزمة قانونا وأن قوتها في التنفيذ تعتمد على قوة وضعف الأطراف . تجدر الإشارة إلى أنه يمكن للتاجر المنتج أن يمارس سيطرته على السوق المعني من خلال القيود التي ذكرت بشأن فرض أسعار إعادة البيع لذلك ففي الأسواق المأثرة كما في الحالات التي توجد فيها بضع شبكات تعرض نفس النوع من السلع ذات العلامات المختلفة أو عندما توجد قوة سوقية- أي عندما لا يكون هناك تنافس بين العلامات التجارية - مثلما الحال في أحيان كثيرة في البلدان النامية- ينبغي على السلطات المعنية بالمنافسة أن تطلب تقديم مبررات مفصلة، لاعتبارات تتعلق بالكفاءة من قبل المنتجين الذين يرغبون في تحديد أسعار التجزئة، أو ينبغي عليها أن تسعى إلى إزالة أية حواجز تنظيمية تعيق دخول التجار² .

إذن سياسة الأسعار الموصى بها " prix conseillés "، لاتعد في حد ذاتها منافية للمنافسة لكن يجب أن لا تختفى هذه الممارسة في حقيقة الأمر أسعار مفروضة، كما في حالة نشر أسعار موصى بها مع ممارسة إكراه على البائعين لضمان احترامها³. ذلك أن اقتراح السعر بدون مراقبة تطبيقه بشكل فعال لا يعد منافيا للمنافسة⁴ .

3- ممارسة تبادل المعلومات حول الأسعار

¹ عبد الناصر فتحي الجلوي محمد، مرجع سابق، ص 81، 80

² عدنان باقي لطيف التنظيم القانوني للمنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية -دراسة مقارنة - دار الكتب القانونية ، دار هشات للنشر والبرمجيات، مصر ، الامارات 2012، ص 284.

³ Emmanuelle claudel et marie chantal boutarde ,op.cit, p 125.

⁴ Marie malaurie vignal ,droit de la concurrence interne et européen , 6 édition ,daloz,2014,p212.

النظرية الاقتصادية أثبتت ضرر تبادل المعلومات حتى ولو كان قليلا، هذا التبادل يسمح لأعضاء الاتفاق بالقيام بمراقبة متبادلة لكشف الانحرافات الممكنة وهذا من شأنه تعزيز التواطؤ .

لكن بعض المؤلفين أظهروا بأن المعلومات العامة من الممكن أن تكون نافعة للمستهلكين والمتنافسين الجدد الذين يريدون دخول السوق (nouveaux entrants) . وتبادل المعلومات ما بين المتنافسين يمكن أن يشجع سياسة تفعيل خفض الأسعار وفي بعض حالات الاحتكار الثنائي لسلع مختلفة، وبذلك تبادل المعلومات يمكن أن يكون مفيد للمنافسة . مثال: قد يتصل صاحبي فندقين ببعضهما البعض من أجل طلب نسبة الملاءة (taux de remplissage) فإذا كان أحدهما جد منخفض، وكان للمنافس الآخر قدرة على الاستقبال فمن مصلحته أن يخفض الأسعار من أجل جلب الزبائن . فتبادل المعلومات يمكن أن يصب في مصلحة المستهلك، غير أن وضع حد بين كل ما هو مسموح وممنوع لتبادل المعلومات أمر صعب¹ .

وتبادل المعلومات أمر عادي وضروري في اقتصاد السوق الذي تتبنى فيه المؤسسات الأخطار، ونشر المعلومات ضروري، لكن حرية المنافسة تفرض على كل المتعاملين الاقتصاديين تحديد سياستهم التجارية بصورة مستقلة . وتبادل المعلومات حول الأسعار من طبيعته أن يؤدي إلى إنقاص المنافسة لذلك من الواجب أن يخضع لنظام متوازن . ولا بد من التمييز بين تبادل المعلومات الذي يتم ما بين المتنافسين والتبادل الذي يتم بين الشركاء المرتبطين بعلاقات عمودية .

فلا نستطيع إذن استنتاج الخاصية المنافية للمنافسة لتبادل المعلومات من خلال تحليل بسيط هيكلي للسوق وطبيعة المعلومات المتبادلة . فلا بد من اثبات بأن هذه المعلومات تم استعمالها بشكل فعال، أو أن لها تأثير محتمل على السياسة التجارية² . كما أن نشر معلومات من الماضي يعد أكثر ضرر من نشر معلومات مستقبلية³ .

وفي رأي مجلس المنافسة الفرنسي بتاريخ 5 أكتوبر 2006، أقر بأن تبادل المعلومات ما بين المتنافسين من الممكن أن تكون له آثار مؤيدة للمنافسة، لكن بشروط جد ضيقة " فيجب أن يبقى المتنافسين مجهولين (anonymes)، المعلومات المنشورة يجب أن تكون متعلقة بالماضي وأجال كافية تفصل بين أخذ المعلومات

¹ Marie maulaurie vignal, op.cit.p213

² Marie maulaurie vignal, op.cit.p214.

³ Emmanuelle claudel et marie chantal boutarde , op cit . p 132,133 .

ونشرها من أجل أن لا يمنح تبادل المعلومات للمؤسسات إمكانية معرفة ومراقبة السياسة التجارية لمنافسيهم، أيضا يجب أن لا تأخذ المعلومات المنشورة صفة الإلزامية " ¹ .

يعتبر تبادل المعلومات عن السعر أو السوق بين أعضاء الاتحاد أو المنافسين من أجل الارتقاء بمستوى العمل المشترك ومساعدة الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات قانوني في حد ذاته . أما إذا كان الغرض من ذلك تقييد المنافسة أو كان الأثر المترتب على هذا الاجراء تحديد الأسعار فإنه يكون غير قانوني .

غير أن هناك تساؤل قد يثار حول مدى قانونية تبادل التقارير والمعلومات عن الأسعار بين أعضاء الاتحاد في المستقبل؟ أجابت المحكمة العليا على هذا التساؤل في دعوى sugar institute inc .v.united states حيث ميزت بين ما إذا كانت التقارير مجرد إعلام أعضاء الاتحاد عن الأسعار في المستقبل، أم أنه يجب على الأعضاء التقييد بهذه الأسعار . وصرحت أن التصرف الأول يكون قانوني لأنه يعتبر من قبيل صفات التطور الطبيعي للصناعة و التجارة وأنه لا يقيد المنافسة، أما التصرف الآخر فهو غير قانوني لأنه اتخذ شكل عمل مدبر لمنع فرص المنافسة . وحتى يكون نشر قائمة الأسعار مشروعاً، فإنه يجب أن تكون المعطيات التي قد تم جمعها حول سوق تنافسية موضوعية وليست شخصية ² .

4 - ممارسة أسعار تمييزية .

يعد أيضا محلاً بقواعد المنافسة التمييز في سعر المنتج الواحد بين مشتريين مختلفين له، متى كان الغرض من ذلك التأثير على قواعد المنافسة الحرة في السوق المعنى . وتنص المادة 6 الفقرة 6 من الأمر 03-03 على ما يلي: "..... تطبيق شروط غير متكافئة لنفس الخدمات تجاه الشركاء التجاريين مما يجرمهم من منافع المنافسة....." . وتسمى هذه الممارسات - بالممارسات التمييزية - وهي محظورة أيضا بنص المادة 18 من القانون 02-04 المتعلق بالممارسات التجارية (معدل ومتمم) ³ والذي اعتبرها ممارسات تجارية غير مشروعة ، فالمؤسسة يجب أن لا تبيع نفس المنتج بأسعار مختلفة .

¹ cons.conc .avis n°06-A-18,5 octobre 2006 relatif à un projet d'indicateur d'occupation, Des hotels de la Région de mulhouse . <http://www.autoritedelaconcurrence.fr>

² أبوبكر مهم، مرجع سابق، ص 71.

³ ق رقم 06-10 المؤرخ في 15 غشت 2010، الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، جريدة رسمية 46.

وتعرف الأستاذة أمل شلبي التمييز سعري على أنه تمييز في السعر ما بين سلعتين متماثلتين من حيث الجودة، ، أو الدرجة أو النوع بأسعار مختلفة بصرف النظر عن تماثل أو اختلاف النفقات . ولن يتمكن البائع من ممارسة التمييز في السعر إلا إذا كان يتمتع بقوة احتكارية في سوق مناسبة تمكنه من فعل ذلك¹ .
والتسعير التمييزي يؤدي إلى محاباة بعض المنافسين ولو بطريقة غير مباشرة على حساب آخرين مطلوب تقييد منافستهم في السوق . وهذا ما ذهبت إليه محكمة النقض الفرنسية في 12 مارس 2002 حيث توصلت إلى وجود تمييز في تسعيرة الدواء بين الصيدليات المنضمة لنظام التأمين الصحي وتلك غير المنظمة للنظام المذكور² .
خاتمة .

من خلال دراسة الأحكام القانونية لممارسة الإضرار بالمنافسين من خلال الأسعار في ظل أحكام قانون المنافسة، نصل إلى وضع النتائج والاقتراحات التالية:
- ينبغي أن نلاحظ أن ممارسة الإضرار بالمنافسين من خلال الأسعار لا يعتبر فعلا مجرما حقيقة، إنما تعتبر أحد أهم أصناف الممارسات غير التنافسية التي تدخل في اختصاص مجلس المنافسة، لكن إذا ما أثبت من الوقائع أن هذه الممارسة وقعت فعلا، فإن هذا الأخير لا يملك سوى أن يأمر بوقف مثل هذه التصرفات وتقرير عقوبة مالية .
- إن مسألة وحدة الأسعار في المنتجات المنافسة لا تكفي بذاتها للتدليل على وجود تواطؤ بين المشروعات المنافسة مادامت هناك معايير موضوعية تبرر تطابق الأسعار .
- ومن أجل تقدير ما إذا كانت المنافسة بواسطة الأسعار في سوق ما قد عرقلها الاتفاق أم لا، فلا يتم النظر إلى مستوى السعر إن كان مرتفعا أو منخفضا بالنسبة للمستوى الفعلي للأسعار المعايينة، ولكن لا بد من تحليل الشروط التي يكون فيها الاتفاق أو أثره قد أديا إلى تعطيل اتخاذ القرار الفردي في مجال الأسعار من طرف المؤسسات .
- يعاب على مجلس المنافسة الجزائري عدم تحديده للطرق والسبل التي تمكن من الوصول إلى اتفاقات منافسة للمنافسة على خلاف مجلس المنافسة الفرنسي، لذلك نقترح على المشرع الجزائري إضافة مادة تدعم مضمون المادة 6 السالفة الذكر.

¹ أمل محمد شلبي، مرجع سابق ، ص 125.

² حسين الماحي، مرجع سابق، ص 63.

- أيضا لم يتعرض المشرع الجزائري لحجم المساس بالمنافسة ولم يتم اعتماد معايير لتحديد مدى أهمية وحجم اتفاقات الاضرار بالمنافسين من خلال الأسعار لذلك نقترح على المشرع إضافة مادة قانونية جديدة تحدد من خلالها معايير تمكن المختصين من تحديد مدى أهمية وحجم الاتفاقات المحظورة .

قائمة المراجع والمصادر

أولا: باللغة العربية

1-القوانين

- الأمر 03-03 مؤرخ في 20 يوليو 2003 متعلق بالمنافسة، جريدة رسمية عدد 43، (معدل ومتمم) بموجب القانون رقم 08-12 مؤرخ في 25 يونيو سنة 2008، جريدة رسمية عدد 36 (معدل ومتمم) بموجب قانون رقم 10-05 مؤرخ في 15 غشت 2010، جريدة رسمية عدد 46.
- ق رقم 10-06 المؤرخ في 15 غشت 2010، الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، جريدة رسمية 46.

2-الكتب

- تيورسي محمد، الضوابط القانونية للحرية التنافسية في الجزائر، دار هومة ، 2013.
- عبد الناصر فتحى الجلوى محمد، الاحتكار المحظور وتأثيره على حرية التجارة - دراسة قانونية مقارنة بين قوانين مكافحة الاحتكار الأمريكية وقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية المصري، دار النهضة العربية 2008.
- لينا حسن ذكي، قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار دراسة مقارنة في القانون المصري والفرنسي و الأوروبي، 2005-2006، بدون ذكر دار الطبع.
- حسين الماحي، حماية المنافسة-دراسة مقارنة في ضوء أحكام القانون المصري رقم 3 لسنة 2005 ولائحته التنفيذية، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى 2007.
- مغاوري شلي علي، حماية المنافسة ومنع الاحتكار بين النظرية والتطبيق - تحليل لأهم التجارب الدولية والعربية دار النهضة العربية 2005، 2004.
- بن وطاس ايمان، مسؤولية العون الاقتصادي في ضوء التشريع الجزائري، دار هومة 2012.
-عدنان باقي لطيف التنظيم القانوني للمنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية -دراسة مقارنة - دار الكتب القانونية ، دار هشات للنشر والبرمجيات، مصر ، الامارات 2012.

3-رسائل الدكتوراه

- جلال مسعد، مدى تأثير المنافسة الحرة بالممارسات التجارية ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق جامعة تيزي وزو 2012 ، ص 896- محمد الشريف كتو، الممارسات المنافية للمنافسة في القانون الجزائري (دراسة مقارنة بالقانون الفرنسي)، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون الخاص كلية الحقوق جامعة تيزي وزو 2004-2005.
- ربيع شكري، الممارسات المنافية للمنافسة -دراسة تحليلية لأشكال الممارسات المحظورة ووسائل مكافحتها - رسالة مقدمة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة، جامعة الحسن الثاني -عين الشق- كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الدار البيضاء 2007، 2008.

4-المقالات

- أبو بكر مهم، الاتفاقات المنافية للمنافسة -قراءة في المادة 6 من ق 99-06 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، مجلة القضاء والقانون، العدد 156.

- لعور بدر، حماية المنافسة من التعسف في عرض أو ممارسة أسعار بيع منخفضة للمستهلكين وفقا لقانون المنافسة الجزائري، مجلة المفكر، العدد 10، جامعة محمد خيضر بسكرة.

ثانيا: باللغة الفرنسية

1-LES OUVRAGES

-Menouer mustapha , droit de la concurrence ,édition BERTI ,alger 2013.

-Emmanuelle claudel et marie chantal boutarde ,l'application en France du droit des Pratiques anticoncurrentielles,L.G.D.J 2008.

-Marie malaurie vignal ,droit de la concurrence interne et européen , 6 édition ,daloz,2014.

-Catherine grynfogel ,droit communautaire de la concurrence,L.G.D.J,lextenso édition paris 2008 .

-jean-patrice de laurencie- quelle place pour le droit de la concurrence dans le sma busines Act français et communautaire ? les pme et le droit dela concurrence du centre de recherche sur le droit des affaires,lexis Nexis- litec,2009.

-Marie chantal boutard et Guy Ganivet ,droit français de la concurrence ,L.G.D.j 1994 .

2-SITE WEBE

<http://www.conseil-concurrence.dz>

<http://www.autoritedelaconcurrence.fr>

التعليم الإلكتروني كمدخل لإصلاح قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر

E-learning as an introduction to reform of the higher education and scientific research sector in Algeria

د. علي سايج جبور، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

b.saiahdjebbour@univ-chlef.dz

ملخص:

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تسليط الضوء على كيفية الاعتماد على تقنيات الانترنت في تطوير التعليم الالكتروني وتنميته والاستفادة منه بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي. من هنا جاء سؤال الإشكالية وفق الصياغة التالية: إلى أي مدى يمكن للجامعة الجزائرية تبني هذا النمط من التعليم؟ وهل الاعتماد على هذا النمط بالتوازي مع إبقاء التعليم التقليدي قادر على حل مشاكل القطاع؟ هل الجامعة الجزائرية قادرة على استيعاب التزايد المستمر في أعداد الطلبة الوافدين إليها كل سنة مع ما تتوفر عليه من قدرات مالية لتلبية حاجيات الطلبة البيداغوجية والاجتماعية؟
الكلمات المفتاحية: التعليم الالكتروني، الجامعة الجزائرية، الطرق الحديثة في التعليم، تقنيات الإعلام والاتصالات الحديثة، التعليم الافتراضي، الانترنت.

Abstarct:

This study attempts to shed light on the applications of Internet in the development of E-learning and its integration in the sector of higher education and scientific research. It is in this light that comes the statement of the problem : To what extent can the Algerian university adopt the E-learning ? And with its adoption in parallel with the traditional model, will it be possible to solve problems ? Therefore, some sub-questions may be asked : -Is the Algerian University in a good position to respond to the increase of the students number and has it enough financial and educational resources that meet the student's expectations, and social development ?

Key words: Algerian university, E-learning, distance learning, new teaching methods, Internet, information technology and communication, TIC applications.

Code jel : A29, I23, I29

*المؤلف المراسل: د. علي سايج جبور الإيميل: b.saiahdjebbour@univ-chlef.dz

مقدمة

لقد أصبحت الانترنت وما تقدمه من خدمات جزء من حياة المجتمعات العصرية وأخذت تقنياتها المبنية على الحواسيب والشبكات تغزو كل مرافق الحياة فاستطاعت أن تغير وجه الحياة المختلفة بتوفيرها إمكانيات التواصل المستمر وبشكل تفاعلي بين مختلف شرائح المجتمعات المختلفة. فكان لزاما على كل مجتمع يريد اللحاق بالركب المعلوماتي أن يعلم أجياله تقنيات الحاسوب ويؤهلهم لمواجهة التغييرات المتسارعة في هذا العصر. وكما هو معلوم أن الجامعة كمؤسسة تعليمية تحتل مكانة متميزة في المجتمع بسبب ما هو موكول إليها من مسؤولية في تكوين الأجيال لتكون عماد الحياة العلمية والثقافية والتشريعية والاقتصادية، بات لزاما عليها أن تنظر في كيفية الاستفادة مما أتت به تكنولوجيا الإعلام والاتصال العصرية، وبذلك مواكبة التطورات الحديثة الجارية بالدول المتقدمة ومن ثمة الاستعداد لمواجهة تحديات الطلب المتزايد في مجالات التكوين والتعليم. كما أنها مدعوة على المدى البعيد إلى تحقيق مشاريع تكوين حديثة، كالتعليم الافتراضي أو اللاحضوري، من خلال استغلالها لكل الإمكانيات التي تتيحها التقنيات الحديثة والمتطورة للإعلام والاتصال في عملية عصرنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

أولا- تطور التعليم العالي في الجزائر

إن المتبع للمراحل التي مرت بها الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال يلاحظ أنه يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

1- مرحلة 1962-1971:

مرحلة تميزت بـ:

- ميلاد أول وزارة متخصصة في التعليم العالي و البحث العلمي؛
- انطلق القطاع بجامعة واحدة و مدرستين للتعليم العالي؛
- الزيادة المطردة في عدد الطلبة وبشكل واضح في مرحلة التدرج (من 2725 إلى 19311)؛
- عجز هياكل الاستقبال والاتجاه نحو فتح جامعات جديدة في المدن الكبرى؛
- الإبقاء على النظام البيداغوجي الموروث عن النظام الفرنسي؛
- ضعف التأطير بحيث تضاعف إجمالي موظفي هيئة التدريس من سنة 1962 إلى الضعف في آخر المرحلة وأغلبهم من الأجانب؛
- كما شهدت هذه المرحلة انطلاقة التفكير في الاصلاح الجامعي والتوسع في بناء المؤسسات الجامعية، كجامعة قسنطينة، باب الزوار و وهران²⁶.

2- مرحلة 1971-1985:

مرحلة ميزها إصلاح التعليم العالي سنة 1971 الذي من أهدافه الكبرى:

- إدماج الجامعة الجزائرية في سياق حركة التنمية الشاملة؛
- جزارة المؤطرين و المكونين؛
- ديمقراطية التعليم و تعريبه؛
- التأكيد على التوجه العلمي و التكنولوجي و التركيز على الحرص على التكوين الكمي و النوعي كضرورة لسد حاجات البلاد²⁶؛
- العمل على خلق التوازن العددي في نسب المسجلين في مرحلتي التدرج و ما بعد التدرج؛
- فتح المجال أمام المرأة الجزائرية و ارتقاءها، كما يدل ارتفاع عدد هيئة التدريس على أن الجامعة الجزائرية أثمرت و بدأت تعتمد فعلا على سواعد خريجها في مرحلة شهدت بداية الإصلاحات.

3- مرحلة 1985-1990:

تميزت بالتزايد في عدد الطلبة من كلتا الجنسين ذكورا و إناث الجامعات الجزائرية، و عجز الدولة على احتوائها من خلال توفير الإمكانيات المادية على حساب الجانب النوعي للتكوين. وهو ما استدعى ضرورة التفكير في:

- وضع الخريطة الجامعية التي تنظم القطاع بغية التحكم في التوافد الطلابي و ترشيد توزيعه في اطار توحيد المنظومة الجامعية؛
- انتهاج سياسة نسقيه تكاملية بين مختلف المؤسسات الممثلة للمجتمع و المستخدمة للموارد البشرية؛
- تحسين فعالية المحتوى التكويني و التعليمي للوصول إلى استعمال أفضل للإمكانيات و الوسائل المادية و البشرية؛
- مراجعة معايير التوجيه الجامعي و نظام التخصصات و كذا مضامين المنهاج الجامعي؛
- إنشاء شبكة للمراكز الجامعية في مختلف أرجاء الوطن و كذا إنشاء جامعة التكوين المتواصل²⁶.

4- مرحلة 1990-2002:

لم تستطع الجامعة في هذه المرحلة الاستجابة للمطالب الاجتماعية و الاقتصادية المطروحة نتيجة تأثير التخطيط الاستعجالي للتكفل بالدفعات الطلابية بحيث عانت الجامعة ضغوطا أدت إلى عدم استقرارها في مجالات التنظيم و التسيير بفعل التزايد السريع لعدد الطلبة الذي تضاعف مرتين في خلال عشر سنوات من 1989 إلى 1998.

وعليه جاء القانون التوجيهي المؤرخ في 27 جانفي 1999، والذي يشمل 65 مادة موزعة على 7 أبواب، تناولت على وجه الخصوص التركيز على المبادئ العامة للتعليم العالي، التكوين العالي بطوريه التدرج وما بعد التدرج، آليات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، تعزيز الطاقات الوطنية، وتطوير الثقافة ونشرها وتحفيز الابتكار والاختراع.

كما اهتم بضرورة تمكين الجامعة كمؤسسة عمومية ذات طابع علمي من تحصيل مداخيل ناتجة عن خدماتها للقطاع الاقتصادي، والمحيط الذي تتعامل معه.

5- مرحلة 2002 إلى يومنا هذا:

من خلال التقدير الموضوعي لمختلف الصعوبات من طرف اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية فقد بات من الضروري إعداد وتطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي عن طريق مخطط إصلاح المنظومة التربوية والذي صادق عليه مجلس الوزراء المنعقد في 20 أفريل 2002 من خلال برنامج عمل على المدى القصير، المتوسط والبعيد الذي برمج في إطار الاستراتيجية العشرية لتطوير القطاع (2004-2013) من خلال²⁶:

- ضمان تكوين نوعي يأخذ بعين الاعتبار التكفل بتلبية الطلب الاجتماعي؛
- تحقيق تأثير متبادل مع المحيط الاجتماعي الاقتصادي بتطوير كل التفاعلات الممكنة بين الجامعة والمحيط الذي تتواجد فيه؛
- تكوين ميكانيزمات التكيف المستمر مع تطور المهن والحرف؛
- تقوية المهمة الثقافية للجامعة بترقية القيم العالمية التي يعبر عنها الفكر الجامعي؛
- التفتح أكثر على التطور العالمي، وعلى الخصوص في مجال العلوم والتكنولوجيا؛
- ترسيخ أسس تسييرية تركز على التشاور والمشاركة.

وعليه فان الإصلاح يعتمد أساسا على: تقديم تكوين نوعي لضمان إدماج مهني أحسن، التكوين للجميع وعلى مدى الحياة، استقلالية المؤسسات الجامعية، انفتاح الجامعة على العالم بحيث اعتمدت الهيكلة الجديدة على نظام LMD (ليسانس، ماستر، دكتوراه).

ثانيا- اختلالات التعليم العالي في الجزائر

على الرغم مما حققه التعليم الجامعي في الجزائر من نتائج إيجابية ونتائج هامة خلال العقود الماضية يبقى بعيدا على المستوى المنشود من حيث النوعية والكيف، وهو اليوم يعاني من مجموعة الاختلالات والنقائص على مستويات عدة، يمكن تلخيصها فيما يلي²⁶:

- اعتماد وزارة التعليم العالي وكزية توجيهه الملتحقين الجدد من الطلبة الناجحين في البكالوريا، مما أفقد هذا النظام التوجيهي مرونته؛

- ارتفاع ظاهرة التسرب الجامعي مما أدى إلى تدني مردود الجامعة الجزائرية وامتداد المدة التي يقضيها الطلبة بالجامعة، ما عقد وضعية الجامعة الاستيعابية؛
- أحجام ساعية مكثفة وضاغطة تلزم الطالب بأوقات حضورية مبالغ فيها في قاعات المحاضرات والأعمال الموجهة، على حساب الوقت الواجب تخصيصه لتكوينه الذاتي والتحضير لاستقلالته المعرفية؛
- التخصص المبكر الذي يوجه بمقتضاه الطلبة توجيهها مبكرا وعادة ما يكون ابتداء من السنة الأولى جامعي، الذي يبقى في غالب الأحيان توجيهها غير ناضج؛
- اختلال صارخ بين برامج التكوين التي تضمنها الجامعة الجزائرية واحتياجات سوق العمل، الناتج عن غياب تعبير واضح عن الاحتياجات من قبل القطاعات المشغلة لانعدام سياسات تعاونية مدروسة بين قطاعي التكوين وسوق الشغل؛
- نظام تقييم ثقيل، من خلال اعتماده على الامتحانات النظرية، بالإضافة إلى فترة إجراء هذه الامتحانات التي عادة ما تكون ممتدة بشكل مبالغ فيه، على حساب الزمن البيداغوجي؛
- نقص التأطير ومردودية ضعيفة للتكوين فيما بعد التدرج، مما أثر على تطوير هيئة التدريس كما ونوعا؛
- هجرة الأدمغة واستمرار ظاهرة مغادرة الأساتذة الباحثين نحو آفاق أخرى أكثر جذبا، لاسيما في غياب قانون أساسي خاص محفز وجاذب.

ثالثا- التعليم الإلكتروني في نجدة إصلاح منظومة التعليم العالي

التعليم الإلكتروني شكل من أشكال التعليم عن بعد أو كما يسمى أيضا بالتعليم اللاحضوري وهو طريقة للتعليم والتكوين باستخدام آليات الاتصال الحديثة كالحواسيب والشبكات والوسائط المتعددة، يمكن له أن يساهم في حل بعض المشكلات.

فظهر تقنية الانترنت أحدث تغييرا كبيرا في مجال التعليم عن بعد، حيث انتقل موضوع التعليم عن بعد من المرحلتين التي كان فيها عبارة عن مجال قديم قليل الأهمية، إلى مرحلة أصبح فيها أسلوبا ضروريا للتطور والتغيير في العديد من جامعات العالم.

فالإسراع في تطبيق برامج التعليم عن بعد تنتهجه بعض الجامعات وكلياتها يتم لثلاثة أسباب رئيسية²⁶:

- التطور الاندماجي بين تقنيات الاتصالات والحواسيب؛

- حاجة العاملين في عصر المعلوماتية إلى اكتساب مهارات جديدة دون تعطيل حياتهم العملية لفترة طويلة؛
- الحاجة إلى تخفيض كلفة التعليم.
- واستخدام التعليم الإلكتروني كأداة أساسية في التعليم يحقق إيجابيات كبيرة، من أهمها:
- المرونة في الوقت والمكان؛
- إمكانية الوصول إلى عدد أكبر من الجمهور والمتابعين في مختلف الأماكن؛
- سهولة تطوير محتوى المضمون الموجود في الانترنت؛
- تفاعلية أدوات التعلم المستخدمة؛
- إعطاء التعليم صبغة العامة والخروج من الإطار المحلي؛
- سرعة الحصول على المعلومات²⁶.

قد نتساءل عن جدوى إقامة مثل هذا النمط من التعليم في وقت ما تزال جامعاتنا في بداية عملية تطويرها وتحديثها، فنقول أنه يمكن الاعتماد على هذا النمط من التعليم وإدراجه بالتوازي مع ما هو قائم من نمط تقليدي وطبيعي فالتعليم الإلكتروني أو الافتراضي له مواصفاته الخاصة والتي قد تختلف عن التعليم الجامعي الأكاديمي العادي كونه يتطلب معرفة خاصة لاستخدام الحاسوب والانترنت وتصفح الويب والتعامل مع البرمجيات المختلفة.

رابعا- الجزائر وتجربة التعليم الإلكتروني

بالنسبة للتجربة الجزائرية في استخدام تكنولوجيا التعليم الإلكتروني عن بعد، لازالت في بدايتها وتراوح مكانها، قد يرجع ذلك لغياب الوعي بفعالية هذا النوع من التعليم ومدى مساهمته في رفع المستوى العلمي والتأهيلي للفرد، رغم ذلك إلا أن التجربة الجزائرية بدأت مبكرة بمحاولة تجربة مؤسسة (EEPAD) وتجربة ليازر الوطني للتعليم المهني عن بعد (CNEPD) والتي تعد أول تجربة في ميدان التعليم الافتراضي، بالإضافة إلى تجربة جامعة التكوين المتواصل (UFC) التي أنشئت موقعا افتراضيا تبث من خلاله دروسا مكتملة لطلبتها في بعض التخصصات، هذا إضافة إلى بعض التجارب الأخرى على غرار:

1- شبكة المحاضرات المرئية ونظام التعليم الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

يتعلق الأمر على المدى القصير أولا بعقلنة استعمال الموارد البشرية والمادية، هذا من خلال إقامة شبكة للمحاضرات المرئية، تدمج كل المؤسسات الجامعية، منها 13 موقع مرسل و46 موقع مستقبل، ورغم أن هذه الشبكة تسمح بتسجيل وبث غير مباشر للدروس، فإنها مستعملة أساسا في شكل متزامن، يستلزم الحضور المصاحب للأستاذ، المرافق والطالب.

ويمكن أن يتم استغلال الشبكة حاليا في شكل "نقطة بنقطة". بمجرد الانتهاء من وضع التجهيزات وتكوين الكفاءات، حيث يمكن للنظام جمع 18 محاضرة مرئية في آن واحد، بفضل عقدة مركزية وستة وحدات متعددة المواقع، موضوعة في مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST). وقد تم توسيع الشبكة بداية من الدخول الجامعي 2009-2010 نحو المدارس التحضيرية التي تم تزويدها كذلك بمخابر افتراضية وقاعات تدريس متعددة الوسائط موصولة بشبكة خاصة للمحاضرات المرئية. وهناك مرحلة موازية، أو على الأقل متأخرة قليلا، تتمثل في وضع نظام للتعليم الإلكتروني يركز على قاعدة للتعليم عن بعد في صيغة (زبون-موزع) (Serveur – Client) يسمح بإعداد والوصول إلى موارد عبر الخط، في شكل غير متزامن (مؤخر). وبإمكان المتعلم الوصول إلى هذا النظام في أي وقت وأي مكان، بوجود أو عدم وجود مرافق. وتسمح هذه القاعدة للأساتذة استعمال مختلف الطرق عبر الخط (دروس، تمارين، دروس تطبيقية، نشاطات، تدريب، وغيرها)، وتمنح القاعدة للمتعلم واسطة بيداغوجية ثرية، متنوعة ودائمة. ولبلوغ هذا الهدف تم تسطير برنامج عمل منذ منتصف نوفمبر 2006، يحدد بوضوح مسؤوليات كل الأطراف:

- اللجنة الوطنية للتعليم الافتراضي؛
- اللجان الجهوية للتقييم، مديرية التكوين العالي للتدرج؛
- مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني؛
- جامعة التكوين المتواصل؛
- الممونون بتجهيزات العمل.

وسوف يتم تدعيم نظام التعليم الإلكتروني عن طريق الشبكة الوطنية ما بين المكتبات التي هي حيز التوسيع لتشمل كل مؤسسات الوطن.

2- نظام التعليم عن بعد:

على المدى المتوسط سيتم ضبط نظام تعليم عن بعد، يسمح بإدماج خصوصيات التعليم الإلكتروني وتسهيلات التلفزيون، ضمن تصور يتعدى حتى حدود الجامعة الذي هو موضوع أصلا في صالحها. وسوف يبقى إذن موجها أولويا للأسرة الجامعية، ولكن بمقدوره أن يكون مفيدا لجمهور واسع أكثر من المتعلمين الساعين للترقية الاجتماعية والرفع من مداركهم، أو ببساطة متعطشين لمزيد من المعارف (موظفين في المؤسسات ضمن التكوين المتواصل أو في رסקلة، متعلمين عصاميين، مرضى مقيمين بالمستشفيات، أشخاص داخل مراكز إعادة التأهيل الخ).

3- الشبكة الجزائرية للبحث ARN:

الشبكة الجزائرية للبحث (Algerian Research Network) هي شبكة تدعم على الخصوص نظام التعليم عن بعد، شهدت تطورا متذبذبا ومشتتا، لتلبية الحاجيات الدقيقة والتي هي في الغالب مستعجلة، خاصة ما يتعلق بالدخول إلى الانترنت²⁶.

إن الباكبون التابع لشبكة ARN الذي تم تصميمه وإنشاؤه على دعائم وخطوط تابعة لمواصلات الجزائر، يبدو غير قادر على تحمل خطط موارد المؤسسة المستقبلية ERP، نظرا لقدراته غير الكافية، ونعني بذلك نظام الإعلام المدمج التابع للقطاع بمفهومه الواسع، والذي يتضمن نظام التعليم عن بعد ومجمل تطبيقات التسيير خاصة تسيير التدريس والمسارات البيداغوجية إن صح القول، تسيير الخدمات الجامعية، تسيير التراث .. نظام اتخاذ القرار والإحصائيات وغيرهم.

المبالغ المسددة للجزائرية للاتصالات من أجل استئجار الدعائم والخطوط (حوالي 2 مليار دينار جزائري في السنة) تحتم التفكير في حلول أخرى تحسبا لإقامة شبكة مناسبة أكثر وبتكلفة مع أبعاد ERP.

4- مشروع أيديا @ide:

من خلال برنامج Tempus يقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل ومرافقة سياسات إصلاح التعليم العالي المعتمدة من طرف بلدان آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية وبلدان البحر الأبيض المتوسط²⁶.

يصبو مشروع @ide إلى استعمال الانترنت لتطوير التعليم عن بعد بالجزائر وهذا بدعم مجهودات الجامعات الجزائرية في مجال التحديث.

ويجلب برنامج @ide دعما مباشرا للإصلاحات الجارية من اجل اقتراح تعليم مهني من شأنه الاستجابة للحاجيات الاقتصادية والصناعية، وغايته تتمثل في المساهمة في بسط ونشر تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مجال التعليم العالي والبحث العلمي وقطاعات التكوين المهني، وتطوير التكوين الجاري عبر وسيلة الانترنت.

إن نمط التعليم الذي يسعى مشروع @ide إلى ترقيته يجب أن يتيح لمؤسسات التعليم والتكوين الاستجابة لثلاثة تحديات:

- مواجهة تزايد عدد التسجيلات؛
- التصدي لمشكل نقص عدد الأساتذة؛
- إتاحة الاستفادة من التعليم والتربية لصالح الأشخاص البعيدين عن المؤسسات الجامعية.

وتضمن مشروع @ide الممول على فترة ثلاثة سنوات (2005-2008) مرحلة تحويل للكفاءات، حيث ساعد خلالها الشركاء الأوروبيون نظراءهم الجزائريين في امتلاك واستيعاب الأدوات التقنية والبيداغوجية الضرورية في سير عمل أي نظام للتعليم عن بعد.

وبالانتهاء من تدريب الأساتذة وتكوين الفرق الإدارية والتقنية أصبح بحوزة المؤسسات الجزائرية فرصة المشاركة في هذا المشروع بامتلاكها لموارد بشرية لها من التأهيل ما سمح لها باقتراح تكوين جديد ذي شهادة وهو ماستر @ide المسخر لهندسة التعليم عن بعد واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التعليم.

باعتبار هذا الأخير تكوينا يجري عن بعد تبني ماستر @ide المهني مهمة تزويد الأساتذة بالقدرة لإدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العمل البيداغوجي وتأهيلهم لتصميم وإدارة مشروع تربوي عن بعد.

أما من حيث الأولوية فقد وُجه برنامج @ide لأساتذة التعليم العالي الجزائري مهما كان تخصصهم، كما فتح أمام طلبة وأساتذة التعليم الثانوي والمهنيين بقطاع مؤسسات التكوين.

واختيرت لهذا المشروع أرضية (PLATFORME ACOLAD) التي تعتبر القطعة المحورية في نظام للتعليم عبر الانترنت، والأداة المفضلة في التعاون بين فاعلي المشروع.

وحتى يتناسب تماما محتوى التعليم المقرر بالجزائر مع احتياجات البلد يتكفل الخبراء الجزائريون المتخصصون في هندسة التعليم عن بعد والحاصلون على شهادة ماستر UTICEF بتكليف التجربة الأوروبية مع الواقع المحلي.

خلال فترة إنشاء ماستر @ide تابع عن بعد عشرين (20) أستاذا جزائريا ماستر UTICEF وتخرج منهم 13 أستاذا كخبراء في التعليم عن بعد قادرين على تصميم وإجراء تكوينات عن بعد.

فضلا عن ذلك وخلال الفترة (2006-2007) أستدعي مجموعة من الموظفين، الأساتذة، الإداريين والتقنيين للمؤسسات المشاركة إلى متابعة ورشات تمهينية (TRANSFER) تم تصميمها من طرف الوكالة الجامعية للفرنكوفونية AUF قصد تكوين 30 شخص مكلف بالتنسيق الإداري والصيانة التقنية لنظام @ide و60 أستاذا للقيام بوظيفة التدريس في إطار ماستر @ide.

يقوم مشروع @ide على تقاسم المعارف بين أوروبا والجزائر ففيه شاركت المؤسسات التالية:

- جامعة لويس باستور، ستراسبورغ، فرنسا؛
- جامعة مونس هينو، بلجيكا؛
- جامعة باجي مختار، عنابة؛
- جامعة سعد دحلب، البلدة؛
- جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم؛

- المدرسة الوطنية العليا للتعليم التقني بوهران؛
- المدرسة العليا للأساتذة بالقبة، الجزائر؛
- المدرسة الوطنية العليا للأساتذة بقسنطينة؛
- مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST، الجزائر؛
- الوكالة الجامعية للفرنكوفونية²⁶.

5- مشروع التعليم عن بعد (COSELEARN):

إن برنامج التكوين عن بعد COSELEARN يعد برنامجا للتعاون بين وزارة التعلية العالي والبحث العلمي والمؤسسة السويسرية QUALILEARNING، كما يضم أيضا تسعة (9) بلدان من الساحل والمغرب العربي²⁶.

يتمحور هذا البرنامج حول التكوين في مبادئ التعليم عن بعد، وقد انتهت المرحلة الأولى منه في سنة 2007 ومكنت من تكوين أربعة وثلاثون (34) خبيرا وتم توظيفهم كأساتذة أو مهندسين في عدة مؤسسات جامعية جزائرية.

أما المرحلة الثانية من برنامج التعليم عن بعد والتي بدأت شهر مارس 2009 فقد تضمنت تكوين اختصاصيين في التعليم الإلكتروني، وكانت تهدف عموما إلى:

- إنشاء، تقوية وتطوير الفرق الدائمة للدعم البيداغوجي والتقني؛
- المساهمة في رفع التحدي المتمثل في زيادة كثافة الأعداد الطلابية، لاسيما من خلال توفير بيئة تكنولوجية للعمل التي تجمع الجامعات الشريكة، وتمنح لآلاف الطلبة فرصة الحصول مجانا على عدة خدمات، منها (العنوان الإلكتروني، الأجندة المشتركة، تخزين الوثائق، الخ...).

6- مشروع التعليم عن بعد (FDP-CARO):

مبادرة من جامعة بجاية ويتمثل في طرح فكرة التعلم المزدوج: التقليدي (الحضوري)/الافتراضي، وتنفيذ استراتيجية إدخال التعلم الافتراضي. هذه الاستراتيجية بنيت على سبعة مراحل²⁶:

- المرحلة الأولى: تكمن هذه المرحلة في تحقيق نموذج تعليم إلكتروني، يدمج تعليما تقليديا ضروريا مع تعليم افتراضي، وتم الوصول في هذه المرحلة إلى نتيجتين:
- موقع الواب للتعلم الذاتي الذي أنجز يسمح للطلبة مراجعة دروسهم والتعلم بواسطة أسئلة ذات أجوبة قصيرة أو أسئلة ذات الاختيارات المتعددة؛
- ومحيط التعلم عن بعد وركز حول سيناريوهات تربوية منفذة بواسطة أرضية .ACOLAD

- المرحلة الثانية: عملية تحسيسية وإعلامية من خلال محاضرات ومناقشات وتوزيع نصوص إعلامية تفسر أهمية وكيفية استعمال التعليم الافتراضي والتعلم الذاتي.
- المرحلة الثالثة: تكوين في مجال التعليم الافتراضي عبر تحضير النصوص والدروس والسيناريوهات التربوية الملائمة لضمان الفعالية اللازمة لهذا التكوين الذي يعني أساتذة الجامعة.
- المرحلة الرابعة: إنشاء هياكل إدارية وتقنية بشكل يضمن محيطا قانونيا ملائما لهذا المجال يسمح بتكوين خلايا أو مصلحات مكلفة بالتعليم الافتراضي في كل الجامعات.
- المرحلة الخامسة: إنتاج دروس وسيناريوهات تربوية حسب الأفكار الجديدة.
- المرحلة السادسة: إدخال العمل الجماعي عن بعد في مراكز البحث مما يفتح المجال لإمكانيات كثيرة للعمل الفعال في هذه المراكز (نقاش عن بعد، تسهيل تبادل المعلومات...).
- المرحلة السابعة: إنشاء وتحقيق محيطات التعليم الافتراضي عبر تتبع تشكيل فرقة تقنية مبتكرة، مكلفة بتهيئة أروضيات جزائرية تتلاءم مع خصوصيات التعليم في الجزائر (مثل استعمال اللغة العربية).

سادسا- مقومات نجاح الجامعة الإلكترونية الجزائرية

إن أي مشروع لن يكتب له النجاح إذا لم تتوفر له المقومات اللازمة لذلك فإذا كانت دوافع إنشاء جامعة افتراضية جزائرية تعتبر من أهم مبررات التوجه نحو تأسيسها، إلا إن ذلك لا يعتبر في نفس الوقت مبررا كافيا للاندفاع في هذا الاتجاه دون توفر مقومات النجاح اللازمة لاستمراريتها حتى لا يكتب لها الفشل في مهدها.

1- التسمية المقترحة:

الجامعة الافتراضية الجزائرية (Algerian Virtual University)

2- المكان المقترح:

لا يمكن أن يخرج مكان إنشاء الجامعة الافتراضية الجزائرية عن تراب الجمهورية الجزائرية مع توفير إمكانية متابعة الدراسة بها من خارج حدود الجزائر.

3- أهداف الجامعة الافتراضية:

إن أهم الأهداف التي يمكن للجامعة أن تسعى لتحقيقها تتمثل في:

- تقديم أفضل خدمات تعليمية للمجتمع الجزائري والإسهام في خدمة المجتمعات العربية والإسلامية؛

- المساهمة في استيعاب الكم الهائل والمتزايد من الطلبة المقبلين على التعليم العالي في الجزائر؛
- تشجيع البحث العلمي في الجزائر وخارجها والمساهمة في تطويره؛
- تأهيل وتدريب القوى البشرية الجزائرية وربطها بالاحتياجات المجتمعية عن طريق توفير التعليم المستمر؛
- المساهمة في نشر المعرفة وتطويرها؛
- المساهمة في تطوير مناهج دراسية جزائرية تتماشى وتقنية التعليم الإلكتروني.

3- التمويل:

يكون التمويل حكوميا بالكامل في بداية انطلاق المشروع مع إمكانية الاستفادة من بعض التعاقدات مع الخواص في حالة ما واجهت صعوبات مالية في التطبيق.

4- نظام التدريس:

من المهم أن تعتمد الجامعة لغتين أساسيتين في التدريس، اللغة العربية واللغة الانجليزية، ذلك ما يفيد الطالب في مجالات البحث العلمي، وفي دراسة المناهج المقررة، وفي التأهيل لسوق العمل محليا وعالميا.

5- التعاون مع الجامعات العالمية:

لا بد للجامعة الافتراضية أن تولي اهتماما خاصا لعلاقات التواصل بينها وبين المؤسسات العلمية والتعليمية العربية والإسلامية والعالمية، فهذا التواصل يدعم الجامعة ويقوي مركزها. وحتى تحصل الجامعة على مكانة دولية وعالمية لا بد لها من توقيع اتفاقات تعاون مع العديد من الجامعات العالمية والإسلامية والعربية، ومؤسسات البحث العلمي.

6- تقييم الطالب:

يمكن للجامعة الافتراضية الجزائرية أن تتبع نظام التقييم المستمر والمتنوع كما هو متبع في الجامعات التقليدية من خلال: الامتحانات، المشاركة في النقاش، البحوث، التقارير والمشاريع.

7- فروع الدراسة:

توفير جميع التخصصات العلمية مع استثناء الكليات العملية كالطب التي تحتاج إلى إشراف وتوجيه ورقابة مباشرة من المدرس بحيث تتكون الجامعة من مجموعة من الكليات كما في التعليم الجامعي التقليدي.

8- الشهادات الممنوحة:

تهدف الجامعة إلى منح الدرجات العلمية التالية:

- شهادة الليسانس؛
- شهادة الماستر؛

- شهادة الدكتوراه.

وعند التخرج يمنح الطالب شهادة علمية معترف بها محليا وعالميا، لذا يجب أن تحصل الجامعة على اعتراف عربي وعالمي، وأن تنضم إلى روابط الجامعات العربية والعالمية، وأن تسعى للتوأمة معها.

خاتمة:

مع تنامي عدد الجامعات الافتراضية يمكننا أن نتنبأ بأن هذا النوع من الجامعات سيكون له دور حضاري وتربوي كبير في المستقبل القريب، وفي هذا يؤكد أحد علماء الدراسات المستقبلية أنه بحلول عام 2025 قد تصبح الجامعات التقليدية من مخلفات الماضي، ويحل محلها مجموعة من المؤسسات التي تقدم برامج عن طريق قنوات وأنظمة للتواصل بعيدا عن الفصول الدراسية والمدرجات الجامعية التقليدية.

لكن واقعنا اليوم كأمة عربية وكدول ما تزال في طريق لا يسمح لنا أن نجزم بأن الجامعات الافتراضية ستحل محل الجامعات الحالية وإنما ستضع هذه التحديات أمام بعض هذه المؤسسات (الجامعات التقليدية) إمكانية تطبيق هذا النمط من التدريس دون سواه، غير أنه من الضروري الإشارة إلى أن التطور في مجالات التعليم المختلفة يسير لصالح هذا النوع من التعليم، ومن ثم لصالح الجامعات الافتراضية.

كما أن إنجاز مهمة بحجم بناء جامعة افتراضية بكامل كيانها في قطاع التعليم العالي يتطلب تدخل الدولة وبقوة في إنجاز هذا المشروع التنموي الوطني، من خلال تنفيذ سياستها الوطنية للمعلومات والاتصالات .

قائمة المراجع:

الطاهر زرهوني، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1994، ص 18

وسيلة دموش، زكريا مسعودي، ضمان الجودة في التعليم كأساس للمواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل،

الملتقى الدولي الثاني حول ضمان الجودة في التعليم العالي، جامعة سكيكدة، 16-17 أبريل 2012، ص 9

غيات بوفلحة، التربية والتكوين بالجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص 54

فاروق غازي، دور التعليم الإلكتروني في تحقيق جودة التعليم العالي، الملتقى الدولي الثاني حول ضمان الجودة في التعليم العالي،

جامعة سكيكدة، 16-17 أبريل 2012، ص 11

برعودي يسمينة، التعليم العالي وعلاقته بالتغيرات التكنولوجية، رسالة ماجستير في علم الاجتماع و الديموغرافية، جامعة باتنة،

2015، ص 192

فاطمة بنت قاسم العنزي، التجديد التربوي والتعليم الإلكتروني، عمان: دار الراجحة للنشر والتوزيع، 2011، ص 97

محمد فتحي عبد الهادي، المعلومات وتكنولوجيا المعلومات على أعتاب قرن جديد، القاهرة: مكتبة الدار العربية، 2012، ص

128.

محمد الهادي محمد، التعليم الإلكتروني عبر شبكة الانترنت، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005، ص 66

Karim Soumare, Les enjeux de l'université virtuelle en Algerie. Deuxième colloque sur l'université virtuelle, «L'Internet: outil pédagogique pour la formation à distance» Université de Béchar, le 19-06-2016, P 12.

جيني هوريكونت، مبادئ الأنترنت - الطريقة السهلة للتعليم والتعلم، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2016، ص. 238

Programme de coopération entre le Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique et la fondation suisse QUALILEARNING, Visite le 23-12-2019.-Accessible sur : <http://www.mesrs.dz/elearning/coselearn.php>
Karim Soumare, Op. Cit., P 15.

De l'indépendance de la banque d'Algérie vers une bonne gouvernance

From the independence of the bank of Algeria towards a good governance

Dr. MESBAHI Fatima Zohra¹, Dr. MOHAMMEDI Fatima zohra²,
Dr. HABI Abdellatif³.

¹ Université Aboubekr belkaid, TLEMCEN, tima_88@hotmail.fr.

² Université Aboubekr belkaid, TLEMCEN, fatima_med13000@hotmail.fr.

³ Université Aboubekr belkaid, TLEMCEN, habiabdellatif68@gmail.com.

Résumé:

Partout dans le monde, les banques centrales ont entamé une mutation remarquable au cours des vingt dernières années. Deux grandes tendances caractérisent cette évolution remarquable au cours des vingt dernières années. • une indépendance croissante à l'égard des pouvoirs politiques ; • une priorité accordée à l'objectif de stabilité des prix. Ces changements profonds ont eu des répercussions importantes sur les statuts et les missions des banques centrales mais aussi sur leur organisation interne et leur structure. Cet article procède à une attention plus particulière à l'Algérie et aux conditions nécessaires pour atteindre une bonne gouvernance bancaire.

Mots clés: gouvernance, indépendance, banque centrale, Algérie.

Jel Classification Codes: G21, C15.

Abstract:

Around the world, central banks have undergone a remarkable transformation over the last twenty years. Two major trends characterize this remarkable evolution over the last twenty years. • growing independence from political powers; • a priority given to the objective of price stability. These profound changes have had important repercussions on the statutes and missions of the central banks, but also on their internal organization and structure. This article pays more attention to Algeria and the conditions necessary to achieve good banking governance

Keywords: governance; independence; central bank, Algeria.

Jel Classification Codes: G21, C15.

Auteur correspondant: : Dr.MESBAHI Fatima zohra, *Email:* tima_88@hotmail.fr

العدد 04 ديسمبر 2019 - مجلة علمية متعددة التخصصات

Academic.studies.aflou@gmail.com

1. Introduction:

Les États ont été nombreux à adopter au cours de la dernière décennie des politiques d'amélioration de la gouvernance des institutions bancaires et financières.

Les banques assument des fonctions d'intermédiation, essentielles à la sphère réelle de l'économie. Plus précisément, elles corrigent l'asymétrie de l'information entre les investisseurs et les emprunteurs et elles orientent l'épargne vers les investissements.

La notion de gouvernance a concerné en premier lieu les entreprises, puis elle s'est propagée aux banques, étant donné que la banque est une firme industrielle et vu son implication croissante dans la sphère réelle. De plus, la banque occupe une place centrale et où le développement économique d'un pays lui tributaire. Il est devenu impérieux de mettre en place une gouvernance propre à la banque.

Depuis quelques années, la notion de gouvernance est au centre des préoccupations des gouvernants et des gouvernés, ainsi que les organismes au service du développement.

L'Algérie, comme tous les Etats des pays en développement, est censée promouvoir la bonne gouvernance des institutions bancaires et financières pour assurer le développement de l'économie nationale.

Le présent article a pour objectif de répondre à la problématique suivante :

Est-ce que une bonne gouvernance bancaire peut-elle contribuer dans la croissance économique en Algérie ?

2. L'indépendance de la banque centrale :

Le taux d'intérêt du marché de refinancement au jour le jour des banques commerciales est dirigé par la banque centrale. D'où son nom de taux directeur.

Lorsque le taux d'intérêt baisse, les agents économiques empruntent davantage pour acheter, ce qui provoque une hausse de la demande et donc une tendance à la hausse des prix. Inversement, lorsque le taux d'intérêt monte, les agents économiques empruntent moins, donc achètent moins, et il existe une tendance à la baisse des prix.

La modification du taux directeur est le principal moyen d'une banque centrale pour agir sur l'économie. À offre égale, lorsque la demande augmente, les prix montent, et

lorsque la demande baisse, les prix baissent. C'est sur ce schéma simple que se fonde l'action de la Banque Centrale.

La banque centrale utilise cette observation macro-économique afin que la monnaie conserve une valeur stable, un pouvoir d'achat stable. Ce pouvoir d'achat est évalué par un indice de prix. Ainsi, lorsque les prix montent ou risquent de monter, la banque centrale augmente le taux d'intérêt. Cela tend à réduire le volume du crédit, donc la demande de produits et services, ce qui ralentit cette hausse des prix. Inversement, lorsque les prix ont tendance à baisser, la banque centrale baisse le taux d'intérêt, ce qui augmente la demande, ce qui tend à une hausse des prix.

Après avoir compris comment la banque centrale agit dans la sphère économique, Le sujet de l'indépendance d'une banque centrale a fait l'objet d'une littérature empirique et théorique riche et variée dans la recherche en sciences économiques. Ce concept tente d'apprécier l'indépendance qu'une banque centrale peut avoir vis-à-vis des politiciens, généralement représentés par le gouvernement dans la structure du « time-inconsistency problem ». Différents indices permettent de la mesurer et chacun tente d'apprécier autant que possible l'indépendance de cette autorité monétaire. Ce concept met néanmoins en avant la différence fondamentale entre l'indépendance légale et l'indépendance réelle de cette banque centrale. Selon la mesure d'indépendance utilisée il existe une corrélation plus ou moins forte entre inflation et indépendance. L'indépendance des banques centrales est considérée comme susceptible de limiter l'inflation, Alesina et Summers (1993) ont entendu démontrer une relation entre taux d'inflation faible et grande indépendance des banques centrales mais des études fondées sur un indicateur plus précis de l'indépendance, celui de Cukierman (1992), et menées dans un plus grand nombre de pays relativisent grandement cette première conclusion.

2.1 Indépendance légale :

Pour mesurer l'indépendance d'une banque centrale nous avons deux indicateurs principaux : celui de Vittorio Grilli, Donato Masciandaro, and Guido Tabellini (1991), appelé l'indicateur GMT, et celui de Cukierman (1992). Chacun de ces indicateurs évaluent les lois des banques centrales en calculant un index numérique qui classe l'indépendance légale de chacune des banques centrales.

L'index GMT est composé de deux sous-index, l'indépendance politique et l'indépendance économique de la banque centrale. Le concept d'indépendance politique comprend trois éléments couvrant les procédures de nomination des dirigeants de la banque centrale, les relations entre le conseil de direction et le

gouvernement et les responsabilités officielles assignées à la banque centrale. L'indépendance économique de la banque centrale est composée de sept sous-index qui incluent la question du financement du budget de la banque centrale ainsi que la nature des instruments monétaires. Chacun de ces sous-index est évalué selon un système binaire sous lequel le chiffre 1 est assigné ou non. L'index global est obtenu par une simple addition des scores obtenus pour l'indépendance politique et l'indépendance économique.

L'index de Cukierman (1992) comprend seize sous-index qui permettent d'apprécier l'indépendance légale de la banque centrale. Ces sous-index sont regroupés selon quatre thématiques principales :

1. Les variables sur le statut du directeur exécutif (durée du mandat, procédures de nomination et de démission et les clauses d'incompatibilité) ;
2. Les variables concernant la formulation des politiques monétaires ;
3. Les objectifs de la banque centrale ;
4. Les régulations concernant les limitations d'emprunts.

À chacun de ces seize sous-index est assigné un score allant de 0 à 1. Autrement dit, l'indice de Cukierman tente d'être plus précis que l'indice GMT.

Néanmoins ces évaluations contiennent certaines limites. Celles-ci ont été regroupées en trois catégories par Mangano (1998), selon lui la valeur de ces indices dépend beaucoup trop de :

1. Les critères contenus dans l'indice ;
2. L'interprétation et l'évaluation de la loi liées à chaque critère individuel ;
3. La façon dont les évaluations sont agrégées et pondérées pour obtenir le score global.

Dès lors certains économistes ont essayé de créer des indicateurs d'indépendance réelle des banques centrales.

2.2 L'Indépendance réelle

Pour évaluer cette indépendance réelle la plupart des économistes créent des indicateurs basés sur le comportement réel.

Ainsi Cukierman/Webb/Neypati (1992) calculent le taux de changement des gouverneurs de banque centrale pour la période 1950-1989. Cet indicateur est basé sur l'hypothèse qu'un changement plus fréquent des gouverneurs de banque centrale signifie une plus faible indépendance des banques centrales. Selon eux un mandat long ne signifie pas systématiquement davantage d'indépendance, mais des durées

d'exercice qui sont plus courtes que le cycle électoral pourraient signifier une indépendance plus faible.

Alpanda and Honig (2007), quant à eux, examinent selon quelle proportion la politique monétaire est manipulée pour des raisons politiques en testant la possibilité de cycles monétaires politiques entre 1972 et 2001 sur de multiples pays. Ils observent ainsi l'évolution des agrégats monétaires lors des campagnes politiques. Selon leur résultat ces cycles existent avant tout dans les pays en voie de développement, ce qui signifie une plus faible indépendance réelle dans ces pays.

Enfin Eijffinger and Keulen (1995) effectuent une sorte de synthèse entre l'indépendance légale et l'indépendance réelle puisqu'ils démontrent sur le plan empirique qu'il faut à peu près en moyenne cinq ans pour qu'une loi régissant le statut et les procédures d'une banque centrale soit effectivement appliquée.

3. La Bonne gouvernance

Selon la Banque Mondiale: « La bonne gouvernance et la manière avec laquelle le pouvoir est exercé dans la gestion publique des ressources économiques et sociales en vue du développement » (World Bank, Managing Development- the governance Dimension, Washington, 1996) Il est commode de distinguer deux aspects dans la gouvernance d'une institution comme une banque centrale : la gouvernance externe et la gouvernance interne :

-La gouvernance externe : Nous définirons comme *gouvernance externe les modalités institutionnelles des relations qu'une banque centrale entretient avec son environnement* extérieure celui-ci est constitué des autres institutions publiques, en particulier les autorités politiques, d'une part, et du secteur privé, au premier rang duquel il faut placer les intermédiaires et les marchés financiers, d'autre part

-La gouvernance interne : concerne, quant à elle les modalités d'organisation et de décision par lesquelles une banque centrale met en place les mesures de politique monétaire. Elle porte donc sur l'organisation administrative de l'institut d'émission, sur les procédures d'élaboration de la décision, l'articulation entre les différents services techniques et les responsables de la politique monétaire ainsi que sur son suivi et son évaluation.

4. Etude empirique

Les évolutions de la théorie de la croissance endogène constitueront une base pour la

construction de notre modèle théorique.

Le modèle de Mankiw et Al. (1992) qui constitue notre modèle de base, tout comme celui de

Solow (1956) et Swam (1956), a une forte influence dans la littérature sur la croissance économique.

Il utilise la fonction de production pour expliquer les déterminants de la croissance économique. Cette fonction est à la base de l'explication de la théorie de la croissance économique depuis plus de quatre décennies. Cette approche est basée sur le modèle néoclassique de Solow et Swan (1956) qui identifie les canaux par lesquels les variables macroéconomiques affectent la croissance économique.

4.1. Spécification du model

$$Y_t - Y_{t-1} = \alpha X_t + \varepsilon_t$$

Y_t : Étant le PIB par habitant (à partir de cette variable nous calculons la variable expliquée).

X_t : étant la matrice des variables servant de noyaux dans les études des déterminants de la croissance (à savoir, le revenu des hydrocarbures et le taux de liquidité et l'inflation).

ε_t : représentant les perturbations aléatoires.

Nous avons initialement sélectionné un grand nombre de variables et par la suite procédé à des régressions successives pour ne retenir que les variables les plus pertinentes et significatives. C'est ainsi que nous avons pu définir les variables suivantes qui entrent dans notre modèle définitif :

Inf : variable de saisie de l'aspect « inflation » ;

Oil : variable de saisie des revenus des hydrocarbures ;

Mass : variable de saisie du niveau de liquidité.

Dans le but de ressortir la cohérence du modèle, nous allons maintenant définir les relations entre ces différentes variables :

Nous allons considérer notre échantillon comprenant L'Algérie Nous allons également effectuer notre analyse sur 25 années c'est-à-dire de 1990 à 2015 en passant par la

réforme de 1990. Pour les estimations, nous avons utilisé le model de Co- intégration et le logiciel Eviews et pour les graphiques les logiciels MICROSOFT EXCEL. De même, nous utiliserons les données issues des bases de données de la Banque Mondiale et de la FMI (bulletins et statistiques).

Économétriquement, la première étape dans l'estimation d'un modèle consiste à étudier les caractéristiques stochastiques des variables qui le composent. Si ces caractéristiques (c'est-à-dire son espérance et sa variance) se trouvent modifier dans le temps, la série est considérée comme non stationnaire ce qui oblige à travailler avec le modèle de Cointégration (Granger [1986], Johansen [1988]) pour éviter de tomber dans le piège des régressions fallacieuses.

Tableau N° 1: résultats des tests de stationnarité

IST DIFF	N° DE RETARD	t-Statistic	1% level	5% level	10% level
Pib	0	-5,006323	-3,788030	-3,012363	-2,646119
Mass	0	-4,547036	-3,788030	-3,012363	-2,646119
Inf	0	-4,504081	-3,788030	-3,788030	-2,646119
Oil	0	-4,528171	-3,788030	-3,788030	-2,646119

Selon les résultats de la stationnarité, t-statique est inferieur des valeurs critiques 1%, 5%, 10% pour tous les variables de notre étude Donc ils sont intégrés d'ordre 1, il existe donc un risque de cointégration ; et puisque la premier condition de la cointegration est atteint en passe au second étape.

4.2. Test de cointégration :

Selon Granger, le test de cointégration permet de tester les relations d'équilibre à long qui existe entre plusieurs variables. Donc on va test la relation d'équilibre qui existe entre PIB, INF, MASS, OIL. Cette présence de relation d'équilibre entre ces variables

est souvent vérifiée à travers des procédures statistiques, dont les plus utilisées sont celles d'Engle et Granger (1987) et de Johansen (1988, 1991).

D'après le test de stationnarité de Dickey Fuller réalisé sur nos différents variables préalablement choisies, elles sont toutes intégrée d'ordre 1, c'est -à- dire, elles sont toutes I(1). Ce qui justifie l'utilisation du test de cointégration d'Engle et Granger. Cet ordre d'intégration justifie la présence d'une relation de long terme qui relate une tendance stochastique commune. Vérifions cela par deux approches : l'approche d'Engle et Granger et celle de Johansen.

L'Hypothèse de cointégration va être testée sur les variables PIB, INF, MASS, OIL, en algerie qui sont intégrées d'ordre 1. Une combinaison linéaire de ces variables s'écrit :

$$PIB_t = \alpha_0 + \alpha_1 INF_{1t} + \alpha_2 MASS_{2t} + \alpha_3 OIL_{3t} + \varepsilon_t$$

Le vecteur $\alpha = (\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3)$ est appelé vecteur de cointégration. Ce test contient deux étapes, la première consiste en une estimation par la méthode des moindres carrés ordinaires du modèle de long terme. La deuxième consiste en un test ADF sur les résidus ε_t .

a.- Première Etape : Estimation par la méthode des moindres carrés ordinaires du modèle de long terme :

Les estimations sont présentées dans les tableaux ci-dessous :

Tableau N° 2 : Estimation des moindres carrés ordinaires

Dependent Variable: PIB				
Method: Least Squares				
Date: 02/31/16 Time: 11:06				
Sample: 1990 2015				
Included observations: 25				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2076.103	959.4333	-2.163884	0.0434
MASS	46.85287	18.62591	2.515467	0.0210

OIL	158.0310	37.71772	4.189833	0.0005
INF	13.00749	18.45574	0.704794	0.4895
R-squared	0.732313	Mean dependent var		2628.220
Adjusted R-squared	0.690047	S.D. dependent var		1320.610
S.E. of regression	735.2292	Akaike info criterion		16.19501
Sum squared resid	10270677	Schwarz criterion		16.39249
Log likelihood	-182.2426	Hannan-Quinn criter.		16.24468
F-statistic	17.32613	Durbin-Watson stat		0.274691
Prob(F-statistic)	0.000011			

Le tableau ci-dessus, nous montre que le modèle est globalement significatif avec :

$$R^2 = 0,732313$$

Les coefficients des variables des revenus des hydrocarbures, de la masse monétaire sont significatifs, tandis que ceux l'inflation ne le sont pas.

b- Deuxième Etape : Test de Dickey Fuller Augmenté sur les résidus

Pour que la relation de cointégration soit acceptée, les résidus (ε_t) découlant de la régression précédente doivent être stationnaires. Effectuons le test de Dickey Fuller augmenté sous les hypothèses suivantes :

H_0 : Racines Unitaire sur les résidus ε_t (Non cointégration)

H_1 : Non Racine Unitaire sur les résidus ε_t (Cointégration)

L'équation des résidus ε_t , est représentée comme suit :

$$\varepsilon_t = PIB_t - \alpha_0 - \alpha_1 MASS_{1t} - \alpha_2 OIL_{2t} - \alpha_3 INF_{3t}$$

Tableau N° 3: Test de Dickey Fuller Augmenté

Null Hypothesis: D(RESID) has a unit root		
Exogenous: Constant		

Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.450909	0.0205
Test critical values:	1% level		-3.788030	
	5% level		-3.012363	
	10% level		-2.646119	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Selon le tableau: La valeur Calculé en valeur absolue, est supérieure au valeur critique au seuil de 5%:

$$\text{Valeur Calculée} = |-3,450909| > \text{Valeur Critique (seuil 5\%)} = |-3,788030|$$

Alors l'hypothèse de stationnarité des résidus est acceptée. Donc nous pouvons conclure qu'il existe une relation d'équilibre à long terme entre le PIB, la masse monétaire, revenus des hydrocarbures et l'indice des prix à la consommation. Ces variables génèrent des processus de type DS (differency Stationnary) qui impliquent qu'un choc à un instant donné se répercute à l'infini sur les valeurs futures des séries ; l'effet des chocs est donc permanent.

c- Test de Cointégration de Johansen :

En 1991 et 1995, Johansen a proposé une approche multivariée fondée sur la méthode du maximum de vraisemblance. Elle sert à vérifier la cointégration des séries par un test de rang de cointégration. Le test d'hypothèse est le suivant :

H0 : Non cointégration (rang de cointégration vaut Zéro)

H1 : Cointégration (rang de cointégration supérieur ou égale à 1)

LR : likelihood Ratio (Rapport de vraisemblance)

CV : Critical Value (valeur critique)

L'Hypothèse de cointégration est acceptée si LR est supérieur à CV. Elle est rejetée dans le cas contraire.

Tableau N° 4: Test de Cointégration de Johansen

Date: 02/31/16 Time: 14:15				
Sample (adjusted): 1993 2015				
Included observations: 22 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: PIB MASS OIL INF				
Lags interval (in first differences): 1 to 2				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.948143	104.0172	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.768839	44.83205	29.79707	0.0005
At most 2 *	0.382912	15.53923	15.49471	0.0492
At most 3 *	0.254886	5.884370	3.841466	0.0153
Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

Les résultats du test, nous montrent que les variables PIB, OIL, MASS, INF, sont cointégrées au seuil de 5%. L'hypothèse nulle d'absence de cointégration, est rejetée du fait que le test de la trace indique quatre (4) équations de cointégration.

L'existence de relation de cointégration justifie l'adoption d'un modèle à correction d'erreur (Engle et Granger 1987). Ainsi, nous en déduisons que le produit intérieur brut, de la masse monétaire, oïl revenu et des indices de prix à la consommation suivent des évolutions parallèles sur la période d'étude.

d- Modèle à correction d'erreur :

L'utilisation du modèle à correction d'erreur montre la relation commune de cointégration (la tendance commune) et d'en déduire les interactions entre les

variables. Estimons le modèle à correction d'erreur conformément à la représentation du modèle de Hendry, suivant par la méthode des moindres carrés en une seule étape :

$$D(PIB_t) = \beta_0 + \beta_1 D(MASS_t) + \beta_2 D(OIL_t) + \beta_3 D(INF_t) + \beta_4 D(PIB_{t-1}) + \beta_5 (MASS_{t-1}) + \beta_6 (OIL_{t-1}) + \beta_7 (INF_{t-1}) + \varepsilon_t$$

D : est l'opérateur de différence première défini par $D(X_t) = X_t - X_{t-1}$

Les coefficients β_1 , β_2 et β_3 , représentent la dynamique de court terme et les coefficients β_5 , β_6 et β_7 caractérisent l'équilibre de long terme. Le coefficient β_4 est le coefficient de correction d'erreur, il doit être inférieur à l'unité et négatif. Le coefficient de correction d'erreur indique la vitesse d'ajustement de la variable endogène du produit intérieur brut (PIB) pour retourner à l'équilibre de long terme suite à un choc. Le coefficient β_0 représente la constante du modèle.

Les élasticités de court terme sont : β_1 , β_2 , β_3

$$\frac{\beta_5}{\beta_4}, \frac{\beta_6}{\beta_4}, \frac{\beta_7}{\beta_4}$$

Les élasticités de long terme sont : $-\beta_4$, $-\beta_4$, $-\beta_4$

Les résultats de l'estimation du modèle à correction d'erreur par les moindres carrés ordinaires, sont représentés dans le tableau :

Dependent Variable: D(PIB)				
Method: Least Squares				
Date: 02/31/16 Time: 19:42				
Sample (adjusted): 1991 2014				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-128.2365	530.8275	-0.241578	0.8129
D(MASS)	42.57659	21.02285	2.025253	0.0639
D(OIL)	160.8232	41.48891	3.876293	0.0019
D(INF)	-14.25202	14.23218	-1.001394	0.3349
PIB(1)	0.273316	0.111538	2.450439	0.0292
MASS(1)	-6.071999	11.22449	-0.540960	0.5977
OIL(1)	-21.46025	26.22041	-0.818456	0.4278

INF(1)	6.125023	11.69928	0.523538	0.6094
R-squared	0.710012	Mean dependent var		137.7596
Adjusted R-squared	0.553865	S.D. dependent var		450.0060
S.E. of regression	300.5740	Akaike info criterion		14.53160
Sum squared resid	1174482.	Schwarz criterion		14.92951
Log likelihood	-144.5818	Hannan-Quinn criter.		14.61795
F-statistic	4.547069	Durbin-Watson stat		2.589112
Prob(F-statistic)	0.009098			

L'analyse des résultats obtenus, nous montre que le terme à correction d'erreur associé à la force de rappel β_4 , respecte la condition de départ, c'est-à-dire négatif et inférieur à l'unité.

• **Coefficient de PIB_{t-1}** B4 : 0.273316

Il existe donc un rattrapage vers la valeur d'équilibre, c'est-à-dire, un mécanisme à correction d'erreur : A long terme, les déséquilibres entre le produit intérieur brut, la masse monétaire, les revenus des hydrocarbures, l'indice des prix à la consommation se compensent de sorte que les séries ont des évolutions similaires. La valeur de R^2 , illustrent un bon pouvoir explicatif du modèle. ($R^2 = 71\%$)

Le β_4 représente la vitesse à laquelle tout déséquilibre entre les niveaux désiré et effectif du produit intérieur brut est résorbé dans l'année qui suit tout choc. Il correspond aux stabilisateurs automatiques de leur économie. Cela signifie, soit une augmentation automatique de ressources (l'offre de monnaie ou les dépenses publiques), soit une diminution automatique des impôts quand les conditions économiques se dégradent.

En Algérie, l'ajustement du déséquilibre entre le niveau désiré et effectif du produit intérieur brut est de 27%. Bien que cette valeur soit trop faible pour stabiliser entièrement les déséquilibres, mais en cas de chocs sur les variables macroéconomiques, le processus de stabilisation perdure et tend vers le long terme. Ce qui est expliqué par la volatilité des principaux agrégats macroéconomiques.

e- Analyse des élasticités de court et de long terme

Les élasticités de court et de long terme permettent d'analyser les répercussions des fluctuations conjoncturelles sur les comportements des variables.

• *Elasticité de court terme*

La masse monétaire, les revenus hydrocarbures des et l'indices des prix à la consommation génèrent des élasticités de court terme qui sont interprétées comme suit :

- ⇒ L'élasticité de court terme du produit intérieur brut par rapport aux masse monétaire est $\beta_1 = 42.57$, ceci implique qu'à court terme, si La masse monétaire augmentent de 0.1 point, alors le produit intérieur brut augmente 42.57 point. Le produit intérieur brut est sensible à la variation de La masse monétaire.
- ⇒ L'élasticité de court terme du produit intérieur brut par rapport aux revenus des hydrocarbures est $\beta_2 = 160.8232$, ceci implique qu'à court terme, si les revenus des hydrocarbures augmentent de 0.1 point, le produit intérieur brut diminue de 160.82 point. Les revenus des hydrocarbures ont un impact positif sur le PIB. Donc, revenus des hydrocarbures n'ont aucune incidence négatif sur l'économie.
- ⇒ L'élasticité de court terme du produit intérieur brut par rapport à inflation est $\beta_3 = -14.25$, ceci signifie que si l'inflation augmente de 0.1 point, le PIB diminue de 14.25 point L'utilisation du Seigneuriage, n'a pas été une politique porteuse de bonne solution, car l'inflation a pris une proportion sans précédent, ce qui a eu un effet négatif sur le PIB.

• *Elasticité de Long terme*

- ⇒ L'élasticité de long terme du produit intérieur brut par rapport aux masse monétaire est $\beta^4 = -\left(\frac{\beta_5}{0.273316}\right) = 22.216039$, ceci implique qu'à long terme, si la masse monétaire augmentent de 0.1point, alors le produit intérieur brut augmente de 22.21 point. Les effets des recettes sur la croissance économique augmentent sur le long terme.
- ⇒ L'élasticité de long terme du produit intérieur brut par rapport aux revenus hydrocarbures totales est $-\beta^4 = -\left(\frac{\beta_6}{0.273316}\right) = 78.518088$, ceci implique qu'à long terme, si les revenus hydrocarbures augmentent de 0.1point, alors le PIB augmentent de 78 point.
- ⇒ L'élasticité de long terme du produit intérieur brut par rapport à l'inflation est

$$\frac{\beta^7}{6.125023}$$

- $\beta^4 = -(0.273316) = -22.41004$, ceci implique qu'à long terme, si l'inflation augmente de 0.1 point, alors le PIB diminue de 22.41 point.

5. conclusion :

De nos jours, on assiste à des profondes mutations et transformations sur le plan économique d'une part et une nouvelle configuration du secteur bancaire et financier d'autre part L'activité bancaire est devenue plus que jamais un déterminant du développement économique dans le monde.

Le système bancaire en Algérie reste tributaire de tout engagement entrepris par les pouvoirs publics pour son développement et sa modernisation qui constitue actuellement un défi sans précédent, surtout, avec la crise économique et la politique d'austérité en Algérie.

L'appropriation de la gouvernement bancaire, dans les banques algériennes peut s'avérer d'une grande utilité et permettrait de corriger beaucoup d'insuffisances.

Après ces résultats nous constatons que la politique monétaire algérienne qui est représenté par la banque centrale ne participe pas accès à la croissance économique et au développement économique en générale et tout ça parce qu'elle est dépendante au pouvoir publique et non crédible car d'après les résultats de notre étude la politique monétaire suivit actuellement par la banque centrale est une politique monétaire inflationniste contrairement à ce qui est déclaré officiellement donc il y'a une incohérence entre politique officiel et officieuse.

On peut citer les éléments suivants qui ont rendu la gouvernance bancaire primordiale en Algérie :

- les résultats catastrophiques de l'économie algérienne sur tout après la chute des prix du pétrole et les revenus des hydrocarbures.
- La nécessité de lutter contre la corruption et la bureaucratie ;
- La déréglementation et la catastrophe financière qu'a connues l'Algérie, notamment celles de : EL KHALIFA BANK, BCIA, AIB et l'UNION BANK ce qui a induit à une crise de confiance ;
- Absence de transparence (par exemple: dans la communication financière...);
- La nécessité de moderniser le système bancaire algérien.
- Incohérence entre politique monétaire déclaré et réelle;
- une politique monétaire non crédible.

Donc Nous proposons, dans cette perspective, les conditions pour atteindre une bonne gouvernance bancaire en Algérie.

- une banque centrale indépendante du pouvoir publique.

- suivre une politique monétaire crédible et faire face à la politique monétaire discrétionnaire;
- La modernisation de la surveillance prudentielle à travers le renforcement de ses moyens techniques et humains ;
- Renforcement du cadre réglementaire de l'activité bancaire ;
- Evaluation de l'état d'avancement de la gouvernance bancaire ;
- Regagner la confiance des agents économique ;
- Renforcement du cadre réglementaire de l'activité bancaire ;
- les décideurs ont besoin d'avoir une vision stratégique et une perspective élargie et à long terme de la bonne gouvernance bancaire

5. Liste Bibliographique:

- Agnès BÉNASSY-QUÉRÉ et Jean PISANI-FERRY (1994). Indépendance de la banque centrale et politique budgétaire. *CEPII, Document de travail n° 94-02*.
- Arnone, M., B. Laurens, J.-F. Segalotto et M. Sommer (2007) : « Central bank autonomy: lessons from global trends », *IMF Working Paper* , n° 07/88, avril.
- Frédéric LARCHEVEQUE et Jean-Pierre TESTENOIRE (2005). Les enjeux de l'indépendance des banques centrales, *Économie et Management* , n°114.
- Hamid M. Temmar. Stratégie du développement indépendant : le cas de l'Algérie. (1983)
- Kydland et Prescott (1997), « Rules Rather Than Discretion: The Inconsistency of Optimal Plans », *The Journal of Political Economy*, Vol. 85, Num 3.
- Mourad Goumiri , L'offre de monnaie en Algérie, Edi ENAG, Alger, 1993.
- Mourougane A. (1997) : « crédibilité, indépendance et politique monétaire, une revue de la littérature », INSEE, Document de travail.
- www.bank-of-algeria.dz
- www.imf.org
- www.ons.dz
- www.opendataforafrica.org
- www.unctad.org
- www.worldbank.org.

²⁷ -Donnadieu, G (2003) : la performance globale, quels déterminants, quelle mesure, In Les Ressources Humaines (cord) Dimitri Weiss, Education d'Organisation, Paris, France, p230

²⁸ -Maadani. M et Said. K (2009) :Management et Pilotage de la Performance, Edition Hachette. Paris, France, p28.

²⁹ -Marie Fericeli. A et Bruno. S (1996): Performance et Ressources Humaines, Edition Economica, Paris, France, p20.

³⁰ - مصطفى يوسف، (2015): إدارة الأداء، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن ، ص 16.

³¹ - Donnadieu.G, op cit, p 231.

- المنيف ابراهيم عبد الله (1980)، الإدارة: المفاهيم، الأسس، المهام، دار العلوم، الرياض، ص 222³².

³³ - Savall H et Zardet V, (1989) : maîtriser les coûts et les performances cachés, 2ème éd, Edition Economica, Paris, France, p 172.

- ³⁴ - Donnadieu G, op cit, p 231.
- ³⁵ -Donnadieu G, op cit. p 231.
- ³⁶ - Saint-Onge S et Magnan M, (2007): Chapitre 1: La gestion des performances des organisations et des personnes, in Sylvie Saint-Onge et Victor Haines , Gestion des performances au travail, De Boeck Supérieur « Méthodes & Recherches », France, pp 17-18.
- ³⁷ - Barabel. M et Meier O, (2006): Manageor, Edition Dunod, paris, France, p 258.
- ³⁸ - Barabel. M et Meier O, pp 249-250.
- ³⁹ -Maadani.M et Said.K , op cit, pp 32-33.
- ⁴⁰ - Villarmois. O,(2001): Le Concept de performance et sa mesure : un Etat de l'art, Les Cahiers de la Recherche CLAREE Centre Lillois d'Analyse et de Recherche sur l'Evolution des Entreprises ; UPRESA CNRS 8020. Avril 2001 ; pp5-4.
- ⁴¹ - Morin EM, Savoie A et Beaudin G : (1994). L'efficacité de l'organisation Conception intégrée (chap 5). L'efficacité de l'organisation. Edition Gaétan Morin. PP 260-261.
http://dcss.fmp.uhh.edu/ht/morin1994_conception_integree.pdf
- ⁴² -Bernerd. M, (2009): L'effet des pratique de ressources humaines sur la performance sociale des employés dans un contexte de culture nationale ; thèse de Doctorat, Université de Strasbourg, France. pp 97.
- ⁴³ -idem. p 85.
- ⁴⁴ - Morin EM, Savoie A et Beaudin G. op, cit, p 261.
- ⁴⁵ - Bernerd. M, op, cit, p 88.
- ⁴⁶ - Igalens J et Gond J.P. (2003) :La mesure de la performance sociale de l'entreprise : une analyse critique et empirique des données ARESE", *Revue Française de Gestion des Ressources Humaines*, Iss 50, p114.
- ⁴⁷ - Morin EM, Savoie A et Beaudin G. op, cit, p 261.
- ⁴⁸ - مؤيد سعيد السالم (1999): نظرية المنظمة، الهيكل والتصميم، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص ص 44-45.
- ⁴⁹ - المفرجي عادل حروش و صالح أحمد علي (2003)، الرأس المال الفكري، طرق قياسه و أساليب المحافظة عليه. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. بحوث و دراسات رقم 375.. ص9
- ⁵⁰ - يحضية سملالي (2004)، أثر التسيير الإستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص60
- ⁵¹ - Grisé.J, Yvan Asselin. j, Boulianne. F, et Lvesque. A , (1997) , Les Ressources Humaines En Tant Que Source D'avantage Concurrentiel Durable, document de travail, 1997-013 AGRH, Faculté Des sciences de l'administration, Université Laval, Montréal, Québec, pp04-05.
- ⁵² - Grisé.J, Yvan Asselin. j, Boulianne. F et Lvesque. A ,op cit, p 5
- ⁵³ - idem, p5
- ⁵⁴ - سعاد نايف البرنوطي (2007): إدارة الموارد البشرية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن ، ص 17.
- ⁵⁵ - عمر وصفي عقيلي (2005): إدارة الموارد البشرية المعاصرة- بعد استراتيجي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن، ص ص 20-26.
- ⁵⁶ - على السلمي (2002)، إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار غريب، القاهرة، مصر، ص 42
- ⁵⁷ - المصدر نفسه، ص 42.
- ⁵⁸ - يحضية سملالي، المصدر سبق ذكره، ص83.
- ⁵⁹ - عمر وصفي عقيلي مرجع سبق ذكره. ص ص 29-33
- ⁶⁰ - Abdelwahab ait Razouk (2007): Gestion Stratégique des Ressources Humaines, Recherche Théorique et Empirique sur la Durabilité de la Relation Entre Stratégie RH et Performance, Thèse de Doctorat en Sciences de Gestion, Institute d'Administration des Enreprises, Universite Nancy 2.pp 96-101.
- ⁶¹ - Philip Stiles and Somboon Kulvisaechana, Human capital and performance: A literature review, Judge Institute of Management, University of Cambridge, <http://docplayer.net/2141957-Human-capital-and-performance-a-literature-review.html>. 07/03/2016.



République algérienne démocratique et populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la
Recherche Scientifique
Centre universitaire Aflou



Revue

Études Académiques

Revue périodique, scientifique, internationale et arbitrée



Numéro: 04
Décembre 2019

التقييم الدولي: ISSN2676-1521